رؤيـــة عربيــة [1]

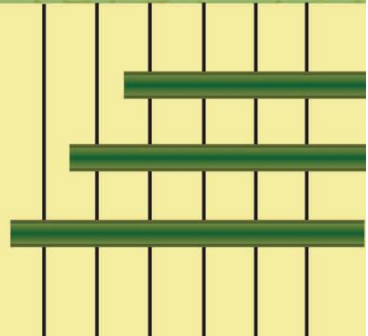
المناخ العالمي الجديد

ثلاثية.. الثورة العلمية والتقنية

حسين معلوم



مركز فجر للدراسات الاستراتيجية



المناخ العالمي الجديد

ثلاثية.. الثورة العلمية والتقنية

الكتاب

المناخ العالمي الجديد

ثلاثية.. الثورة العلمية والتقنية

(رؤيـــة عـــربيـــة [1])

المؤلف

حســـين معـــلوم

الطبعة.. الثانية (2018)

عدد الصفحات.. (157)

القياس.. (14x21.5)

النسخة الورقية.. (2 لون)

النسخة الإلكترونية.. (4 لون)

الناشر



مركز فجر للدراسات الاستراتيجية

شارع السودان، المهندسين، الجيزة

جمهورية مصر العربية

E-Mail:

fagr_ss@yahoo.com

fagr_ss@hotmail.com

"يُعبر هذا الكتاب عن رأي الكاتب وعلى مسؤوليته.. وهو لا يُعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز فجر للدراسات الاستراتيجية"

جميع الحقوق محفوظة للمركز

رؤيـــة عـــربيـــة [1]

المناخ العالمي الجديد

ثلاثية.. الثورة العلمية والتقنية

حسين معلوم



مركز فجر للدراسات الاستراتيجية

"إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ • الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ" [آل عمران: 191]

المحتـــــويات

مدخـــــــل

مـدخـــــــــــــــــل

التحولات.. على الساحة العالمية

أي مستقبل لهذا "العالم" الذي نعاصره؟!.. وأي مستقبل للبلدان "النامية"، ومنها ـ قطعاً ـ البل[illegible] "[illegible]ربية والأفريقية، في إطاره؟!.. بل، وفي إطار: "المأزق الحضاري" ـ شديد الحرج ـ الذي تواجهه هذه البلدان؛ وأيضًا، في إطار: "التحولات العاصفة" التي فجرت نسق العلاقات الدولية، وأعادت ترتيب التوازنات بين الأمم والكيانات "السياسية" على النحو، المختلف، الذي نعاين وقائعه اليوم(؟!).

سؤال يستحق التفكير، حقًا، بعد كل الذي جرى من تغير خلال السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي. لكنه يستحق ذلك لسبب آخر، هو: عجز البلدان "النامية" عمومًا، والعربية والأفريقية بوجه خاص، عن امتصاص نتائج هذا التغير، وتحييد مجموع آثاره السلبية ـ في الحد الأدنى ـ، إذ لم تكن تقوى على التكيف الإيجابي معها.. بيد أن الأهم، من هذا وذاك، في اعتقادنا، أنه تساؤل يتعلق بـ"الآتي"، بالمستقبل؛ ومن هنا، تأتي أهميته.. و.. صعوبته، التي

قد يغفلها المرء في البداية. نعني: من حيث كونه، في الوقت الذي يشير فيه إلى ضرورة "الاهتمام" بالمستقبل؛ فهو، في الوقت نفسه، يطرح وجوب "التفكير" في هذا المستقبل، وعنه، في آن.

أما لماذا "اهتمام مستقبلي"، فذلك استنادًا إلى المرحلة الانتقالية التي نعايش ملامحها في الراهن. إذ، في مثل هذه المراحل الانتقالية، أو قل: فترات التحول العالمية، تتبدى ضرورة الاهتمام بالمستقبل.. صحيح أن المراحل هذه، تعد ـ في نظر البعض ـ مراحل يصعب التعرف خلالها، أو بالأحرى: يصعب فيها، استشراف الملامح العامة للمستقبل، وذلك لما يصاحبها ـ حسب وجهة النظر نفسها ـ من انهيار: "النموذج الإرشادي" (Paradigm)، كما يطلق عليه صاحب أطروحة "بنية الثورات العلمية"، توماس كون (T. S. khun).. إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن المستقبل لم يعد تعبيرًا مجردًا كعهد أجدادنا وآبائنا به. بل، لم يعد "الناس"، في العالم المعاصر، ينظرون إلى المستقبل على أنه ذلك "المجهول"، الذي ليس على الإنسان إزاءه إلا أن ينتظر ما سيأتي به من مغيبات ومفاجآت.

المستقبل، هذه المرة، بين أيدينا. أتى إلينا في عقر "حاضرنا"، ولم ينتظر ذهابنا إليه.. إنه يتشكل أمامنا، بعد أن فرض مقدماته علينا. أتى في أشكال متعددة، أتى في شكل عاصفة، وفي شكل قيم

جديدة وثورات شعوب وأمواج عالية من التغيير. ولم نكن، ولن نكون، كلنا ـ طبعًا ـ "سواسية" في تحمل كافة تلك المقدمات.

أما لماذا "تفكير مستقبلي"، فذلك اعتمادًا على أن الجهود التي تبذل في المراحل الانتقالية، لها مشروعية "التأسيس" لتوجهات وقيم ومعايير بعينها، شرط الوعي بالمقدرات المتاحة والممكنة لمسارات واتجاهات عميقة تتشكل ببطء، وعلى نطاق واسع.. وهو تفكير "تتوجب" ممارسته، من منظور أن المستقبل لن يتشكل من تلقاء نفسه؛ بل، من خلال بشر يستهدفونه من "الآن" على هيئة أو أخرى، سواء بتقرير اتجاه متواجد وتدعيمه، أو بمناوأة آخر لاستبعاده، أو لتعديله، إلى جانب طرح البدائل الممكنة في هذا الخصوص.

اعتمادًا على هذا، واستنادًا إلى ذاك، وفي إطار المرحلة الانتقالية الراهنة، يكون من غير الكافي الاكتفاء بتقرير سقوط "النموذج" الذي كان سائدًا؛ بل، بمحاولة التمييز بين الحقيقة والمُدرَك في الرأي القائل: إن المستقبل قد قفز عاليًا فوق العديد من مشاهد (سيناريوهات) دراسات مستقبلية سابقة، وفرض نفسه "واقعًا مقيمًا" قبل آوانه.

ولعل محاولة التمييز، هذه، تعتمد، أو يجب أن تعتمد، على مسألة أساسية، مفادها: التركيز على "جوهر" عمليات التحول التي

تنطوي عليها المرحلة الراهنة، في سبيل "وعي" - وليس فقط مجرد "إدراك" - التحولات الجذرية التي طرأت على الأنساق المفاهيمية (إلى الحد الذي يجعل لاستخدام مفاهيم متداولة، دلالات مختلفة عن استخداماتها التقليدية).

بل، لا نغالي إذا قلنا: إن الوعي بجوهر هذه التحولات، يعد الخطوة الأولى، والأساسية، نحو "تفكير مستقبلي"، تطرح خلاله تصورات وبدائل ونماذج تختلف وتتمايز عن مثيلاتها في السابق.

بيد أن محاولة إنجاز مثل هذه الخطوة، سوف تصطدم بالعديد من الصعوبات التي يتوقف على تجاوزها تفعيل المحاولة وإنجاز المهمة.. وإذا كانت الصعوبات تنبع من نوعية المهمة ذاتها: "قراءة الحاضر عبر استشراف المستقبل"؛ فإن تمحور هذه "القراءة" حول الجديد، "جديد الحاضر"، سوف يكون مساعدًا على رسم صورة التعامل مع المستقبل، أو قل: صعوبات استشراف المستقبل.

ما هو جديد الحاضر.. إذًا(؟!).

أولًا...

أبعاد.. الثورة العلمية والتقنية

منطقيًا.. لجهة التعرف على تلك المعطيات، وتلمس ذلك الجديد، لابد من اعتبار أن "العالم" قد دخل فعليًا عصرًا جديدًا، عصر: له قيم جديدة وممارسات سياسية واجتماعية جديدة، لابد أن تترك بصماتها على كل تفسير (أو: تأويل)، سياسي.

واقعيًا.. في سياق هذه المرحلة التي يعايشها العالم راهنًا، تلك التي تعبر - في حقيقتها - عن "مناخ عالمي جديد"، ارتسمت ملامحه منذ أن بات النظام الدولي، الذي أرسته نتائج الحرب الأوروبية الثانية (1939 - 1945)، عاجزًا تمامًا عن إعادة إنتاج نفسه ضمن المدى الذي تحرك فيه أربعة عقود ويزيد، وذلك بعد أن أصاب حركة هذا "النظام" تصدعًا وشرخًا هائلين، عدلا - تعديلًا عظيم الحجم والتأثير - في أنماط اشتغاله كنسق، وفي توازنات القوى داخله.

في هذا السياق، سياق "المناخ العالمي الجديد"، فإن التحفظات على بعض الذي نعاصره، خاصة المحاولات المستمرة والدؤوبة من جانب بعض القوى الدولية، الكبرى، لاستغلال "المناخ"

الراهن، في اتجاه تعظيم مصالحها، لاتلغي أن أفكارًا جديدة بدأت تشق طريقها داخل أنظمة القيم "المجتمعية" في كافة أرجاء المعمور الذي نعيش بين جنباته.

بيد أن تلك "العلاقة/الجدلية" (علاقة: "الآخر ـ الأنا" / جدلية: "الخارج ـ الداخل")، تفرض ـ في اتجاه التعرف على "الجديد" الراهن ـ نقطة انطلاق مغايرة، لتلك التي يعتمدها البعض.. أي تلك النقطة التي مفادها: "إن هناك دائمًا ثلاثة متغيرات جوهرية في العلاقات بين الأمم والدول والشعوب، تدعو للحديث عن "جديد" مختلف جذريًا عما سبق من نظم عرفتها من قبل: نمط سائد للتقانة، وبناء للقوة والسلطة، وقائمة للأعمال والمهام والوظائف التي يريد النظام إنجازها"[(1)]. ووجه الاعتراض على مثل هذه النقطة، يكمن: ليس، فقط، في ما تؤشر إليه من اعتماد على "تقرير" غير مبرهن عليه؛ ولكن، أيضًا، في أن تلك "الأبعاد"

---

(1) كمثال على وجهة النظر هذه، في الأدبيات العربية والغربية، يمكن الرجوع إلى كل من:

- GH. Snyder and P. Diesing, **Conflict among Nations** (Princenton: Princenton University Press, 1977), P.18 .

ـ د.عبد المنعم سعيد، "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: التغير في دور مصر الدولي والإقليمي"، في: د. عبد المنعم المشاط [تحرير]، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995)، ص 24 .

(الثلاثـة)، ورغم أنهـا ـ هـي نفسـها ـ تتضـمن جديدًا، فإنهـا لاتمثل سوى "نتائج" تنبنـي علـى "مقدمات"، هـي ـ فـي حقيقـة الأمـر ـ مـا يدفع إلى التغيرات التي تنتاب "الأبعاد"؛ وتجعلها، من ثـم، تتضـمن جديدًا يمكن معرفته، بل ويمكن قياسه.

بعبارة أخرى، إن "الجديد" هذه المرة، يتمثل فـي الكيفيـة التـي تتم بها، ومن خلالها، المعرفة ذاتها؛ أو بـالأحرى: كيفيـة المعرفـة، التــي تتـيح، أو: يمكـن أن تتـيح، إدراكًـا ووعيًـا جديـدين بالأشـياء والظـواهر والوجـود الشـامل الأشـياء والظـواهر معًـا.. ولعـل هـذا، نفســه، مــايفرض نقطــة انطــلاق مغــايرة، فــي التعــرف علــى هــذا "الجديد" (الراهن).

وفـي مـا يبـدو، هكـذا، فـإن نقطـة الانطـلاق تؤشـر إلـى الثـورة العلميـة والتقنيـة، التـي تمثـل أهـم ظـاهرات العـالم الـذي نعاصـره، وذلـك مـن حيـث كونهـا "معطـى رئـيس" ضـمن معطيـات الواقـع الراهن؛ وفي الوقت نفسه، من حيث كونهـا تنطـوي علـى "الجديـد" إياه: المعرفة، أو كيفية المعرفة بالأصح.. بل، وهذا هو الأهم، من حيث كونها "العامل الحاسم" في انشداد العناصر الفاعلـة فـي هذا الواقــع إلـــى المســتقبل.. باختصــار، مــن حيــث كونهــا "محــور" التحديات الخاصة بـ"العلاقة الجدلية" المشار إليها.

إلا أن ما نود الإشارة إليه، أن ما نعاصره ليس مجرد "ثورة"، بل هو ـ في حقيقة الأمر ـ ثورات ثلاث متداخلة ومتكاملة، في: الاتصالات والمعلومات والمرئيات.. ومن ثم، فإن ما نقصده باصطلاح "الثورة العلمية والتقنية"، في سياق بحثنا هذا، هو ذلك التكامل والتداخل في ما بين هذه الثورات الثلاث.

بل، لا نغالي إذا قلنا: إننا بصدد خارطة جديدة في التحديات الخاصة بـ "العلاقة/الجدلية"، إياها.. خارطة، تنبني على التداخل والتكامل الحاصل في "الثورات" التي نعاصرها؛ وفي الوقت نفسه، تؤشر إلى "الجديد" في العلاقات بين الأمم والشعوب والدول(2).

رغم ذلك، أو بالرغم من أننا لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن العالم الذي نحياه الآن، بصدد ثورة علمية وتقنية عارمة، وأنها سوف تحدث تغييرات حادة بمعدلات متسارعة، لم يشهدها المجتمع الإنساني من قبل، وذلك على جميع المستويات السياسية

---

(2) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:
حسين معلوم، "التوازن واللاتوازن في معادلة "التمايز ـ الاتصال" الحضاري"، في: فخري لبيب [تحرير]، **صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟**، أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن (القاهرة: المنظمة، رقم 173، 1998)، ص ص 168 - 182.

والاقتصادية، بل والثقافية أيضاً[3].. إلا أن ما نعتقد أننا في حاجة إليه، هو الاقتراب من المفارقة التي طبعت المواقف إزاء هذه الثورة.

تبدو المفارقة، بوضوح، إذا لاحظنا اتفاق "الآراء" جميعًا على أن الثورة الحالية تختلف اختلافًا جوهريًا عن سوابقها، وأنها قد أصبحت بالفعل عاملًا حاسمًا في تحديد مصير عالمنا، دوله وأفراده، إلى الدرجة التي دفعت البعض للحديث حول أن "الثورة" الراهنة تفوق، في حجم آثارها، الثورات المميزة الثلاث في تاريخ البشرية، أي: الكلام، ثم الكتابة، ثم الطباعة[4].. لكن، في الوقت نفسه، تتعدد "الرؤى"، وتتباين، حول مؤثرات هذه الثورة وآثارها المرتقبة على المدى القريب والبعيد.

---

(3) انظر:
د. محمد رضا محرم، "بحوث العلم والتكنولوجيا.. المؤسسات وجهات التمويل"، في: د. محمد السيد سعيد [تحرير]، **الثورة التكنولوجية.. خيارات مصر للقرن 21** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص ص 45 - 47.

(4) د. خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات**، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 188.

ضمن أهم هذه الرؤى.. اثنتان:

هناك رؤية بقدر ما تحمل من "التفاؤل"، إن لم نقل الانبهار بالحضارة الناتجة عن الثورة العلمية والتقنية عمومًا، وتقانة المعلومات بوجه خاص، والتي يمكن تسميتها بـ"الحضارة الإلكترونية"، بقدر ما تحمل، في الوقت نفسه، من الدعوة إلى اتخاذها عقيدة تقوم مقام المرتكزات العلمية والفكرية للمجتمعات (الصناعية الغربية المعاصرة).. ومن بين أهم الرموز التي تتبنى هذه الرؤية، عالم المستقبليات الأمريكي ألفن توفلر (Alvin Toffler)، الذي بشر في كتاباته، وخصوصًا كتابه "تحول السلطة"، بإرهاصات هذه "الموجة الثالثة"، التي تشكل ـ في رأي توفلر ـ ثالث قطيعة جذرية في تاريخ البشرية، بعد الثورتين الزراعية والصناعية[5]..

---

(5) انظر:

Alvin Toffler, **Power shift** (New york: Bantan Books, 1990), PP. 109 – 110.

وللكتاب أكثر من ترجمة عربية، منها:

ـ ألفن توفلر، **تحول السلطة.. بين العنف والثورة والمعرفة**، تعريب: فتحي بن شتون، نبيل عثمان (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1992).

ـ ألفن توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة: لبنى الريدي، 2 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995).

ومن بين هؤلاء (الرموز)، أيضًا، ماسودا (Masuda)، العـالم الياباني في المستقبليات، الـذي خـرج علينـا، فـي منتصـف ثمانينـات القــرن العشــرين الماضــي، مبشــرًا بمدينــة فاضــلة جديــدة، أو: "كمبيوتوبيــا مجتمــع المعلومــات"[6]؛ حيــث رأى إن المجتمعــات سوف تتغير تغيرًا جذريًا "حميدًا"، يتم بصـورة متدرجـة ومنهجيـة دون صـراع أو نزاع، تغيرًا يقود إلـى مجتمـع لا طبقـي، بـلا نخبـة، يحل فيه التعاون بدلًا من التنافس والتناحر.

وهناك رؤية تحمل من "التشاؤم"، أو: الحذر، قدرًا يدفعها إلـى إنـذارنا بأنـه رغـم كـون "تقانـة المعلومـات" خصوصًـا، والثـورة العلمية والتقنية بوجه عام، هي وسيلتنا في السيطرة علـى الظـواهر المعقدة، وفي حل المشكلات التـي نواجهها، أو يمكن أن نواجههـا؛ إلا أنهـا، هـس نفسـها، قد أضـافت بعدًا جديدًا يزيـد معظـم ظـواهر حياتنا تعقيدًا، بل ويولد لنا مشكلات جديدة لم تكن في الحسبان.

إن فيلسوفًا مثل لويتارد (Loytard)، في كتابه: "شرط مـا بعد الحداثة"، يُنذرنا بـأن: "المعرفـة، بصـفتها سلعة معلوماتيـة لا غنـى

---

(6) راجع:

Y. Masuda, “Computobia,” in: T. Foster [Ed], **The Information Technology Revolution** (Oxford: Black Well, 1995), PP. 620 – 634.

عنها للقوة الإنتاجية، قد أصبحت، وستظل، من أهم مجالات التنافس العالمي ـ إن لم تكن أهمها ـ من أجل إحراز القوة".

بل، كما يضيف: "يبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات، كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات، وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها.. لقد فُتِح مجال جديد أمام الفكر الاستراتيجي التجاري من جهة، والسياسي العسكري من جهة أخرى"[7].

تحذير لويتارد، هذا، وإن كان يعتمد على نظرة فلسفية لآثار "الثورة" الراهنة وتداعياتها المستقبلية.. فإن هناك من يؤكد مثل هذا التحذير، أو "التشاؤم" بالأحرى، وذلك استنادًا إلى منظور "سياسي ـ استراتيجي"؛ نعني: ماكتبه الكثيرون حول أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم هيمنتها على العالم، عبر قدرتها على التحكم في المنظومات المعلوماتية وتقنيات الاتصال؛ ذلك أن هذا المنظور "الجغراستراتيجي"، أو ما يمكن أن نعبر عنه بـ"الجغراستيا" (Geo – strategy)، أصبح، برأينا، يتحدد بمدى

---

(7) راجع:

جان فرنسوا لويتارد، **الوضع ما بعد الحداثي.. تقرير عن المعرفة**، ترجمة: أحمد حسان (القاهرة: دار شرقيات، 1994)، ص ص 10 ـ 11.

الكفاءة في استخدام "القوة غير المادية" (Soft power)، أي: تقنيات الاتصال والمعلوماتية.

في هذا السياق، ترى: هل نرتكن إلى تصور بعض أصحاب الرؤية "المتفائلة"، في أن "التقانة كالماء والهواء" لاتقبل الاحتكار؛ وما دامت هي حصيلة تراكم النشاط الإنساني على مر العصور، فمن حق الجميع أن يستفيد من نتائجها.. أم: نقلق مع "المتشائمين"، وتوقعاتهم التي تتمحور حول أن "عصر المعلومات" ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمي(؟!)[(8)].

ولا عجب، والحال هذه، أن نتساءل حول إمكانات "التفاؤل"، خاصة إذا ما عرفنا أن "التشاؤم" هو: **"توقع السوء والجهل بأسباب منعه أو ردعه أو تلافيه"**.

---

(8) بخصوص هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى كل من:

- د. نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 184، أبريل 1994)، ص 23 وما بعدها.
- د. أسامة الخولي، "تكنولوجيا المعلومات.. ما بين التهوين والتهويل"، في: د. أسامة الخولي [وآخرون]، **العرب وثورة المعلومات**، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 44، 2005)، ص 11 وما بعدها.
- د. أنطوان زحلان، "العرب والتحدي التقاني.. تقانة المعلومات"، **المستقبل العربي** (العدد 269، يوليو 2001)، ص 79 وما بعدها.

يستدعي هذا التساؤل الإشارة إلى السمات الرئيسة التي تتسم بها الثورة العلمية والتقنية، مقارنة مع سابقتها (الثورة الصناعية)؛ وذلك كخطوة للتعرف على الاحتمالات الأكثر "واقعية" لنتائجها..

وفي اعتقادنا، فإن هذه السمات ثلاث:

السمة الأولى: إن هذه الثورة تعمل على إلغاء "الأثر التقليدي" للتمايز الجغرافي وللحدود السياسية، التي كانت تشكل ضمانًا وشرطًا وعاملًا متميزًا ومستقلًا، في تكوين نمط الحياة والعمل في المراحل السابقة وحتى الثورة الصناعية (أى: عالم السيادة القومية)؛ وهو ما يعني: إن هذه الثورة تجنح إلى محاولة توحيد العالم في "إطار واحد"، أو تحديدًا تجنح إلى "العولمية"[9].

ولعله من النافل القول: إن جنوح الثورة هذا، يتبدى بوضوح من خلال التغير، التدريجي، في معايير وأنماط السلوك والحياة

---

(9) نود الإشارة، هنا، إلى الفارق بين "العولمية" و"العولمة"، من حيث إن هذه الأخيرة كـ"ظاهرة" (Phenomenon)، تعني: الحالة ـ أو: الكينونة ـ في ذاتها (State of Affair)، أي: كافة التغيرات الحاصلة في العالم المعاصر، تلك الناتجة عن "العولمية"، أي: "العولمة" كـ"عملية" (Process)، تلك التي تنطوي على آليات بعينها، اقتصادية وتقانية ومعلوماتية وثقافية.. إلخ.
لمزيد من التفصيل، انظر:
حسين معلوم، "الدولة والمناخ العالمي الجديد"، **شؤون عربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد 107، سبتمبر 2001)، ص 125 وما بعدها.

والإنتاج بالنسبة للعالم، مع تبدل "المدنية" السائدة، و/أو: القائدة للثورة الراهنة.. لذا، قلنا عن هذا الجنوح: "عولمية".

السمة الثانية: إن الأهمية المتزايدة والاستثنائية لهذه "الثورة"، تبرز من خلال وسائل الاتصال والمعرفة؛ وهو ما يعني: تحول "الثقافة"، بالمعنى الشامل للكلمة، إلى مركز الثقل في هذه الثورة، بكل ما يشير إليه ذلك من تحول الميدان الثقافي إلى ميدان مباشر، وأساس، للسياسات العلمية والاقتصادية والنفسية، من مثل: التركيز المتزايد على البحث العلمي، وعلى نظم التقنية، وعلى الأنساق المتكاملة لطرق الاتصال ونقل المعلومات.. إلخ[10].

السمة الثالثة: إن التدويل المتزايد للمجال الإنساني، يرتبط بالتفاوت النوعي.. ونقصد بهذا "التفاوت"، أنه في الوقت الذي تتعرض فيه الإنسانية للتأثيرات الثقافية والمادية والاقتصادية نفسها، بحيث إن أي تبدل في مكان ما يؤثر ـ نسبيًا ـ على الجميع، فإن توزيع إمكانات وسائل النمو يزداد سوءًا يومًا بعد يوم، مما

---

(10) راجع:

د. برهان غليون، "ثقافة العولمة"، في: د. برهان غليون، د. سمير أمين، **ثقافة العولمة.. وعولمة الثقافة**، حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، 1999)، ص ص 31 - 37.

يخلق نوعًا من الاحتكار لعناصر "التقدم" من قبل البعض (الأكبر عدة، والأصغر عددًا)، ونوعاً متفاقمًا من التهميش الإنساني للبعض الآخر (الذي يكاد أن يشمل، الآن، القسم الأعظم من الإنسانية).. إلى الدرجة التي يمكن معها القول: إن الفئة الأولى كـ"مراكز قوى"، تمارس ترتيب مواقع الجماعات والأفراد، بل والدول أيضًا، على أساس من ذلك "التفاوت"(11).

هذه السمات الثلاث: لا تؤكد، فقط، على ضرورة طرح التساؤل حول الفعل المناسب إزاء الثورة الراهنة، بما تمثله من تحدٍ لكثير من الشعوب والجماعات على مستوى العالم.. ولا توضح، وحسب، الملامح العامة لتداعياتها (الثورة)، على كافة المستويات(12).. بل، إضافة إلى هذا وذاك، تؤكد على أن من تسرعوا في اتخاذ المواقف إزاء هذه "الظاهرة" العالمية، شديدة التعقيد، غالبًا ما يقيمون وجهة نظرهم على أساس من الافتراضات

---

(11) انظر:
محمد محفوظ، **العولمة وتحولات العالم.. إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص ص 15 - 16.

(12) حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى:
د. برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين.. تحديات كبيرة وهمم صغيرة"، **المستقبل العربي** (العدد 232، يونيو 1998)، ص 16.

المسـرفة فـي بسـاطتها، أو: يركـزون علـى الشـق التقنـي لهـذه الظاهرة، متعددة الأبعاد، بمعزل عن بيئة توطنها، تحاشيًا للدخول ـ عمدًا أو عجزًا ـ في متاهات الاعتبارات الاجتماعية[13].

وبالتالي، تراجعت على سلم الأولويات حقيقة كون الظاهرة، بالرغم من محركها التقني، هي، في واقع الأمر، قضية ذات أبعاد "سياسية ـ اقتصادية ـ ثقافية" في المقام الأول؛ بمعنى: إنها قضية تنتمي إلى المجال الذي تتفاعل فيه هذه الأبعاد.. أي: المجال "المجتمعي" (**نقول: "المجتمعي" للدلالة على مختلف جوانب تركيبة المجتمع في شمولها، لا على الجانب "الاجتماعي" وحده**).

ولعل هذه الأبعاد، نفسها، هي ما تضعنا مباشرة أمام ضرورة التعرف على ملامح الخارطة الجديدة، تلك التي تنبني على التداخل والتكامل الحاصل في ما بين "الثورات" التي نعاصرها: الاتصالات، والمعلومات، والمرئيات؛ وفي الوقت نفسه، تؤشر إلى "الجديد" في العلاقات بين الأمم والشعوب والدول.

---

(13) انظر:

د. عصام الخفاجي، "العولمة.. بين خطاب النوستالـچيا واللحاق بالمستقبل"، **الطريق** (بيروت: [د. ن.]، السنة 57، العدد 3، مايو ـ يونيو 1998)، ص 103.

(1) ثورة الاتصالات.. قائمة أعمال جديدة

لنا أن نلاحظ، هنا، التأثير الذي تمارسه الثورة العلمية والتقنية بشكل عام، و"ثورة الاتصالات" ـ في إطارها ـ بشكل خاص، على قائمة الأعمال (Agenda)، التي تمثل اهتمامات العالم المعاصر ومهامه.

وهنا، فإن "الجديد" الذي نعاصره، ويتبدى بوضوح على ساحة العلاقات الدولية، إنما يتعلق بـ"تغير جدول الأعمال التاريخي"، تحت تأثير تبدل الأوضاع الدولية، وما ساهم به هذا التغير في ظهور مشكلات وتحديات جديدة، لم تكن تعرفها المجتمعات في الفترة السابقة، أو على الأقل: أصبحت تحتل موقعًا متقدمًا، بعد أن كانت تشغل "ذيل القائمة" طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وحتى ما بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الراهن[14].

إذ، إن الموضوعات التي كانت قد سادت مرحلة ما بعد الحرب الأوروبية الثانية (1939 ـ 1945)، تمثلت في: الحرب

---

(14) لمزيد من التفصيل، انظر:

حسين معلوم، **تجديد الفكر العربي.. أية مرجعية؟، أي دور لمؤسسات البحث العلمي؟!** (شبكة المعلومات الدولية: ناشري للنشر الإلكتروني، 2004)، ص ص 7 ـ 8.

الباردة، الصراعات الإقليمية، سباق التسلح، ومحاولات ضبط هذا الأخير.. أي إن "المبادئ" التي سادت تلك المرحلة، أو لنقل: التي سادت "النظام الدولي"، الذي ولد على أنقاض هيروشيما، وانتهى بتصدع سور برلين، تمثلت في ثلاثة رئيسة: الردع النووي، كأداة نهائية وحاسمة لتنظيم العلاقة بين "الشرق" و"الغرب"؛ وتغلب العامل "السياسي ـ الاستراتيچي" على الضرورات الاقتصادية؛ وخضوع الصراعات الدائرة في "أطراف" الساحة العالمية إلى التنافس والصراع بين القطبين[15].

الآن، اختلف الوضع.. إذ، إن الموضوعات الراهنة، الجديدة، هي اقتصادية واجتماعية بالأساس. فأمور مثل: البطالة، التضخم، أسعار العملات، أسواق المال، حواجز وحوافز التجارة والاستثمار، مشكلات الاتصال العالمي، و"التماس" بين الثقافات، هي موضوعات اليوم.. هذا بالإضافة إلى موضوعات أخرى،

---

(15) راجع كل من:

ـ د. سمير أمين، "چيوسياسية الإمبريالية المعاصرة"، في: د. سمير أمين [وآخرون]، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، سلسلة كتب المستقبل العربي (رقم 38، 2004)، ص ص 12 ـ 17.

ـ حسين معلوم، "تحولات نهاية القرن.. ومستقبل النظام الإقليمي العربي"، **الفكر العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، العدد 74، خريف 1993)، ص ص 6 – 12.

تزداد أهميتها باستمرار، مثل: التلوث الكوني، أمان البيئة، تنظيم الاتصالات، ومكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية والأمراض العابرة للقوميات، كالإيدز وانفلونزا الطيور والخنازير.. إلخ.

ناهيك، قطعًا، عن المحاولات الدؤوبة التي تُبذل، من جانب القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لـ"إحلال" مفهوم "الأمن العالمي" (World Security)، محل المفهوم التقليدي لـ"الأمن القومي" (National Security)[16].

ولعل الأمر الجدير بالانتباه، والتأمل، أن الأساس الذي تستند إليه كافة التفاعلات مع قائمة الأعمال (الجديدة)، تلك، والموضوعات التي تتضمنها، إنما يتمثل في ما يمكن تسميته بـ"ديمقراطية السوق"..

بل، لا نغالي إذا قلنا: إن هذه الأخيرة قد أصبحت تمثل "القالب" العالمي، أو: "الإشكالية الشرعية" للنظام الدولي؛ وهو تحول يدعو ـ بحق ـ إلى الدهشة؛ فضلًا عن كونه يستحوذ على

---

(16) انظر:

SIPRI Year book 2004: **Armaments, Disarmament and International Security** (Oxford: Oxford University Press, 2004), PP. 35- 36.

الاهتمـام بسـرعة انتشـاره واتسـاع نطاقـه.. إذ، يكفـي أن نتأمـل، كمثال، كيف أصبحت المطالبة بـ"اشتراكية مخططة من قبل حزب واحد"، أمرًا غير مشروع تمامًا، بل ويكاد أن يكون شاذًا، وذلك بعد أقل من عامين على تحطم سور برلين[17].

هذا، وإن كان يلمح إلـى حقيقة "اللحظـة العالميـة"؛ فإنـه، فـي الوقت نفسه، يؤشر إلـى أن ما تشتمل عليه هذه "اللحظـة": لـيس مجـرد إضـفاء الشـرعية علـى "السـوق" كــ"عقيدة موجِهـة" (Ideology)، وعلـى ناتجهـا السياسـي، أي: الديمقراطيـة، وإنمـا محاولة في تبيان الارتباط العضوي بينهما، وذلك في اتجاه محاولة التأكيد علـى أن ثمـة علاقـة "دائريـة" تقـوم فـي مـا بـين السـوق والديمقراطية والتنمية.

مـن هنـا، لابـد مـن الأخـذ بعـين الاعتبـار أن حقيقـة اللحظـة العالمية تتمثل في ما تطرحه من "معيار"، يفرض نفسـه فـي سياق "عقيـدي موجِـه"، وتقـاني (Technology)، فريـد؛ طالمـا أنـه لـم يعد هناك بديل عالمي لـ"ديمقراطية السوق"، أو: عقبات فنية يمكن

---

(17) راجع:

د. عبد الخـالق عبد الله، "العولمـة: جذورها وفروعها وكيفيـة التعامل معها"، **عالم الفكر** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، العدد 2، أكتوبر/ديسمبر 1999)، ص ص 67 - 74.

أن تحـول دون انتشــارها علــى الصــعيد العــالمي[18]. إذ، لنــا أن نلاحظ: ليس، فقط، كيف أن التنمية، في إطار هذا المعيـار، تصـبح "غير واردة"، من الوجهة السياسية، دونما احترام "التعدديـة" علـى النحـو اللائـق[19]؛ ولكـن، أيضًـا، كيـف أن الكثيـر مـن بلـدان العـالم أصبح يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الـدول الغربيـة والمؤسسـات الدوليـة المانحـة، التـي ربطـت استمرارية "التـدفقات" الخارجية بموافقة النظم الحاكمة في تلك البلـدان، علـى التحـرك فـي اتجــاه الليبراليــة الاقتصــادية والسياســية، فيمــا أصــبح يعــرف بـ"المشروطية"، أو بالأحرى: "الاشتراطية" السياسية والاقتصادية.

بناءً على ذلك، لنا أن نتساءل: فـي إطـار هذه الوضـعية، كيـف يتسنى لنا تقييم الهوامش المتبقيـة لـ"استقلال" العوامل المجتمعيـة،

---

(18) قارن بـ:
د. زكي العايدي [وآخرون]، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمـة: سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، 1994)، ص 41.

(19) للمزيد من التفصيل، راجع كل من:
- د. سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (رقم 9، ط 2، 1992)، ص 146 وما بعدها.
- د. سـالم توفيـق النجفـي، "حـول مسـألة الرأسـمالية.. رؤيـة للقـرن الحـادي والعشـرين"، فـي: سـالم توفيـق النجفـي [وآخـرون]، **الاقتصـادات العربيـة.. وتناقضـات السـوق والتنميـة**، سلسـلة كتـب المسـتقبل العربـي (رقـم 40، 2005)، ص 18 وما بعدها.

خاصة السياسية والاقتصادية، على الأقل: من منظور بلدان "الجنوب"(؟!)..

وهو تساؤل مُلح، بل ضروري، إذا تأملنا كيف أن هامش الحركة المتاح لهذه البلدان لا يتحدد نتيجة خياراتها الخاصة، بقدر ما يتحقق عبر استجابتها لبعض المواقف التي تفرض نفسها عليها (الحرب "الأمريكية" في كل من أفغانستان والعراق.. مجرد أمثلة).

أيضًا، تتبدى أهمية التساؤل إذا تأملنا كيف أن مفهوم "الاشتراطية" قد امتد إلى الميدان السياسي[20]؛ هذا المفهوم الذي يقضي بربط العائد من الموارد الاقتصادية الخارجية: ليس ببرنامج للإصلاحات الاقتصادية (برامج "الإصلاح الهيكلي"، التي يجرى تنفيذها منذ بداية الثمانينات، حسب اشتراطات صندوق النقد والبنك الدوليين)، تلك التي تستند إلى "قواعد السوق"، فحسب؛ بل، إضافة

---

(20) انظر كل من:

- د. محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي"، في: د. كمال المنوفي، د. يوسف الصواني [تحرير]، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي** (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص ص 89 - 92.
- د. الشفيع المالكي، "الديمقراطية والعولمة"، **دراسات المستقبل** (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد 2، ديسمبر 2006)، ص ص 13-15.

إلى ذلك، بوجوب احترام التعددية السياسية على نحو لائق كـ"حد أدنى".

هذا المفهوم "الجديد"، مفهوم "الاشتراطية"، يتميز بفاعلية لاتضارع: أولًا، لأن دلالاته السياسية تتواكب تمامًا مع "ديمقراطية السوق"، كـ"أساس" تستند إليه كافة التفاعلات مع الموضوعات المطروحة اليوم، أو قل: مع التغير الذي لحق بـ"جدول الأعمال التاريخي".. وثانيًا، لغياب بديل استراتيجي، اقتصادي خاصة، يمكن أن يتعارض مع المفهوم والسياسات التي تعمل في اتجاه تعميمه على الصعيد العالمي.. أضف إلى هذا وذاك، من جانب ثالث، نتيجة ازدياد القيود على محور "شمال ـ جنوب"، حيث يبدو عدم التناظر بوضوح[21].

بمعنى آخر، يتميز مفهوم "الاشتراطية" بمثل هذه الفاعلية، نتيجة الهجوم الكاسح الذي بدأت تقوم به ـ منذ تسعينات القرن العشرين الماضي ـ الدول الأقوى صناعياً، دول "الشمال"، على

---

(21) راجع:

حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة.. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي"، في: د. عبد الباسط عبد المعطي [تحرير]، **التحولات العالمية والتطورات المجتمعية في الوطن العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص ص 114 ـ 116.

بلدان "الجنوب"، لتجريدها تمامًا من إمكاناتها ومواردها وأسواقها، مهما كانت صغيرة أو ضئيلة؛ إنه الهجوم الذي تطمح به، ومن خلاله، تلك الدول إلى استكمال شروط الاندماج في دائرة الثورة العلمية والتقنية (الاندماج، بالمفهوم الذي يتضمن دلالات الجانب الاتصالاتي في هذه الثورة).

ولعل الأمثلة الدالة على هذا الهجوم تفيض عن حاجاتنا في الاستدلال.. يكفي أن نشير، كمثال، إلى الاندماج المتزايد بين استراتيچيات المنشآت والمشروعات الاقتصادية الرأسمالية المختلفة، وبين استراتيچات "الدول". فالرأسمال يسير اليوم، في "الشمال"، كما في المرحلة الاستعمارية، في إطار حماية الدول، وبالتوافق والتفاهم معها.

يكفي أن نشير، أيضًا، كمثال آخر، إلى النزوع نحو توسيع الأسواق الرأسمالية عبر إنشاء التكتلات الاقتصادية "الدولية"، ومايعبر عنه ذلك من إعادة تنظيم حقل الاقتصاد العالمي برمته[22]. ولعل مما له دلالة، في هذا الشأن، اكتمال "مثلث" إدارة

---

(22) لمزيد من التفصيل، انظر:

إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي.. العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 131 - 135.

هذا الاقتصاد، بإقامة منظمة التجارة العالمية، كإضافة إلى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين[23].

(2) ثورة المعلومات.. تغير مفهوم القطبية

لنا أن نلاحظ، هنا، التأثير الذي تمارسه الثورة العلمية والتقنية بشكل عام، و"ثورة المعلومات" ـ في إطارها ـ بشكل خاص، على

---

(23) لعل النقطة الجديرة بالتأمل، هنا، أن منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization: WTO)، وبالرغم من أنها تنسق عملها وسياساتها مع بقية المؤسسات الاقتصادية الدولية، إلا أنها ـ ينبغي أن نلاحظ ـ هي "الجهة الوحيدة" التي تتولى إدارة العالم تجاريًا.

انظر:

Malcom Waters, **Globalization** (London: Routledge, 1995), PP. 124 - 125.

وللمزيد من التفصيل حول دور منظمة التجارة العالمية، يمكن الرجوع إلى كل من:

ـ د. إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها.. النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2001)، ص 93 وما بعدها.

ـ د. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية.. أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001)، ص 240 وما بعدها.

بناء القوة والسلطة في العالم.. وهنا، فإن "الجديد" الذي نعاصره، ويتبدى بوضوح على ساحة العلاقات الدولية: ليس التحول من نظام القطبية الثنائية، إلى نظام القطب الواحد كما يرى البعض، أو إلى القطبية المتعددة كما يدعي البعض الآخر، بقدر ما يتمحور الجديد حول طبيعة القطبية نفسها.

إذ أن جوهر القطبية كان السيطرة (Domination)، وأداتها القوة العسكرية. أي إن القطبية، تقليديًا، كان يتم التعرف عليها عبر توزيع القوة والسلطة بين دول قومية أو تكتلات أو أحلاف بينها، وعن طريق سعي "الأقطاب" إلى السيطرة التي تتضمن استخدام، أو: التهديد باستخدام، القوة ضد أقطاب وأطراف أخرى في العالم.

الآن اختلف الوضع، فالقطبية يمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة كبيرة، ومعقدة، من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشؤون الدولية؛ وهي الشبكة التي تمثل "أساس" النظام "الغربي" (الليبرالي/الرأسمالي)[24]، في محاولته لتَسَيُد

---

(24) نفصل، هنا، بين الليبرالية والرأسمالية، من حيث إن الأولى هي "الإطار الفكري العام" للثانية؛ في حين تمثل الأخيرة "النظام الاقتصادي" للفكرة الليبرالية.

راجع:

حسين معلوم، **الليبرالية في الفكر العربي**، سلسلة الدفاتر القومية (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، رقم 1، 1992)، ص ص 10 - 20.

الساحة العالمية منذ بدايات العقد الأخير من القرن الماضـي. ومـن ثم، فإن ما يتسم بـه هذا "النظـام" (الغربـي)، هـو السـعي المسـتمر، والدؤوب، من أجل توسيع السوق وتكثيف التعامل فيه، ومعه؛ وهو الأمر الذي أصبح الآن متاحًا ـ كما لم يحدث في التـاريخ من قبل ـ بفعل ثورة المعلومات خصوصًا، والثورة العلمية والتقنية عمومًا.

يكفي أن نلاحظ، بهذا الخصوص، العلاقة الطردية العميقة بين البنيـة "العلميـة ـ التقنيـة" مـن جهـة، والبنيـة الاقتصـادية مـن جهـة أخرى؛ حيث طرأ ـ منذ ما يجاوز عقدين من الزمـان ـ تغير كيفـي على الاقتصـاد العالمي، بما يتضمنه من كافة العمليـات التـي تتعلـق بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، ذلك أن المادة "الأولـى" ـ ولانقول "الأولية" ـ التـي يقوم عليهـا الاقتصـاد المتقدم، أصـبحت تتمثل في المعلومات.

ولما كانت هذه "المعلومات"، والمعرفة التي تنبني عليها، هـي "منتج اجتماعي"[25]، فإن أسس التقسيم الاقتصادي التقليدية لم تعد ملائمة في ظل هذا الاقتصاد، الذي دخل عالمًا جديدًا تتمثـل قوتـه الرئيسة في المعرفة، وتتقدم فيه المعلومات على كل مـا عداها من

(25) قارن بـ:

د. عبد المنعم سعيد، "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصـادية..."، **م. س. ذ.**، ص ص 26 - 27.

المـواد الخـام والوقـود والمـوارد الطبيعيـة ومـوارد العمـل البسـيط للبشر. بل، لا نغالي إذا قلنـا: إن المعلومـات، أصـبحت هـي المـورد الـرئيس لثـروة المجتمـع، مـن حيـث كونـهـا مـوردًا متجـددًا، وقـادرًا على تحويل مواد لـم تكـن معروفـة، أو ـ فـي الحـد الأدنـى ـ لـم نكـن نعرف لها قيمة، إلى موارد جديدة[26].

إذ لنـا أن نتأمـل: كيـف أصـبحت المعلومـات، أو: "صـناعة المعلومات" بـالأحرى، تمثـل عنصـرًا جوهريًـا فـي "الـدخل القـومي الإجمالي" لكثير من الدول "الغربية" المتقدمة، وحتـى بعض بلـدان "الجنوب"؛ فضلًا عن دورهـا فـي التجـارة الإلكترونيـة التـي تتـدفق عبر حدود الدول، متجاوزة بذلك الحكومات والمؤسسات[27].

هذا، وإن كان يلمح إلى أن توزيع القوة والسلطة لا يستند إلـى القدرات العسكرية وحدها، مثلما كان عليه الحال في مرحلة الثنائية

---

(26) انظر:

محمد عبـد المـنعم شـلبي، "البنيـة الأساسـية للنظـام العـالمي الجديـد"، **إضـافات** (القـاهرة: الجمعيـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع، العـدد 2، ينـاير 1999)، ص ص 47 - 48.

(27) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:

د. حسنين توفيق إبراهيم، **ثـورة المعلومـات.. والتطـور الـديمقراطي فـي العـالم العربـي**، كراســات استراتيــجيــة (القــاهرة: مركــز الدراســات السياســية والاستراتيـجية بالأهرام، العدد 139، مايو 2004)، ص 6 وما بعدها.

القطبية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ فهو، إضافة إلى ذلك، يؤشر إلى أن أبعادًا جديدة قد دخلت على الخط، في الكيفية التي يمكن أن يتم بها مثل هذا التوزيع، أي: توزيع القوة والسلطة.

ضمن أهم هذه الأبعاد، تأتي "صناعة المعلومات"، وذلك من منظور ارتباطها بـ"الفجوة التقنية" التي تتسع يوماً بعد يوم على مستوى عالمنا المعاصر. ففي عصر المعلومات، وعبر الصلة بين المعرفة والتقانة، تصبح عمليتي توليد "المعرفة" وتوظيفها رهنًا بمستوى التقدم التقني؛ ولعل هذا نفسه ما دفع بالبعض إلى أن يُنذِرنا باستعمار جديد لـ"الفضاء المعلوماتي" (Cyberspace)، تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه ومدنه وشعوبه وجماعاته[28].

من هنا، فإن التفاعلات الدولية التي نراها تتجاور وتتعايش وتتداخل، بل وتتصادم أحيانًا، تدفع إلى تصور فترة نتعلم خلالها "إعادة النظر" في تصورات أو مقولات، كنا نقف منها موقف الموافقة، أو المعارضة، حتى وقت قريب.. ومن هنا، فإننا إذا تجاوزنا القيمة الوصفية للفهم التقليدي لمسألة "القطبية"، يتبدى

---

(28) راجع:

د. نبيل علي، **تحديات عصر المعلومات** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2003)، ص ص 27 - 34.

بوضوح أن المستوى الملائم للتحليل لا يقع في المجال الجامد (Static Field)، للقوة العالمية، بقدر ما هو في المرتكزات الرئيسة لتلك التفاعلات التي تربط بين اللاعبين الدوليين وبعضهم البعض[29].

بعبارة أخرى، إن الطابع غير الملائم لمفهوم "توازن القوى" في المجال الاقتصادي، وعدم التطابق التام بين ميادين السيادة الاقتصادية والسياسية، فضلًا عن "عدم التجانس" السياسي بين "القوى" (أوروبا، كمثال، لاتتمتع بالسيادة على الصعيد السياسي بنفس درجة الولايات المتحدة الأمريكية).. كل ذلك، من شأنه أن يقلل من الاستخدامات العملية لمفهوم "القطبية" بمعناه التقليدي؛ ويدل، في الوقت نفسه، على مدى ما طرأ من تغير على طبيعة القطبية، التغير الذي أوشكت القطبية بفضله أن تتجاوز التوزيع

---

(29) نؤكد، هنا، على الفكرة التي طرحها توماس كون (Thomas S. Khun)، حول "النموذج الإرشادي" (Paradigm)، أو الإطار الفكري المعتمد كـ"نموذج" لدى مجتمع من الباحثين العلميين؛ وهو "النموذج" الذي في حال تغيره، بسبب "ثورة علمية" كبرى، فإن الباحث يرى "العالم" في صورة مختلفة.. وهذا ما حدث، بالفعل، مؤخرًا بسبب "الثورة العلمية والتقنية"، التي ساهمت ـ في رأينا ـ في الانتقال إلى "عالم" مغاير إدراكيًا وموضوعيًا.
لمزيد من التفصيل، راجع:
توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة (عدد 168، ديسمبر 1992)، ص 83 وما بعدها.

الجامد بين قوى متشابهة، إلى أن تصبح "تخصصًا وظيفيًا"، ليس بالمفهوم المتداول، ولكن بالمفهوم الذي يتضمن دلالات، وتأثيرات، الجانب المعلوماتي في الثورة العلمية والتقنية[30].

ولعل ذلك يتبدى بوضوح إذا لاحظنا: إن ما نشاهده اليوم من اختلاف نوعي بين المجتمعات الإنسانية، يعود، في ما يعود إليه، إلى التضخم الهائل في حجم المعلومات، وتوافر الأدوات والوسائل العلمية القادرة على التعامل مع هذا الكم من المعلومات، فضلًا عن الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات في جميع الأنشطة "المجتمعية".. وهو الوضع الذي جعل من المعلومات وصناعتها والتقانة التي تعتمد عليها، مصدرًا أساسيًا للقوة السياسية والاقتصادية والثقافية.. بل، والعسكرية أيضًا.

وهنا، تنبغي الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين "مجتمع المعلومات" وبين "مجتمع تقانة المعلومات"، من حيث إن هذا الأخير هو المسؤول ليس عن تحقيق "ثورة المعلومات"؛ وإنما، فقط، عن تمكين مفردات المجتمع من "أدوات" ـ لا من "آليات" ـ تدفق المعلومات التي تقيم مجتمعًا قائمًا على المعلومات.

---

(30) د. زكي العايدي [وآخرون]، المعنى والقوة...، **م. س. ذ.**، ص ص 29 - 31.

ومن ثم، يبدو أنه لا تطابق بين تدفق المعلومات ووفرتها؛ فـ"الوفرة" ليست سمة ضرورية للدخول إلى عصر المعلومات، وهي عندما تحدث لا تصنع مجتمعًا قائمًا على المعلومات، وإنما قد تصنع ـ في حال عدم التمكن من أدوات صناعتها وتدفقها ـ مجتمعًا تائهًا، تكتظ قنوات اتصاله بالمعلومات كما تكتظ الطرق بالسيارات[31].

وفي ما يبدو، هكذا، لايمكن التنبؤ بما تؤدي إليه ظاهرة معقدة كتلك التي بين أيدينا؛ ولكن ما يمكن استشرافه، ويدخل في إطار الاحتمالات الأكثر واقعية، هو التنافس، وربما التصارع، بين "القوى" الدولية الرئيسة.. ولعل هذا، نفسه، هو ما يؤكده المشهد العالمي الراهن.

هذا المشهد يمكن تلخيصه في صورة موجزة كالتالي: تضغط الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها العلمي والتقاني والاقتصادي والسياسي، وربما العسكري أيضًا، من أجل المحافظة على تفوقها

---

(31) بهذا الخصوص، راجع:

د. حازم أحمد حسني، "العولمة والمعلوماتية"، في: د. حسن نافعة، د. سيف عبد الفتاح [تحرير]، **العولمة.. قضايا ومفاهيم**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رقم 2، 2000)، ص 130.

أمام الهجمة اليابانية الشرسة لانتزاع السبق، في حين تسعى دول أوروبا الغربية جاهدة لأن تظل داخل حلبة السباق[32].

أما دول حافة المحيط الهادي، وبعض دول أخرى في جنوب شرق آسيا، فتحاول الحفاظ على نقطة التوازن بين طرفي "التنافس/الصراع" التقاني، عبر توطين بعض مجالات "التقانة المتقدمة" في تربة مجتمعاتها.. وتأتي، بعد ذلك، البلدان "النامية" لتنقسم إلى فريقين: أحدهما، يحاول اقتناص الفرصة المواتية في نطاق مناورة ضيق للغاية؛ والكثرة الباقية (الفريق الآخر)، في سُبات عميق، تاركين قدرهم تحت رحمة آليات الانتخاب المجتمعي (البقاء للأعلم..!!).

غربلة.. ترج المجتمعات رجًا، وتعيد فرز شعوب العالم في صورة "طبقات" جديدة، وتكتلات جديدة، وموازين قوة جديدة، لتتهاوى، من ثقوب آلة الغربلة هذه، الكيانات الضعيفة أو غير الصامدة.

في هذا السياق، لنا أن نشير إلى الكيفية التي يمكن أن يحيل إليها طور المعلومات، آليات التغير المجتمعي إلى نوع من ألعاب

---

(32) انظر:

John Zysman, “Us Power, Trade and Technology”, **International Affairs** (January 1991), P P. 99 – 100.

اللغة، حيث التفاعل المجتمعي هو تفاعل بين الخطابات لخدمة مصالح الطرف الأقوى[33].

ومن ثم، يمكننا التأكيد على وجوب التخلي عن الشعارات التي تقوم على وهم خاطئ بحيادية العلم والتقانة، مثل الشعار ذائع الصيت: "التكنولوچيا بديلاً عن الأيديولوچيا".. إذ، باتت تقانة المعلومات أداة رئيسة للفعل "السياسي/العقيدي الموجِه" نحو السيطرة والتوجيه الإعلامي والتربوي؛ ولانعتقد أن أحدًا يستطيع إنكار تأثيرها الواضح في نظام القيم، وتشكيل رؤية الفرد نظرًا لما أحدثته، وسوف تحدثه، من تغيرات حادة في أنماط السلوك والمعايير.

لايحتاج الأمر، إذًا، إلى تعليق حول تقانة المعلومات وما يختص بنتائجها المتوقعة مستقبلًا، وذلك في إطار ما نراه، ونعاينه في الواقع، من مؤشرات حول: "تنافس القوى الكبرى حول المعلومات وصناعتها والتقانة التي تعتمد عليها". إلا أن ما يحتاج، قطعًا، إلى تعليق، هو ما تؤشر إليه التحولات، والتطورات،

---

(33) راجع كل من:

- د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، **م. س. ذ.**، ص 254 وما بعدها.
- آلن موراي، "الخيار الاستراتيچي في ظل التنافس المعرفي"، في: روبرت ي. غروس [تحرير]، **استراتيچية العولمة**، تعريب: د. إبراهيم يحيي الشهابي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 87 وما بعدها.

العالميــة الجاريــة، خــلال العقــدين الأخيــرين كحــد أدنـــى؛ فهــذه التطـورات تسير فـي اتجـاه تكـوين عـالم ثنـائي "الإطـارات" ولـيس ثنائي "القطبية"[34]..

فمـن جهـة، هنـاك الإطـار "الشـمالي".. ويضـم الـدول المتقدمـة صناعيًا وتقانيًا في شمال العالم، والدول التي تحاول جاهدة اللحـاق بها في شرق آسيا وشرق ووسط أوروبا. وما يميز هذا الإطار هو درجة التطور الاقتصادي والتقاني العالية التي حققها، ويسـعى إلـى تحقيق المزيـد منـها؛ هذا فضـلًا عن الدرجـة العالية من "الاعتمـاد المتبــادل" (Interdependence)، التـــي وصــلت إليهــا دولــه ومجتمعاته، والتي جعلت مصير كل منها ورفاهيتـه معتمـدة علـى مصير ورفاهية الأعضاء الآخرين في الإطار نفسه.

ورغـم أن بـرامج التسـلح وميزانياتـها مـا تـزال لـها أولويـة فـي إطـار "الدولـة الشـمالية"، إلا أنـه فـي مـا يبـدو، وهـو بـاد فعـلاً، أن احتمالات استخدام القوة العسكرية تكاد أن تكون منعدمـة فـي داخـل الإطـار الشـمالي؛ هـذا، فـي الوقـت الـذي تنحصـر فيـه مجـالات

---

(34) لمزيد من التفصيل، راجع:
د. جمال عبد الجواد، "المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي"، في: د. هالة سعودي [تحرير]، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص ص 19 - 20.

استخدامها ضد ما يطلق عليها "البلدان المارقة" في بلدان "الإطار الجنوبي" من العالم[35].

من جهة أخرى، هناك "الإطار الجنوبي".. الذي يتكون من باقي بلدان العالم، المسماة بـ"النامية" (أو: دول "العالم الثالث"، حسب الاصطلاح القديم). وما يتسم به هذا الإطار، أن أنماط الصراعات والتوترات المجتمعية ما تزال هي السائدة بين بلدانه، وفي داخل العديد منها. هذا، فضلًا عن المأزق "الحضاري" شديد الحرج الذي تواجهه بلدان هذا الإطار ومجتمعاته، التي حلت بها هذه الموجة العارمة من تأثيرات، وتداعيات، الثورة العلمية والتقنية، وثورة المعلومات في إطارها بوجه خاص، وهي في أقصى درجات التشتت.

رغم ذلك، أو بالرغم من تدهور الأوضاع "المجتمعية" في كثيرٍ من هذه البلدان، إلا أن ذلك لا يؤثر - ينبغي أن نلاحظ - بدرجة تذكر على المجتمعات والدول الواقعة في الإطار "الشمالي". وحتى في حالة بلدان الجنوب التي تقوم بتصدير مواد استراتيجية مهمة إلى العالم المتقدم، فإن التغيرات الاقتصادية والسياسية "السلبية" في هذه البلدان، لا تؤثر على مصالح القوى

---

(35) حول هذه النقطة، انظر:

نايف علي عبيد، "القرية الكونية.. واقع أم خيال؟"، في: د. أسامة الخولي [وآخرون]، العرب وثورة المعلومات، **م. س. ذ.**، ص ص 41 - 47.

الكبرى إلا بقدر ما يترتب على هذه التغيرات من تعطل إمدادات المواد الاستراتيـجية. وهنا، تتدخل القوى (الكبرى)، لإزالـة أسباب "التعطل"، أيًا يكن الأسلوب المستخدم في هذه الحـال (تحركـات دبلوماسية، ضغوطات اقتصادية، تدخلات عسكرية.. إلخ).

أما بعض المحاولات التي تتم، هنا وهناك، من جانب دول الشمال لإصلاح الأوضاع في بعض بلدان الجنوب، خاصة تلك التي تشهد توترات "مجتمعية" داخلها[36]، فهي مجرد محاولات للحد من تدفق المهاجرين من الجنوب إلى الشمال، خاصة وأن هذه الظاهرة لها تأثيرات سلبية على دول ومجتمعات الإطار الشمالي.

وفي ما يبدو، هكذا، فإن الخط المستقيم الذي يصل بين هاتين الجهتين، يؤكد، من جديد، على ضرورة أن نزيح عن كاهلنا التأثير السلبي الذي مارسه، وما يزال، الاستهلاك الواسع لمقولات من قبيل: إن النظام الدولي يتجه إلى نظام "القطب الواحد"، و/أو: إن

---

(36) هناك العديد من الدراسات التي تقدم مؤشرات على تدهور الأوضاع "المجتمعية" في بلدان "الإطار الجنوبي"؛ وكذا، على التفاوت الواضح بينها وبين دول "الإطار الشمالي"، منها:

- د. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.. معايير وقواعد مالية جديدة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 2، 2005)، ص 24 وما بعدها.

- د. سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 2، 2004)، ص 217 وما بعدها.

النظام الدولي يتجه إلى "التعددية القطبية"؛ بل وأن نُقدر أن التغير الحاصل هو في طبيعة القطبية نفسها.

يكفي أن نلاحظ، هنا، أنه لم يعد هناك وجود لقدرة لاعب واحد في السيطرة على تطور دولي في مجمله، بما في ذلك المجال العسكري في ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية.

يعني ذلك، أن التوصيف الأقرب لواقع التفاعلات الدولية الجارية على الساحة العالمية، هو "القيادة" الأمريكية في نظام توازن قوى دولي "تحت التكوين"، حيث لا يوجد مكان لـ"قطب أعظم"، بقدر ما تستند القيادة إلى "الأكثر امتيازًا" في توازن القوى ذلك.. وهو الوضع الذي يبدو أن الصين وروسيا غير رافضتين له، وكذلك فرنسا، بينما يبدو أن بريطانيا وألمانيا، وربما اليابان، مترددة في الموافقة عليه[37]؛ خاصة وأن هذه القوى جميعًا تدرك أن الفجوة بينها في معدلات النمو الاقتصادي والتقاني، و"المعلوماتي"، تضيق باستمرار، مما سوف يحد من المحاولات الأمريكية في إطالة أمد قيادتها لهذا الوضع إلى أقصى درجة ممكنة.

---

(37) قارن بـ:
جميل مطر، "المسألة العربية بين قرنين"، **م. س. ذ.**، ص ص 11 - 12.

يعنـي ذلـك، أيضًـا، أن "القطبيـة" التـي يتعـين مواجهتهـا، هـي مفهوم غير مسبوق، فضـلًا عمـا يشـوبه مـن نقص وعدم تجـانس.. "غير مسبوق"، لأنه لا يستند إلى تمييز قاطع بين الوظائف، أو إلى تقاسم متكافئ للقوة العالمية؛ وهو "ناقص"، لأنه لا يتيح لأي لاعب السـيادة المطلقـة علـى أي تطـور؛ ثـم، هـو "عـديم التجـانس"، لأنـه يجمـع بـين كيانـات سياسـية ذات طبيعـة مختلفـة، مـن حيـث تحديـد مجال مسؤولياتها الدولية.

(3) ثورة المرئيات.. المعنى والقوة والهيمنة

لنا أن نلاحظ، هنا، التأثير الذي تمارسه الثورة العلمية والتقنية بشكل عام، و"ثورة المرئيات" ـ فـي إطارهـا ـ بشـكل خـاص، علـى التغيـر الحاصـل فـي الحـدود التقليديـة لــ"الجغرافيا الإعلاميـة". إذ، تكفل التوظيـف التقنـي النـاجز، فـي مجـال الإعـلام وآلياتـه، بهندسـة جديـدة لتلـك الحـدود، عبـر إكسـابها أبعـادًا مضـافة.. وهنـا، فـإن "الجديـد" الـذي نعاصـره، ويتبـدى بوضـوح علـى سـاحة العلاقـات الدوليــة، إنمــا يخــتص بـــ"الصــورة"، أو: "دكتاتوريــة الصــورة" بالأحرى.

فـ"الثابت" ـ بالرصـد والمعاينـة ـ أننـا نعيش فـي زمـن اللحظـة الإعلاميــة، وماجريــات واقعهــا المتمحــور حــول الصــورة، و/أو:

ديكتاتورية هذه الصورة[38]. ولعل أخطر ما في هذا الـ"زمن"، هو الآفاق التي تحملها لنا التحولات التي تحدث بنا، ومن حولنا؛ خاصة بعد ما أصبحت الصورة تمثل: ليس، فقط، المصدر الأقوى لتشكيل الوعي والذوق والوجدان، عبر إمكاناتها الفاعلة في إنتاج وصناعة القيم والرموز؛ ولكن، أيضًا، المادة الثقافية الأساس التي يجرى تسويقها على أوسع نطاق عالمي، في تجاوز واضح لأية "حدود"، في ما أصبح يعرف بـ"السماوات المفتوحة".

يكفي أن نتأمل، هنا، التغير الحاصل في الحدود التقليدية لـ"الجغرافية الإعلامية"؛ ومن ثم، كيف بات في الإمكان أن يفيض مجال توزيع الصورة (كمنتج مرئي، ومادة ثقافية، وسلعة تسويقية)، عن حدود مجال إنتاجها (المحلي، أو الوطني)؛ ومن ثم، كيف أن هذا "الفيض" يمثل بعدًا جديدًا مضافًا، على المستوى الأفقي (الاجتماعي)، تجاوزت به، ومن خلاله، الجغرافيا الإعلامية إشكاليات التمدد إلى الخارج "العالمي"، عن غير طريق إبرام عقود وبيع منتجات إعلامية.

---

(38) راجع:

د. محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال.. دراسة وصفية"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 123، يناير 1996)، ص ص 102 - 116.

وهو تغير، ذو دلالة، سواء في ما يخص الانتقال بالوطني والقومي إلى حال من "العالمية" بيسر بالغ، أو في ما يتعلق باختراق منظومة قيم ورموز "الآخر" الخارجي، لجل، إن لم يكن كل، ما هو محلي أو داخلي[39].

يكفي أن نتأمل، أيضًا، كيف أن التعبير المرئي (المتمحور حول الصورة)، أصبح يلعب الدور نفسه الذي لعبته ـ من قبل ـ الكلمة المكتوبة، بالنسبة إلى "ثقافة المجتمع"، أو ـ إذا أردنا الدقة ـ الـ"ثقافة في المجتمع"؛ ومن ثم، كيف أن هذا التعبير (المرئي)، صار يمثل اللغة الأكثر تأثيرًا وهيمنة على مجمل الإبداعات داخل ثقافة محددة، والأداة الأكثر فاعلية في نشرها، والدفع في تجاوزها، إلى الأعلى، بل ودمجها في نظام الحياة اليومية.. وهو تغير، ذو دلالة، اكتسبت به الصورة على المستوى الرأسي (الثقافي)، بعدًا جديدًا مضافًا على مسار تحويلها ـ ثقافيًا ـ إلى "سلطة رمزية".

ولأن "الإدراك"، يتمثل في: **"إعطاء الأشياء والظواهر معان محددة"**؛ ولأن "الوعي"، يعبر عن: **"كيفية التعامل مع معاني**

---

(39) انظر:

A. Giddens, **Modernity and Self - Identity: Self and Society in the Late Modern Age** (Standford, Ca.: Standford University Press, 1991), PP. 25 - 28.

الأشياء والظواهر".. لذا، فإن أهم ما يمكن تلمسه في ماجريات اللحظة الإعلامية الراهنة، أن نظام توزيع الصورة ـ بوصفها المادة الثقافية المعاصرة ـ على أوسع نطاق عالمي، لايمكن اعتباره مجرد وسيلة، أو: مجرد تقنية لـ"التلقين" فحسب؛ بل، أكثر من ذلك، هو كيفية جديدة لإدراك العالم والوعي به والتعبير عنه[40].

بيد أننا نسارع، هنا، إلى التأكيد على أن التغير الذي تساهم به هذه الطريقة، أو تلك الكيفية، في إطار اللحظة الراهنة، ليس هو طابع المشكلات العالمية، بقدر ما هو الدفع في اتجاه "إعادة النظر" في هذا الطابع.. وبالتالي، فإن اللحظة "الإعلامية/العالمية"، بما تنطوي عليه من مركزية الصورة، أو: ثقافة الصورة، في الوقت الذي تنبه فيه البشر إلى أنهم يشتركون في نفس الآمال والطموحات؛ فهي، في الوقت نفسه، تحملهم على "تصور" أنهم يواجهون ذات المشكلات، وأن حلها سوف يكون متشابهًا.. فـ"ديمقراطية السوق"، كمثال، رغم أنها ترمز إلى "مثل" سياسي، ورغم أنها لا تقدم نموذجًا جاهزًا بأي حال، إلا أنه بمجرد أن زالت

---

(40) بشأن تناول أكثر تفصيلًا، انظر:

حسين معلوم، "ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهوية"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، حول: **الثقافة في القرن 21.. آفاق التجديد واحتمالات التردي** (القاهرة: المنظمة، 6 ـ 7 نوفمبر 2000)، ص ص 10 - 14.

العقبات "الشكلية" التي كانت تعترضها، بدأت المطالبة بها على الفور، وكأنها الحل الناجز لكافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[41].

يضعنا هذا، مباشرة، في مواجهة إشكالية "المعنى والقوة" على الساحة العالمية؛ التي تأتي ضمن أهم الإشكاليات المثارة في إطار كيفية "النظر" إلى التحولات الجارية على الساحة الدولية.

والواقع، أن الاتجاه الغالب في تحليل هذه "العلاقات"، هو ذلك الذي ينزع إلى بحث إشكالية "القوة" أكثر مما يبحث في إشكالية "المعنى".. ولعل أسباب ذلك واضحة، إلى حد ما؛ فمثل هذا التحليل، الذي يغلب عليه تصورات المؤرخين وفقهاء القانون الدولي، يتلاءم ـ بسهولة ـ مع لعبة القياس الكمي لـ"القوة المادية" (ترسانة الأسلحة، الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي)، في إطار مؤسسي (الدولة القومية).

إلا أن الحاجة إلى التغيير تبدو ضرورية، في هذا المجال، وذلك في ما يتعلق بمسألة تحليل العلاقات الدولية "المعاصرة"؛ إذ،

---

(41) بهذا الخصوص، راجع:

د. حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية"، **عالم الفكر** (العدد 2، أكتوبر/ديسمبر 1999)، ص ص 190 - 194.

ها هنا، تتبدى ضرورة أن تتجاوز هذه المسألة مجرد البحث في إشكاليتي المعنى والقوة، لتطال قضية العلاقة بينهما[42].

صحيح أن البحث في إشكالية المعنى يثير صعوبات مفاهيمية، تدعو إلى الحذر بدرجة أكبر من البحث في مقاييس القوة.. إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن العلاقة الجدلية بين المعنى والقوة، أي: قضية العلاقة بين القيم والهياكل التنظيمية، هي علاقة موجودة في كل مستويات الجدلية "الاجتماعية ـ السياسية"، أيًا يكن حجم الجماعة أو الفئة التي تلعب دورها فيها.

وهكذا، عندما نزحزح اهتمامنا التحليلي من الدائرة الكمية للقوة إلى الفضاء "الاجتماعي ـ السياسي" الكلي، ذلك الذي تنتشر فيه المعاني المرغوبة عبر إرادات الهيمنة (Hegemony)، أي: **"جعل السيطرة "مشروعة" باستخدام وسائل أخرى غير القمع"**، أو بمعنى أكثر تحديدًا: **"السيطرة دون قسر"**؛ عندئذ، نمتلك الإمكانات المنهجية المعرفية (Epistemology)، التي نتمكن

---

(42) من بين أوائل من درسوا العلاقة الجدلية بين المعنى والقوة، هو عالم الإنثربولوجيا الفرنسي، جورج بالانديه، وذلك في كتاب يحمل الاسم نفسه.
لمزيد من التفصيل، انظر:
د. محمد أركون، **الاسلام والغرب وأوروبا.. رهانات المعنى وإرادات الهيمنة** (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص 50.

بها من دراسة لعبة العوامل الحاسمة للحظة التاريخية، أو: التي تحسم حركة التاريخ في هذه اللحظة أو تلك[43].

نقصد بالعوامل الحاسمة، هنا: العامل الاقتصادي، والعامل السياسي، والعامل "العقيدي الموجِه" (الأيديولوچي)، إضافة إلى العامل الجغرافي؛ حينئذ، يمكننا أن نرتب هذه العوامل تدريجيًا بحسب الأهمية، سواء: داخل كل مجتمع في مرحلة تاريخية معينة، أو: داخل كل سياق تاريخي "اجتماعي ـ سياسي". إذ، ما هو حاسم في هذا السياق، قد يكون أقل حسمًا في سياق آخر، وهكذا.

ينقلنا، هذا، إلى مسألة المعاني المرغوبة على ساحة العلاقات الدولية، أو تحديدًا: "مفهوم المعنى" في النظام الدولي، الذي يفيض عن أكثر من معنى.. بيد أننا، على نحو متشدد بالضرورة، سوف نعطي له معنى محددًا ـ مبدئيًا، على الأقل ـ من بين ثلاثة معانٍ تختلف من حيث نطاقها..

الأول: القدرة على إيجاد حلول لبعض المشكلات المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، في الإطار "الوطني".. وسواء توافرت "الرغبة" (الحقيقية)، في تعميم النتائج على سائر أنحاء العالم، أم لم تتوافر، فإن النجاح الذي يتم إحرازه

---

(43) حسين معلوم، "ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهوية"، **م. س. ذ.**، ص 15.

داخل الإطار الوطني، قد يغري اللاعبين الخارجيين بمحاولة الاسترشاد بتلك النتائج.

الثاني: التطلع إلى نشر "قيم" يسود الاعتقاد بكونها عالمية، حتى وإن كانت قاصرة على مجال بعينه[44].. ومن الواضح أن مثل هذه القيم، الصانعة للمعنى، في الوقت الذي يمكن أن تصبح فيه البديل "الطبيعي" للقوة المادية؛ فإنها، في الوقت نفسه، يمكن أن تكون مستقلة عنها بدرجة كبيرة (النفوذ الثقافي لفرنسا، كمثال، وهو الحقل الأمثل لصنع المعنى، يتجاوز قوتها المادية بشكل واضح.. كما أن الدراية التقنية لبريطانيا، في مجال الهندسة المالية، كمثال آخر، تعتبر متفوقة على القوة المادية لها بشكل لا يقارن).

الثالث: التمحور حول "صورة" شاملة للعالم، تستند إلى المطابقة بين القيم الخاصة وبعض القيم العالمية، والسعي بذلك إلى "تضخيم الذات"، و/أو: إلى "حق إدارة العالم".. ولعل هذين الاتجاهين يمكن الجمع بينهما، بطبيعة الحال، من وجهة نظر لاعب واحد في النظام الدولي؛ إلا أن الاتجاه الأول يميل إلى

---

(44) راجع:

د. محمد حافظ دياب، **تعريب العولمة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص ص 124 - 126.

فرض نفسه على آليات الهيمنة، في حين يسعى الثاني إلى فرض نفسه على أي اعتبار آخر.

هذه المعان الثلاثة[45]، وإن كانت تختلف من حيث نطاقها (حلول بعض المشكلات، قيم عالمية، صورة شاملة للعالم)؛ فهي، في ما يبدو، تلتقي عند نقطة مركزية، تؤشر إلى "الدلالة" التي يمكن أن نعطيها لاصطلاح "مفهوم المعنى" في النظام الدولي.. أي: **"محاولة تنظيم العلاقات الدولية حول مجموعة من القيم ذات الاتجاه العالمي"**.

في هذا الإطار، يمكن التأكيد ـ بصورة إجمالية ـ على أن التعقيد الذي يتسم به فك رموز "الحقيقة الدولية"، يرتكن إلى التغير الحاصل ـ بشكل انقلابي ـ في منحنى العلاقة "المعنى ـ القوة".. التغير الناتج عن تزامن عجيب في ما بين تطورين، يكمل أحدهما الآخر، رغم الاختلاف الواضح بينهما: **الأول**، انتهاء الصراع "العقيدي الموجِه" (الأيديولوچي)، بين الشرق والغرب (عبر الانهيار السوفياتي، فعليًا في العام 1989، ورسميًا في العام 1991)؛ **والآخر**، التحول الملموس في قواعد اللعبة الدولية (منذ حرب الخليج "الثانية"، في العام 1991).

---

(45) قارن بـ:
د. زكي العايدي [وآخرون]، المعنى والقوة...، **م. س. ذ.**، ص ص 19 ـ 20.

ففي زمن "الحرب الباردة"، كان الهيكل الدولي القائم على قطبين، قد استند إلى وجود ترابط، نسبي، بين القدرة على "صنع المعنى" (تقديم رسالة عالمية)، من جهة، وبين المقدرة على "صنع القوة" (على الصعيدين الاقتصادي والعسكري)، من جهة أخرى[46].. حينذاك، اضطلع القطبان، بوضوح، بدور "صُنّاع المعنى" خارج نطاق حدودهما؛ إذ كانا ينسبان إلى نفسيهما القدرة على إيجاد حل شامل ومترابط، لما يمكن تسميته "اللغز العالمي"، وتسخير الموارد الرمزية، والمادية، لحل هذه المعضلة[47].

أما الآن، فإن ثمة أدلة تشير إلى التغير الحاصل في هذا الصدد؛ إذ أن الفجوة تتزايد بين معدل الإنتاج المادي ومعدل صنع المعنى.. هذه "الفجوة"، التي تساهم في فض الارتباط بين المعنى والقوة، يمكن أن نلامسها عبر ملاحظة أن التغير، إياه، لم يؤد إلا إلى التوسع "السلبي" في نطاق "إمكان نقل العوامل الفاعلة"؛

---

(46) انظر:
حسين معلوم، "إشكالية المناخ العالمي الجديد.. وتحديات إدارة العالم أمريكيًا"، **الملف العربي الأوروبي** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، العدد 83، يوليو 1999)، ص ص 16 – 19.

(47) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:
روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة.. سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص ص 444 - 452.

بمعنى: تضاؤل إمكانية نقل المكاسب التي تتحقق لدى أحد اللاعبين الدوليين، في مجال معين (المجال "السياسي/الاستراتيجي"، كمثال)، إلى مجال آخر (اقتصادي أو تجاري). وربما هذا ما يفسر نزوع القوة الاقتصادية والقوة السياسية إلى السير في اتجاهين، يبدو أن التباعد بينهما سوف يزداد تباعًا في المستقبل القريب.

ضمن أمثلة متعددة، تفيض عن حاجتنا في الاستدلال، نكتفي بذكر الأمثلة التالية.. في مقدمة هذه الأمثلة، يأتي التناقض الصارخ بين الدراية التقنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، على الصعيد "السياسي/الاستراتيجي"، وبين التراجع المتزايد لمصادر رخائها الاقتصادي الداخلي (زيادة الاستهلاك، ضعف الاستثمارات، تقلص وجود سياسة صناعية خارج البحوث العسكرية والفضائية).. وهو التناقض الذي يكتسب أهمية متزايدة، من حيث كونه لا يتعلق بممارسة الإرادة فحسب، وإنما يطال مدى الصعوبة البالغة التي تكتنف صنع "الهيمنة"[(48)].

صحيح أن الولايات المتحدة، في الراهن، تحاول إعادة وضع تعريف موسع لمفهوم "تقاسم الأعباء"، الذي لايفرض، فقط، على "القوى التابعة" أن تتحمل كلفة حمايتها "المباشرة" (أوروبا)، أو

---

(48) د. حميد الجميلي، "الاقتصاد السياسي للعولمة.. ومستقبل الاقتصاد العربي"، **الطريق** (السنة 58، العدد 3، مايو/يونيو 1999)، ص ص 36 - 39.

"الموسعة" (الخليج)؛ بل، إضافة إلى ذلك، التنازل عن بعض الخيارات الاقتصادية والمالية.. إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن الولايات المتحدة لم تنجح، حتى الآن، خارج نطاق المجال "السياسي/الاستراتيجي" (إذ كان النجاح أمرًا متوقعًا)، في تحويل ألمانيا واليابان عن سياستهما النقدية، أو في فرض تنازلات جديدة على أوروبا، أو زيادة حجم التنازلات القائمة[(49)].

ولعل هذا، نفسه، ما يؤكد مجددًا على الأهمية المتزايدة التي يكتسبها "التناقض"، إياه، إذا لاحظنا: إن عالم المنافسة الاقتصادية (الدولية)، ينحو في عصرنا إلى الفصل، في واقع الأمر، بين شبكات البحوث الاقتصادية والعسكرية (محافظًا بذلك على قدر من "التميز" المتزايد بين القوى الاقتصادية والقوى العسكرية).. وكذلك، إذا لاحظنا: إن تضاؤل تأثير البحوث العسكرية على البحوث المدنية، سوف يؤدي - وإن ببطء نسبي - إلى زعزعة إحدى الآليات الأكثر فاعلية في القوة الأمريكية (إذ الإبداع في المجالات المدنية هو الذي يمهد الطريق للإبداع في الميادين العسكرية، وليس العكس)[(50)].

---

(49) د. زكي العايدي [وآخرون]، المعنى والقوة...، **م. س. ذ.**، ص 22.

(50) قارن بـ:

Johan Zysman, “Us Power, Trade and Technology”, **Op. Cit.**, P 99.

أيًا يكن الأمر، فإن "التناقض" المشار إليه يبدو صارخًا بدرجة أكبر، وإن كان معكوسًا لجهة "العجز في المعنى"، في حال اليابان، كمثال آخر.. إذ يتضح عدم التناسب بين النموذج الثقافي الوطني، وإمكانية تعميمه على النطاق العالمي[51]. فاليابان، لاتبدو عاجزة فحسب عن "تأمل" العالم، مما يجعلها مستوردة لـ"المعنى" بالأحرى، ولكن ربما تأبى القيام بذلك من أجل الحفاظ على تميزها، أو: ربما تعجز عنه لافتقار النموذج الياباني إلى "الجاذبية"، وعدم قابليته إلى التصدير (إشكالية "اللغة" تأتي في مقدمة الأسباب، قطعًا).. وفي الحالين، فإن "التناقض" يعد تعبيرًا عن "وجود قوة من دون رسالة".

وإذا كانت اليابان تقدم النموذج الأمثل على مسألة فض الارتباط في النظام الدولي، بين "المعنى" و"القوة"، فإن أوروبا، كمثال أخير، تقدم هي الأخرى نموذجًا لا يقل كثيرًا من حيث الأهمية.. إذ يكفي أن نشير، في هذا المجال، إلى مدى الصعوبة التي تواجهها أوروبا في التوفيق بين معدلات بنائها الاقتصادي والسياسي؛ هذا بالإضافة إلى مدى الصعوبة في صنع "قيم مشتركة" (أي: "نموذج عالمي" يتجاوز مجرد اجتماع الإرادات الوطنية وحده).

---

(51) لمزيد من التفصيل، انظر:

د. مسعود ضاهر، **اليابان بعيون عربية 1904 - 2004** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 240 - 246.

ولعل هذا، نفسه، ما يبرر "الضعف" الذي بدت عليه أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر المفاوضات التجارية التي جرت بينهما، رغم امتلاكها لمقومات القدرة على المنافسة الاقتصادية[52]. فـ"الضعف" الأوروبي، هنا، ليس ناجمًا عن اختلال اقتصادي، مع الولايات المتحدة، إذ أن الكيانين متقاربان في الحجم؛ ولا عن "الصورة المتضخمة" التي خلفتها محاولة القيادة الأمريكية للعالم، في أعقاب حرب الخليج (الثانية)؛ وإنما مرده "الضعف السياسي" لأوروبا[53].

وفي ما يبدو، هكذا، فإن الدائرة الرئيسة التي تلتقي في إطارها الأمثلة الثلاثة السابقة، في الوقت الذي تشير فيه إلى الفجوة التي

---

(52) نحيل، هنا، إلى الدراسة المتميزة التالية:

Lester Thurow, **Head to Head.. The Coming Economic Battle Among Japan, Europe and America** (New York: William Marrow and Co., 1993).

وللكتاب عدة ترجمات عربية، منها:

- لستر ثرو، **رأساً برأس.. اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة: د. محمد فريد حجاب (القاهرة: دار الهلال، 1994).

- لستر ثرو، **المتناطحون.. المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة: محمد فريد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 1995).

(53) حسين معلوم، "الشرق الأوسط.. على خارطة توسيع الناتو"، **السياسة الدولية** (العدد 129، يوليو 1997)، ص ص 87 - 94.

تتزايد بين معدل الإنتاج المادي ومعدل صنع المعنى؛ فإنها، في الوقت نفسه، تطرح التساؤل التالي: هل يمكننا على هذا النحو أن نتصور ظهور، و/أو: استمرار، نظام دولي متصدع بين القوى "السياسية/العسكرية" والقوى الاقتصادية، أو: بين صناع المعنى وصناع القوة(؟!).

لعل نقطة الانطلاق في الإجابة على هذا التساؤل، ذي الشُّعب، تتمثل في أن مسألة فض الارتباط بين المعنى والقوة، وتزايد الفجوة بينهما في المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي، لا تعني أن هذه المرحلة تعبر عن حال من "الفوضى المطلقة" في النظام، أو أن هذا الأخير يكتنفه خطر التحلل من القيود كافة.

صحيح أن كل "نظام" معقد، فيه شيء من الفوضى والتناقض والتضارب؛ بل، وكلما زادت حيوية هذا "النظام"، وتسارعت حركيته، كلما زادت عناصر الفوضى الموجودة فيه.. إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن ذلك لا يعني أن الفوضى على وشك التهامه وتدميره، أو أن "النظام" حينذاك يساوي ـ أو: هو ـ الفوضى لا أكثر، كما يوحي "التوصيف" إياه[54].

---

(54) كمثال على هذا "التوصيف"، راجع:

د. سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 1991).

بعبارة أخرى، رغم أن "اللحظة العالمية" تتضمن الكثير من عوامل التناقض والتضارب، أو أن فيها ميول متنافرة وقوى متصارعة وعمليات استقطاب واسعة، وذلك بالشكل الذي يسمح بالقول: إن النظام الدولي في حالة "سيولة"[55].. إلا أن هذه اللحظة، رغم ذلك، ليست فوضى، وليست محكومة بالفوضى بالتأكيد.

يكفي أن نلاحظ، كـ"دلالة" على تأكيدنا هذا، كيف أن سياسة مسايرة الشركات "الدولية النشاط"[56]، تتبناها الدول الصناعية الكبرى، في "الإطار الشمالي" من العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في اتجاه خلق سوق عالمية وإطلاق العملية الاقتصادية الدولية عبر الحدود.

---

(55) جميل مطر، "المسألة العربية بين قرنين"، **م. س. ذ.**، ص ص 13 - 14.

(56) هناك عدد من المصطلحات التي تستخدم بشكل عام لوصف ظاهرة الشركات العابرة للدول (القومية)، وكنتيجة لتحديد عمليتي الإنتاج والتوزيع في العالم، مثل: الشركات "عابرة القومية"، والشركات "متعددة الجنسيات"، والشركات "متعدية الجنسيات"، والشركات "دولية النشاط".. إلا أننا نفضل هذا الاصطلاح الأخير، من حيث كونه أكثر دلالة في التعبير عن نشاط هذه الشركات، ومدى تأثيرها، في أحيان كثيرة، على سياسات عدد كبير من البلدان، خاصة وأن الدول الصناعية الكبرى ما تزال تهيمن على نشاط هذه الشركات بصورة تخدم مصالحها. (=)

هذا وإن كان يدل على شيء، فإنما يدل على أن "النظام العالمي" يتجه، بصورة مضطردة، إلى "الالتزام" في مجالات عدة، على نحو ما تشهد به الجهود غير العادية التي يبذلها اللاعبون الدوليون، بشكل غير مسبوق، لانتهاج "نهج جماعي"، في قضايا بعينها، يتجاوز العلاقات بين الدول إلى حد كبير[57].

ومن ثم، علينا أن نسلم بأن كل ما نلاحظه في عصرنا الحالي، من حقائق حائرة، أو تطورات متضاربة، أو ترتيبات متشابكة، لا يمثل حقيقة عابرة سوف ينتهي بها الأمر، بالضرورة، إلى الاستقرار، و/أو: الوضوح[58].إذ، إن "معنى العالم" في الوقت الراهن، يتسم بخاصية مميزة، وهي أنه بقدر ما يتضمن من أبعاد

(=) حول هذا الاصطلاح، انظر كل من:

ـ د. علي الدين هلال [وآخرون]، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص ص 54 ـ 56.

ـ د. أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي.. مؤثرات التبعية ومصر** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992)، ص ص 5 ـ 6.

(57) د. برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرون"، **م. س. ذ.**، ص ص 16 ـ 17.

(58) د. زكي العايدي [وآخرون]، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، **م. س. ذ.**، ص 34.

حركيـة (Dynamic)، بقـدر مـا يبتعـد عـن الثبـات أو الجمـود (Static).

وماذا بعد(؟!)..

وبعد.. فإن الثورة العلمية والتقنية، بما تشتمل عليه من جوانب فـي: الاتصـالات والمعلومـات والمرئيـات، وتأثيراتهـا التـي طالـت كيفية المعرفة ذاتها، سواء عن طريق: "التغير" في جدول الأعمال التـاريخي، و/أو: "التغيـر" فـي إدراك العـالم والـوعي بـه.. (هـذه الثـورة)، وإن كانـت تؤكـد علـى أن "الجديـد" الـذي نعاصـره، إنمـا يتمثـل فـي الكيفيـة التـي تـتم بهـا، ومـن خلالهـا، "المعرفـة" ذاتهـا؛ الكيفية، أو بالأحرى: كيفية المعرفة، التي تتيح، أو يمكن أن تتيح، إدراكًا ووعيًا جديدين بالأشياء والظواهر والوجـود الشـامل الأشـياء والظـواهر معًـا.. فهـي (الثـورة)، تؤشـر، فـي الوقـت نفسـه، إلـى "المنـاخ العـالمي الجديـد"، النـاتج عـن هـذه الثـورة، والـذي نعاصـر ملامحه الآن.

إنـه "المنـاخ" الذي يعبر عن حقيقـة التحـول الحاصـل فـي إطـار "اللحظة العالمية"، الراهنة؛ نعنـي: التحـول من النظـام الـدولي إلـى النظام العالمي.. ذلك الذي يتواكب مع الظـاهرة التـي كثـر الحـديث عنها، طوال العقدين الماضيين، أي: ظاهرة "العولمة".

ثانيًا...

العولمة.. اختلافات زوايا الرؤية

يبدو للوهلة الأولى، وهو باد فعلًا، أن ثمة علاقة تربط بين العولمة والثورة العلمية والتقنية؛ ومن ثم، فإن محاولة تلمس ملامح هذه "العلاقة"، يمكن أن تتيح قدرًا من التعرف على حقيقة التحول الحاصل في إطار "اللحظة العالمية" الراهنة.

بيد أن ما نسارع إلى التأكيد عليه، هنا، أننا لا نتأدى من هذه الإشارة إلى العولمة، مجرد الحديث عن ظاهرة تحدث الكثيرون عنها طوال سنوات مضت.. بقدر ما نتغيا وضع اليد على منحى "التحول" الحاصل، ومضمونه، وذلك من منظور مدى تأثيره على الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.

في هذا الإطار، لنا أن نواجه التساؤل التالي: هل العولمة ناتج للثورة في العلم والتقانة، أم أن الثورة العلمية والتقنية هي أحد العوامل المترتبة على العولمة(؟!).. بعبارة أخرى: هل من الصحيح أن العولمة ليست سوى إفراز من إفرازات ثورة المعلومات والاتصالات والمرئيات، أم، على العكس من ذلك: إن

هذه الثورة العلمية والتقنية شرط ضروري، ولكن غير كاف، لتحقق العولمة وتقدمها وتوسعها وتسارعها(؟!).

قد يرى البعض أن مثل هذه التساؤلات، تشير إلى: "أمر يصعب الفصل في شأنه"[59].. ولكن ليس معنى ذلك أن نتعامل مع ما نعايشه من ظواهر عبر اتجاه "أحادي البعد". إذ، يمكن تناول هذا الأمر، إذا ما أخذنا في الاعتبار العلاقة "التبادلية" في ما بين العلم والتقانة والتقدم، أو: علاقة التأثير والتأثر بينها بالأحرى.

فمن جانب، يمكن التعبير عن **العلم** بأنه: **"معرفة المعلوم على ما هو به"**[60]؛ وهذا يعني أن العلم حصيلة "معرفة" ظاهرة أو شيء "على ما هو به"، دون إضافة أو نقص أو تزييف. وهو ما يشير إلى أن للأشياء والظواهر وجودًا موضوعيًا سابقًا على معرفتها، وغير متوقف عليها، وقابلًا للمعرفة، في آن.

---

(59) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، **م. س. ذ.**، ص 100.

(60) نتبنى، هنا، التعريف الذي قدمه الباقلاني لـ"العلم"، انظر:

محمد بن الطيب الباقلاني، **الإنصاف**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر (بيروت: عالم الكتب، 1986)، ص 22.

وللمزيد حول تعريف العلم في تراثنا العربي الإسلامي، يمكن الرجوع إلى الدراسة التالية:

د. زينب إبراهيم شوربا، **الإبستمولوجيا.. دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث** (بيروت: دار الهادي، 2004)، ص ص 35 – 45.

من جانب آخر، يمكن التعبير عن **التقدم** بأنه: **"الإشباع المضطرد لاحتياجات الإنسان الروحية والفكرية والمادية المتجددة أبدًا"**؛ وهذا يعني أن التقدم حصيلة "إشباع" الاحتياجات "الإنسانية". فكل إنسان، من حيث هو إنسان، سواء أكان شابًا أم كهلًا أم شيخًا، لا يكف عن التقدم، ولا يستطيع أن يكف. إنما تقوم مشكلة التقدم حين تحول الظروف الاجتماعية ـ التي هي عناصر تكوين المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان ـ دون إشباع تلك الاحتياجات أو اضطراد إشباعها.

من جانب أخير، يمكن التعبير عن **التقانة** بأنها: **"مهارة الإنسان في تطبيق العلم من أجل التقدم"**؛ وهذا يعني أن التقانة كمفهوم مرتبطة بمفهومي العلم والتقدم، وأنها ترتكز على درجة كبيرة من المعرفة العلمية متعددة المجالات، أو أنها تمثل الفاعلية المعرفية للإنسان (المجتمع)، مطبقة على الموارد المتاحة بهدف تحقيق التقدم. ومن ثم، فهي تنشأ وتتطور في السياق الاجتماعي، ولايمكن لهذه "الفاعلية" أن تتجسد إلا في سياق اجتماعي معين.

وبالتالي، تشكل التقانة الوسيلة الاجتماعية التي تصلح لتحقيق أهداف مجتمع معين في مكان وزمان معين، بما ينسجم مع هوية المجتمع وتصوراته للحياة، وبما يتوافق مع احتياجات الناس فيه. ولعل الملاحظة الواجب تثبيتها، في هذا المجال، أن التقانة، كوسيلة لتحقيق التقدم، تتحدد مساراتها تبعًا لكل مرحلة "تنموية" للمجتمع.

في هذا السياق، سياق علاقة التأثير والتأثر في ما بين العلم والتقانة والتقدم[61]، لنا أن نلاحظ أن الثورة العلمية والتقنية الراهنة، لم تنشأ في فراغ، وهي لا تختلف في ذلك (أي: من حيث "دوافع النشأة")، عن الثورة الصناعية التي سبقتها، والتي لم تحصل فجأة، بل كانت نتيجة مسار طويل ـ بدأ في أوروبا الغربية منذ أواخر القرون الوسطى، وتوج في إنجلترا ـ تمحور اتجاهه حول ضرورة إجراء تحسينات في أساليب الإنتاج الزراعي والحرفي، من أجل "حل مشكلة" زيادة وتطوير الإنتاجية.

لنا أن نلاحظ، أيضًا، أن الثورة الراهنة، التي عبدت طريقها كل الإنجازات التي حققها الإنسان من قبل في مجالي العلم والتقانة، ما كانت لتتم سوى في القرن العشرين (رغم أن لحظة البداية التاريخية لها كانت في العام 1884، أي: في اللحظة التي نجح عندها توماس إديسون في تحرير الإلكترون عن طريق تسخين أحد المعادن). أما لماذا لم تتم إلا حيث تمت، فذلك بسبب التغير الذي حصل في مسيرة "فصل العلم عن العمل (الإنتاج)". إذ، مع تطبيق الاكتشافات العلمية في العملية الإنتاجية، كمحاولة لحل مشكلاتها، ولدت الثورة التقنية كنتيجة مباشرة لـ"ربط العلم بالإنتاج".

---

(61) حول هذه النقطة، راجع:

حسين معلوم، "الشباب العربي وغزو الحضارات"، **الفكر العربي** (العدد 70، أكتوبر ـ ديسمبر 1992)، ص 63 وما بعدها.

لنا أن نلاحظ، كذلك، أن الثورة الراهنة، بما تتضمنه من اعتماد لنظم "الحركة الذاتية" (الأتمتة: Automation)، لم تساهم، فقط، في زيادة إنتاجية العمل إلى مستويات غير مسبوقة؛ ولم تساهم، وحسب، في جعل العلم نفسه قوة إنتاجية مباشرة (عبر تحول البحث العلمي إلى "وسيلة" فعالة لزيادة الإنتاج وتطويره)؛ ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، ساهمت في نشأة علوم جديدة لم تكن معروفة (البرمجة الإلكترونية، أحد الأمثلة).

وفي ما يبدو، هكذا، فإن الملاحظات الثلاث، تلك، وإن كانت تشير إلى علاقة التأثير والتأثر في ما بين العلم والتقانة والتقدم؛ فهي، في الوقت نفسه، تؤكد على أن النظر إلى العولمة كـ"مجرد تداعيات للثورة العلمية والتقنية" الراهنة، إنما يعتمد على زاوية رؤية "أحادية البعد".. إذ أنها رؤية تبقى محصورة ضمن النطاق الضيق للمسألة "التقانية/الاقتصادية"؛ ومن ثم، لم تلحظ الإندماج المتنامي بين العلم والإنتاج، أسبابه ودوافعه، إذ اكتفت بـ"مظاهره".

من هنا، يتبدى بوضوح أن ثمة إشكالية كبرى يثيرها مصطلح العولمة، نعني: إشكالية الالتباس في دلالة المفهوم، تلك التي جاءت كنتيجة منطقية لمقدمات: تختص، من جهة، بالكيفية التي تمت بها محاولة "الربط" بين العولمة، كـ"ظاهرة"، والتغير الحاصل في

العالم الذي نعاصره، كـ"فعل واقعي متحقق".. وتتعلق، من جهة أخرى، بالميل إلى "الخلط"، في إطار محاولة "الربط" هذه، بين الواقع ـ التاريخي ـ العملي، وبين العقيدة الموجِهة (الأيديولوچيا).

هنا، تبدو ضرورة التفرقة بين العولمة كـ"عملية" لها من الآفاق ما يجعلها منفتحة على كافة الاحتمالات المستقبلية، وبين التعولم كـ"سياسات" لها من الماجريات ما يجعلها تأتي في إطار محاولات الهيمنة من جانب "الفواعل" الكبرى على الساحة العالمية.

إذ، لما كانت التطورات الأخيرة قد ولدت اقتناعًا بأن مفهوم "العالم" أصبح قاصرًا في التعبير عن ماجريات الأحداث التي تجاوزت نطاقه، سواء في الفضاء الخارجي أو في أعماق المحيطات، حتى أصبح العالم يتم تناوله من خلال وضعه ضمن نطاق الكون ككل؛ لذا، تولدت اصطلاحات من قبيل: العولمة، والكوكبة، والكونية.

ومن ثم، يصبح من اللازم، موضوعيًا، أن نضع حدًا يفصل ـ مفهوميًا ـ بين هذه الاصطلاحات، وغيرها، التي كثيرًا ما تستخدم بلا تمييز بينها.

باختصار.. يمكننا القول بأن: "العولمة"[62]، في اللسان العربي من "العالم"، ويتصل بها فعل "عولم" على صيغة "فوعل"، وهو من أبنية الموازين الصرفية العربية.

والملاحظ على هذه الصيغة، أنها تفيد "وجود فاعل يفعل"[63]. وفي نظرنا، فإن العولمة كـ"عملية" (Process)، هو اصطلاح

---

(62) ظهر مصطلح العولمة، بداية، في الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى (Globalization)، ثم ترجم في الفرنسية إلى كلمة (Mondialization)، وترجم إلى العربية في ثلاثة مصطلحات، هي: العولمة، الكوكبة، الكونية.

انظر كل من:

ـ محمد حوات، **العرب والعولمة.. شجون الحاضر وغموض المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 10.

ـ باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي** (بيروت: دار الفكر، 2001)، ص 18.

(63) ما يمكن ملاحظته في الصيغة العربية، هو نفسه ما يبدو بشكل كبير في الصيغة الإنجليزية (ization...)، على خلاف صيغة (ism...)، في اصطلاح (Localism)، التي تعني "العالمية".. إذ أن تغيرًا يبدو بوضوح في اللاحقة المضافة إلى (Global)، أي: من "ism" إلى "ization"، وهو تغير ليس شكليًا كما يرى البعض. فاللاحقة الأخيرة تعتمد التغيير من الخارج، بينما الأولى تعتمد التغيير من الداخل اعتمادًا على الآلية نفسها.

قارن بكل من:

ـ د. أحمد صدقي الدجاني [مداخلة]، في: د. أسامة أمين الخولي [تحرير]، العرب والعولمة، **م. س. ذ.**، ص 62.

ـ د. فهمية شرف الدين [تعقيب]، في: د. أسامة أمين الخولي [تحرير]، **المرجع نفسه**، ص 322. (=)

يشير إلى العملية التي تنطوي على آليات علمية وتقنية، بعينها، يتنامى من خلالها دمج العالم في "إطار واحد" (ولا نقول: "كل واحد"، أو: "كل موحد"). أما العولمة كـ"ظاهرة" (Phenomenon)، فهو اصطلاح يدل على الحالة ـ أو الكينونة ـ في ذاتها.. هذا، مع الأخذ في الاعتبار أن الاصطلاحين، بما يتضمنان من دلالة مفهومية، لا ينفصلان، فهما متجادلان، حيث تقوم آليات "العملية" بالإدماج ضمن نطاق "الظاهرة".

العولمة، إذًا، تفيد **"جعل الشيء على مستوى عالمي"**.. وبالتالي، فهي "ظاهرة/عملية" يتنامى فيها الانتماء إلى العالم عبر تجاوز الحدود السياسية الدولية، من خلال إدراك ووعي جديدين بهذا العالم؛ وتتداخل فيها، في الوقت نفسه، آليات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك.. وغيرها.

وفي ما يبدو، هكذا، فإن جوهر التغير الحاصل في اللحظة العالمية الراهنة، يتمثل في الانتقال من العالمية (Globalism)، إلى العولمة (Globalization)، من المطلقات إلى الممكنات أو الاحتمالات المفتوحة: ليس على قاعدة نفي الآخر، وإحلال

(=) د. بدرية البشر، **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي.. دبي والرياض أنموذجان**، سلسلة أطروحات الدكتوراة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 70، 2008)، ص 39.

الاختراق محل الصراع، بل على قاعدة التغير الكيفي الذي حدث في العناصر "السياسية - الاقتصادية"، وكذلك "الاجتماعية - الثقافية"، ضمن "الإطار العولمي".

إنه الإطار الناتج عن محصلة انضغاط الأبعاد الحضارية والثقافية للمجتمعات الوطنية، والحركات والتنظيمات الوطنية وغير الوطنية، وشبه المجتمعات والجماعات العرقية، إلى جانب الأفراد، وما إلى ذلك من كيانات. هذا، فضلًا عما يتولد في الإطار نفسه من فاعلين جدد، مثل الحركات والتنظيمات "دولية النشاط".

بمعنى آخر، إذا كانت "العالمية" هي تعبير عن عصر المطلقات: المطلق العلمي الذي أسس لصياغة المطلقات الاجتماعية، والحتميات "العقيدية الموجِهة" (الأيديولوچية)، التي أسست لحتميات التغيير الاجتماعي بواسطة الصراع(64).. فإن الواضح، اليوم، أن ليس هناك من "حتميات" (أيديولوچية)، للانتقال الاجتماعي والتغيير المجتمعي، بل هناك ممكنات، و/أو: احتمالات مفتوحة، لمثل هذا التغيير وذلك الانتقال.

---

(64) لنا أن نلاحظ، هنا، أن اللاحقة "Ism" كانت تمثل التعبير عن تلك المطلقات: ليبرالية (Liberalism)، ماركسية (Marxism)، إنسانية (Humanism).

انظر:

د. فهمية شرف الدين [تعقيب]، **المرجع السابق**، ص ص 322 - 323.

في هذا الإطار، يمكن الإطمئنان إلى القول بأن "العولمة"، من جانب، ليست آلية من آليات نظام عالمي جديد، بل هي تغير "موضوعي" ساهم في بروز مناخ عالمي جديد، نعاصر ملامحه الآن في هذه المرحلة.. كما أنها، من جانب آخر، ليست إفرازًا من إفرازات الثورة العلمية والتقنية الجارية، كما هو الاعتقاد الشائع؛ بل إن الثورة شرط ضروري ـ ولكن غير كاف ـ لتحقق العولمة وتقدمها وتسارعها، ولا يمكن لهذه الثورة أن تستمر وتزدهر بدون العولمة نفسها، والعمليات "الإنتاجية" التي تنطوي عليها.

نوضح، فنقول:

إن دلالات ما نعايشه في الراهن، تؤشر إلى أن العولمة، كـ"تغير موضوعي"، تمثل تحولًا في نمط الإنتاج الرأسمالي، وآلياته، "من السطح إلى العمق"، أي: من "دائرة التوزيع"، وما تنطوي عليه من عمليات تداول وتبادل وتوزيع للثروة التي تم إنتاجها (الرأسمال المتحول)، إلى "دائرة الإنتاج"، بما تتضمنه من عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج (الرأسمال الثابت)..

ومن ثم، فـ"الدلالة"، هنا، أن نمط الإنتاج الرأسمالي، بعد أن مرَّ بمرحلة توسيع "دائرة التوزيع" (التبادل والسوق والتجارة، وما

إليها)، يمر راهنًا بمرحلة الانتقال إلى طور يتطلب، بل يفرض، توسيع "دائرة الإنتاج" نفسها[65].

إذ، بعد أن بلغت عالمية دائرة التوزيع حد "الإشباع" بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة، وشمولها ـ باستثناء جيوب هنا أو هناك ـ مجتمعات الكرة الأرضية كلها.. كان لابد لآليات نمط الإنتاج الرأسمالي، من أن تفتح لنفسها أفقًا جديدًا، وأن تتجاوز حدودًا بدت ـ سابقًا ـ ثابتة عن طريق نقلة نوعية، تأخذ الآن الشكل المزدوج لدفع دائرة الإنتاج ذاتها نحو "العالمية"[66].

في ما يعنيه، يعني ذلك أن منحنى نمط الإنتاج الرأسمالي قد وصل إلى نقطة "الانقلاب"، من "عالمية دائرة التوزيع" والتبادل والسوق والتجارة، إلى "عالمية دائرة الإنتاج" وإعادة الإنتاج نفسها.

---

(65) نؤكد، هنا، على أن هذا التحول في نمط الإنتاج الرأسمالي، إنما هو تحول "موضوعي"، وليس مجرد "تجديد" في نمط هذا الإنتاج.

حول فكرة "التجديد" هذه، راجع:

د. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة (رقم 147، مارس 1995)، ص 35 وما بعدها.

(66) قارن بـ:

د. صادق جلال العظم، "ما هي العولمة؟"، **الطريق** (العدد 4، السنة 56، 1997)، ص ص 30 - 32.

أي إن ظاهرة العولمة، تُعبر ـ في ما نتصور ـ عن بداية "تعولم" الإنتاج والرأسمال الإنتاجي أيضًا.. أو لنقُل: بداية الانتقال من طور الاقتصاد الدولي، أو "المدولن" بالأحرى، إلى طور الاقتصاد العالمي، أو "المعولم" بالأصح.. أي: الانتقال من طور اقتصادي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة، إلى طور آخر، يتسم ببروز نظام "معولم"، إنتاجيًا وخدميًا وتقانيًا وماليًا وتجاريًا واستثماريًا[67].

وفي ما يؤكده، يؤكد ذلك أن ما يتواكب مع "الثورة" العلمية والتقنية الراهنة، من "ثورة" في العملية الإنتاجية، نفسها، ساهم في جعل أسواق أية دولة، أيًا كان حجمها، أقل بكثير، من حيث الكم والنوعية التي يمكن إنتاجها بغزارة غير مسبوقة تاريخيًا؛ ومن ثم، أصبح الإنتاج مطلوبًا على أساس "دولي" (أو "إقليمي" على أقل تقدير).

وبناءً على ذلك، أو تحديدًا: بناءً على أن أسواق الدول "المتقدمة"، صناعيًا، لم تعد كافية لاستيعاب الإنتاج الحالي لهذه الدول (بما تتضمنه حدودها السياسية من شركات اقتصادية عملاقة)، نشأت حاجة ماسة: ليس، فقط، إلى توسيع السوق

---

(67) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:

هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة.. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: د. رمزي زكي، عالم المعرفة (رقم 238، ديسمبر 1998)، ص ص 28 ـ 38.

"الدولية"، وتخريج دول الصف الثاني من ذوات الإنتاج "المتقدم" للثورة الراهنة (وهو ما يحدث بالفعل مع عدد من الدول في آسيا وأمريكا الجنوبية)؛ بل، أيضًا، أصبحت هناك ضرورة لإعادة "مأسسة" منظومة الاقتصاد العالمي، على نحو يجعل من التكتلات الاقتصادية "الدولية ـ الإقليمية"، حلقة وسيطة بين الدول (القومية)، وهذه المنظومة[68].

وفي ما يوضحه، يوضح ذلك أن ثمة "فجوة" مؤسسية ضخمة (بدأت مؤشراتها تتضح منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين)، في ما بين "الدول القومية"، بمؤسساتها وضرائبها ونظمها المالية والنقدية المتعددة، وبين منظومة الاقتصاد العالمي، أو تحديدًا: النظام الرأسمالي ومؤسساته المتشابكة ـ على نحو معقد ـ على المستوى العالمي[69].

---

(68) حول هذه النقطة، راجع:

روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: المركز، 2004)، ص 284 وما بعدها.

(69) انظر:

Freddy, D. Narasimha, “Globalization, Past and Present: The Challenges to Labour”, in: Jomo K. S., Khoo Khay Jin [Eds.], **Globalization and its Discontents, Revisited** (New Delhi: Tulika Books, 2003), PP. 41 - 42.

بفعل تلك "الفجوة"، ونتيجة القوة الهائلة لهذه "المنظومة"، فإن "الدول" (القومية)، بمواريثها ومصالحها "الضيقة"، أصبحت عقبة في مواجهة هذه المنظومة. ونظرًا لعددها (= الدول) الكبير، وتأثرها المستمر بالمصالح الداخلية والقوى المعبرة عنها، فإن إدارة الاقتصاد العالمي أصبحت "مُشكلة"، ترتب عليها اختلالات كبرى؛ ناهيك عن ضعف القدرة على "التنبؤ" في سوق "عالمية" تحتاج لدرجة أكبر من "اليقين"[70].

في هذا السياق، سياق التوضيح والتأكيد، والمعنى الذي سبقهما، يمكن إدراك المغزى الحقيقي لنمو التوجه إلى التكتلات الاقتصادية، وذلك من حيث كون هذه الأخيرة ضرورة فرضت نفسها كـ"حل" للعديد من "الإشكاليات" الملحة.. تلك التي يأتي في مقدمتها اثنتان: الأولى، الحاجة إلى توسيع السوق ناحية "العالمية" بعد ما أصبحت "السوق القومية" قاصرة عن استيعاب الإنتاج المتنامي و"المتقدم" بفعل الثورة الحاصلة في العملية الإنتاجية، المتواكبة مع الثورة العلمية والتقنية.. والثانية، الحاجة إلى تجاوز السوق "القومية" كعقبة، بطريقة لا تقف حجر عثرة في مواجهة

---

(70) حول دور "الدول القومية" كمعوق للتطور الاقتصادي المتنامي "عالميًا"، انظر:

كينيشي أوهمي، **الاقتصاد العالمي.. المرحلة التالية؟**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص ص 120 - 137.

السوق "العالمية"، عبر إزالة الحواجز والعوائق في ما بين الدول القومية. هكذا، نشأت التكتلات "الدولية"، أو لنقُل: الأسواق "الإقليمية"، لتلعب دور "الوسيط" بين الاقتصادات القومية والاقتصاد العالمي، ولتؤدي مهمة "التوسيع" المستهدف للسوق.

ما نحن بصدده، إذًا، هو تغير موضوعي يمثل تحولًا في اسس عمل النظام الرأسمالي، وانتقالًا ـ على مستوى "العمق" ـ في آليات نمط الإنتاج نفسه. ولعل هذا الانتقال، وذلك التحول، هو ما يدفعنا إلى التأكيد على أننا لا نستطيع اليوم أن نتحدث عن العولمة كـ"أمر واقع"، كفعل مجسد في التاريخ؛ ومن ثم، فإن ما يتم تناسيه في أغلب ما نُشر عن العولمة هو "الطابع الانتقالي" الذي يمر به العالم.. راهنًا[71].

ولأن هذا الطابع الإنتقالي هو ما يعنينا بالأساس، هنا؛ لذا، يمكن أن نتقدم خطوة في التعرف على ما يتضمنه من تحول في النظام الدولي.. إلى النظام العالمي.

---

(71) ضمن أحد أهم الأمثلة على ذلك، انظر:

Richard J. Barnet and John Covanagh, **Global Dreams: Imperial Corporations and The New World Order** (New York: Simon Schuster, 1994).

(1) التحول.. من الدولي إلى العالمي

ما هو النظام؟!.. ما هو النظام الدولي، وما هو النظام العالمي؟!.. هل هما مترادفان، أم مختلفان؟!.. وإن كان، فما هو الفارق بينهما؟!.. ما هو التحول، وكيف يتم، ولماذا(؟!).. هذه، وغيرها، تساؤلات تفرض نفسها عند محاولة وضع اليد على كُنه ما نعايشه، حاليًا، من تغيرات كبرى تجري على "الساحة العالمية".

بيد أننا نسارع إلى التأكيد على أن هذه وتلك، المحاولة والتساؤلات، تضعنا في مواجهة عدد من المقولات، أهمها مقولة "النظام" (System)[72]، التي تستوجب التوقف عندها كضرورة مفاهيمية لـ"تكييف" طبيعة التغيرات، إياها، وعما إذا كانت تشكل، في حقيقتها، تحولًا من الدولي إلى العالمي.

والواقع، أن مفهوم النظام ظهر، في الأصل، في مجال العلوم الطبيعية، بيد أنه سرعان ما انتشر استخدامه في مختلف فروع

---

(72) نستخدم، هنا، اصطلاح "مقولة" (Category)، بالمعنى المستخدم في "نظرية المعرفة" (Epistemology)، أي: الفكرة النظرية المستخلصة استخدامًا لمنهج البحث العلمي، بما يتضمنه من التحقق من صحتها "علميًا".

انظر:

حسين معلوم، **المناخ العالمي الجديد.. والاهتزاز في حواجز الدولة** (شبكة المعلومات الدولية: ناشري للنشر الإلكتروني، 2005)، ص 28.

المعرفة، إلى حد وصفه بـ"المنهجية شعبية الاستخدام"، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في علوم مثل: الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس، بوصفها تعبر عن نظم أو أنساق قائمة بذاتها[73].

ولعل هذا ما يبدو بوضوح عبر عدد من التعريفات التي أُعطيت للنظام كـ"مفهوم".. حيث يرى البعض أن النظام: "يتعلق بالتبادل بين جملة عناصر، مادية أو غير مادية، بعضها ببعض، بحيث تشكل كلًا عضويًا"[74].. ويرى البعض الآخر، أنه: "مصطلح يُطلق على الظواهر والعلاقات والبني الاجتماعية، بما يفيد تبلورها وانتظامها في قواعد ومصالح وقيم واتجاهات متمايزة"[75].. أيضًا، هناك من يرى أن النظام يتمثل في: "مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم النشاط وتوزيع الأدوار والمكانات، ومن ثم الجزاءات، داخل نسق بعينه"[76].

---

(73) د. السيد عبد المطلب غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية** (القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1985)، ص ص 45 - 69.

(74) أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب: د. خليل أحمد خليل، 3 مج (بيروت: منشورات عويدات، مج 2، 1996)، ص 1471.

(75) د. عبد الوهاب الكيالي [تحرير]، **موسوعة السياسة**، 7 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 6، 1994)، ص 582.

(76) د. سمير نعيم أحمد، **علم الاجتماع القانوني** (القاهرة: دار الوادي للنشر والتوزيع، ط 2، 1982)، ص ص 48 - 50.

وبالرغم من أن مثل هذه التعريفات ليست هي الوحيدة التي قدمت لاصطلاح "النظام"[77].. إلا أنها، وغيرها، تشترك في ناظم مشترك، مؤداه: إن النظام كـ"مصطلح" يعبر عن: **"القواعد الحاكمة لإطار التفاعلات بين مجموعة من العناصر خلال فترة زمنية معينة"**.

ومن ثم، فإن الحديث عن مفهوم "النظام"، لابد وأن يرتكز ـ بالأساس ـ على تبيان المحددات التي تضمن نوعًا ما من "الاستقرار" في التفاعلات بين العناصر المكونة له؛ نعني: الاستقرار الذي يتخذ شكل الحفاظ على الحد الأدنى من السيرورة "الهادئة" للتفاعلات بأنواعها، وتجنب التداعيات التي يمكن أن تقود إلى التصدع، أو الفوضى، وربما الانهيار والتلاشي.

---

(77) يمكن الإشارة إلى أن محاولات تعريف "النظام"، في إطار العلوم السياسية، تمتد إلى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، أي: منذ أن قدم دافيد إيستون "نظرية النظم"، ومنذ أن طور تالكوت بارسونز نظامًا للعمل كـ"نموذج" لتحليل المجتمعات.

انظر كل من:

- David Easton, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Chiffs, N. J.: Prentice - Hall, 1965).
- Talcott Parsons and Edward A. Shils [eds], **Toward a General Theory Of Action** (New york: Harper and Row, 1962).

وبالتطبيق على "النظام الدولي"، نجد أن مفهوم "النظام" ـ في حقيقته ـ هو مفهوم "افتراضي"، لا يشير إلى وجود مادي ملموس، القصد منه ـ في المنظور العلمي ـ هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي. ومن ثم، فإن فهم الدور الذي يلعبه النظام الدولي، في تشكيل سلوك مكوناته، يتطلب التعامل معه كـ"نظام للعمل" (System of action)؛ وهو ما يعني إن هذا التعامل لابد أن ينبني على نقاط ثلاث:

الأولى، الموضوعات الأساسية التي تدور حولها التفاعلات بين وحدات النظام (جدول أعمال النظام).. والثانية، هيكل النظام، بما يتضمنه من الفواعل الرئيسة في النظام (قطبية النظام)، ومدى درجة "التماسك" (Cohesion)، بين الوحدات المكونة له.. والثالثة، أنماط التفاعلات في إطار النظام، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الأمنية والعسكرية، أو القيمية (رهانات المعنى وإرادات الهيمنة)[78].

---

(78) لمزيد من التفصيل، انظر:

د. عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص ص 16 ـ 27.

بناءً على ذلك، يمكن اعتبار النظام الدولي "كُلية مجردة"، تشير إلى وصف نموذج العلاقات القائمة بين أعضاء "المجتمع الدولي"، سواء من حيث الشكل، أو من حيث المحتوى (المضمون)، تلك التي يمكن التعرف عليها عبر أشكال متعددة، مثل: الحروب والتحالفات والتعاون والتنسيق والتهديد والتفاوض والتكامل والاندماج.. إلخ[79].

هذا، وإن كان يؤكد على أن "النظام"، كـ"مفهوم افتراضي"، يؤشر إلى "مجموعة من العناصر التي تتضمن نوعًا ما من "الاستقرار" (أو: السيرورة "الهادئة")، في العلاقات الدولية".. فهو، في الوقت نفسه، يوضح لماذا اقترحنا "المناخ"، كـ"مفهوم افتراضي"، لتوصيف كافة الظروف والملابسات التي نعايشها في الراهن.. إذ، إن "المناخ"، في نظرنا، يؤشر إلى "مجموعة من

---

(79) بخصوص هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى كل من:

ـ جميل مطر، د. علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي.. دراسة في العلاقات العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1983)، ص 18.

ـ د. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية.. دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص 8، ص 117.

ـ حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010)، ص ص 24 – 29.

العناصر التي تتضمن نوعًا ما من "التسيب" (أو: "السيولة")، في العلاقات الدولية"[80].

في هذا الإطار، يمكن القول: إذا ما أصاب التصدع حركية "النظام" (الدولي)، وأصبح ـ بسبب ذلك ـ عاجزًا، تمامًا، عن إعادة إنتاج نفسه، أو: الحفاظ ـ كحد أدنى ـ على السيرورة "الهادئة" في أنماط اشتغاله كنسق، وفي توازنات القوى داخله.. هنا، تسود عوامل الاضطراب واللاعقلانية، التي يصعب معها وضع تصور للخصائص والمعالم التي يتسم بها الوضع الدولي[81].

---

(80) تجدر الإشارة، هنا، إلى أن "المناخ العالمي الجديد" هو التعبير الذي أطلقناه، اصطلاحاً، لتوصيف المرحلة الراهنة، كـ"مرحلة انتقالية"، يعبر خلالها العالم الذي نعاصره من النظام الدولي.. إلى النظام العالمي.

انظر:

حسين معلوم، "المسألة الديمقراطية.. وتناقضات المناخ العالمي الجديد"، **الحياة** (لندن: 30 مايو 1996). و: "الدولة.. واقعها ومسألتها في ظل المناخ العالمي الجديد"، **الحياة** (لندن: 1 سبتمبر 1997).. و: "المناخ العالمي الجديد.. المعنى والقوة والهيمنة"، **الحياة** (لندن: 29 مايو 1998)..و: "المناخ العالمي الجديد.. وإشكالية مفهوم القطبية"، **العرب** (لندن: 26 أغسطس 1998).. و: "المناخ العالمي الجديد.. وإشكاليات الصورة"، **الخليج** (الإمارات: 7 مارس 1999).. و: "تناقضات المناخ العالمي الجديد"، **الخليج** (الإمارات: 3 مايو 1999).

(81) راجع:

حسين معلوم، "القطب الأمريكي.. محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة"، **السياسة الدولية** (العدد 112، أبريل 1993)، ص 171.

وبكلمة، تتغلب العناصر التي تتضمن نوعًا ما من "التسيب" في العلاقات الدولية، ويصبح الوضع برمته أقرب ما يكون إلى حالة "السيولة الدولية"، كنتيجة منطقية لتصدع حركية النظام، واختلال توازن القوى داخله. هنا، وبسبب هذه "السيولة"، وعناصر "التسيب" تلك، لا نكون إزاء نظام، بقدر ما نكون أقرب إلى ما نطلق عليه "المناخ".

ولعل قولنا الأخير، هذا، يتأكد من خلال الزاوية التاريخية المقارنة.. ففي مرات ثلاث، خلال قرن واحد (القرن العشرين)، وقعت أحداث دولية هائلة، وأعقبها جميعاً حالة "سيولة" في العلاقات الدولية و"اختلال" في توازن القوى.. حدث هذا في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى (1914 - 1918)، وحدث في أعقاب الحرب الأوروبية الثانية (1939 - 1945)، وحدث في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، القطب الأعظم "الثاني" في النظام الدولي (1989 - 1991).

والمثير للانتباه، حقاً، أن حالات "السيولة" هذه، في المرات الثلاث، قد توافرت فيها سمتان:

السمة الأولى، أنها ذات ملامح حادة، والتحولات الدولية التي تتم خلالها جِذرية، سريعة ومتلاحقة، وذلك بالرغم من كونها

مرحلة انتقالية. لذا، فإن لهذه "الحالة/المرحلة" تأثيرًا عميقًا في تغير الأوضاع الدولية، وبالتحديد: تلك الأوضاع الخاصة بمسألة توازن القوى؛ وبالتالي، في تبدل، أو: تعديل، النظام الدولي من "شكل" معين لهذا التوازن، إلى "شكل" آخر مغاير ومختلف.

ويبدو هذا واضحًا في كل من المرتين الأولى والثانية.. فمرحلة السيولة في الحالة الأولى، ساهمت في تغيير شكل النظام الدولي الذي كان قائمًا على توازن القوى بين النظم "الإمبراطورية" (Imperial Systems)، في آسيا وأوروبا، إلى شكل آخر يقوم على توازن القوى بين عدد من الدول (نظام متعدد الأقطاب: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا).. أما في الحالة الثانية، فقد ساهمت مرحلة السيولة في تغير شكل النظام الدولي، الذي كان قائمًا على "تعدد" الأقطاب، إلى شكل آخر يقوم على "الثنائية" القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي).

السمة الثانية، أن الولايات المتحدة في المرات الثلاث، بدون استثناء، خرجت على العالم معلنة نفسها "القطب الأوحد"، ومبشرة بقيام "نظام دولي.. جديد". في المرتين الأولى والثانية، لم تدم زعامتها ـ أو: زعمها ـ طويلًا؛ إذ تفاعلت عوامل من داخلها أو من خارجها، لتفرض على الدور الأمريكي حدودًا لا يتخطاها.

في المرة الأولى، تغلب تيار "الانعزالية" في السياسة الأمريكية (عوامل داخلية)، فتخلت الولايات المتحدة عن أي دور رئيس لها في تفاعلات ما بين الحربين.. وفي المرة الثانية، وبالرغم من أنها كانت أقوى قوة عسكرية، وأقوى قوة اقتصادية، إلا أنه لم تمض أعوام قليلة، حتى كان بزوغ القطب السوفياتي (عوامل خارجية)، الذي زحف متقاسمًا القمة الدولية مع الولايات المتحدة[82].

أما عن الوضع الراهن، فمن الواضح أن الفجوة التي تفصل الولايات المتحدة عن القوى التالية لها، ليست في اتساع الفجوة التي كانت موجودة في أعقاب "الحرب الثانية".. لقد تمكنت الولايات المتحدة، خلال عدة أشهر (بعد ديسمبر 1941)، من بناء أقوى قوة عسكرية في العالم. حدث هذا نتيجة درجة عالية من التقدم التقني واتساع قاعدة التصنيع، وحدث في الأربعينات؛ ترى، كم من الوقت تحتاجه اليابان، أو ألمانيا ـ الآن، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ـ لتتحول إلى دولة عسكرية متفوقة، إذا دعت الضرورة لذلك(؟!).

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا: إن الإجابة على مثل هذا التساؤل، تعرفها، ولا شك، الدول الصناعية (الكبرى)؛ وحيث توجد المعرفة بهذا، تتعامل تلك الدول على أساس أن المرحلة الراهنة

---

(82) حسين معلوم، **المرجع السابق**، ص ص 172 ـ 173.

هي مرحلة "سيولة"، أي مرحلة انتقالية و/أو مؤقتة، يمكن استنفاذها إلى نهايتها لتحقيق المزيد من القوة الصناعية، والاستعداد لبناء النفوذ السياسي والقوة العسكرية، وذلك دون خشية من الولايات المتحدة.. إذ، لنا أن نلاحظ: إن القوة العسكرية، التي هي مناط التفوق الأمريكي وموئله، لم تجد سوى بلدان الجنوب، وجهة وميدانًا ومختبرًا. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة ليست في خصومة شديدة مع أية دولة أخرى ذات مصداقية عسكرية مهمة، خاصة على مستوى القوة العسكرية النووية. وبالتالي، فتفوقها العسكري لا يدخل ـ بالضرورة، أو: بشكل حاسم ـ في توازنات القوة بين القوى الصناعية الكبرى[(83)]. وبجملة واحدة، فإن التفوق "النسبي" الأمريكي الحالي، هو تفوق موقوت بطبيعته، إن في أمده، وإن في مداه[(84)].

---

(83) حسين معلوم، "ملامح السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة"، **الشاهد** (بيروت: شركة الشاهد للنشر، العدد 189، مايو 2001)، ص ص 50 ـ 55.

(84) ربما يأتي قولنا، هذا، على عكس ما حاول العديد من الكتاب الأمريكيين إيهام "بلدان الجنوب"، والنخب المثقفة فيها، من أن "العولمة هي الأمركة".. لننظر، كمثال، إلى ما يشدد عليه فريدمان، حين يصرح في اعتداد وزهو: "نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة".

ورد في:

الحبيب بلخوجة، "إيجابيات العولمة وسلبياتها"، في: أكاديمية المملكة المغربية، **العولمة والهوية**، سلسلة الدورات (الرباط: الأكاديمية، الدورة الأولى، 1997)، ص 92.

ما نعاصره، إذًا، هو حالة من "السيولة" في العلاقات الدولية، حيث تغلبت العناصر التي تتضمن نوعًا ما من "التسيب" في هذه العلاقات، نتيجة التصدع الذي أصاب حركية "النظام الدولي"، منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين.. وهو ما يعني: إن ما نعاصره هو "مناخ عالمي جديد"، يتم في إطاره التحول من النظام "الدولي" إلى النظام "العالمي".

هنا، وكخطوة لازمة لوضع اليد على الملامح التي يتسم بها مثل هذا التحول، تبدو ثمة ضرورة إلى التفرقة، أو: التمييز، بين كل من النظام الدولي والنظام العالمي، كمصطلحين كثيرًا ما يتم الخلط بينهما، واستخدامهما كمترادفين للدلالة على مفهوم واحد.

مثل هذا التمييز يتبدى بوضوح عند النظر إلى الفاعليات، أو: "الفواعل" (Actors)، أي: التكوينات السياسية والاقتصادية الرئيسة، التي تؤثر على مسار التفاعلات الدولية.

تنقسم هذه الفاعليات، إلى نوعين:

النوع الأول، الدول.. وهي الفاعليات التي سيطرت على النظام الدولي، منذ ما يزيد على قرنين من الزمان، بنشأة الدول الحديثة. إذ، يكفي أن نلاحظ، في هذا الشأن، أن "الدولة"، منذ

ولادتها الرسمية في معاهدة "وستفاليا" (عام 1648)، التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا، وكانت بداية للصراعات والحروب القومية، وحتى اكتمال نضوجها مع الثورة الفرنسية (عام 1789).. (الدولة)، كانت هي محور "التنظيم السياسي" الحديث.

النوع الثاني، فاعليات أخرى أحدث.. وهي تتمتع، في ما يبدو، بدرجات مختلفة من الاستقلالية عن كثير من الدول، أهمها: المنظمات الدولية بنوعيها "الحكومي" (IGOs)، و"غير الحكومي" (NGOs)، والشركات "دولية النشاط"[85].

وبالرغم من "الاستقلالية النسبية" التي تتمتع بها هذه "الشركات"، وتلك المنظمات، خاصة "غير الحكومية" منها، وبالرغم، كذلك، من تزايد نفوذها إلى الدرجة التي أصبحت

---

(85) تجدر الإشارة، هنا، إلى أن المنظمات "الحكومية" (IGOs: Intergovernment Organizations)، مثل: الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، وغيرها؛ هي تلك المنظمات التي تتضمن عددًا من الأفراد هم، في الواقع، يمثلون مصالح وسياسات الدول التي أرسلتهم.. أما المنظمات "غير الحكومية" (NGOs: Non-Governmental Organizations)، فهي تلك التي تضم أفرادًا أو جمعيات وروابط واتحادات قومية من دول مختلفة.

انظر:

د. عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، **م. س. ذ.**، ص 40.

فيهـا تـؤثر علـى سياسـات العديـد مـن الـدول.. إلا أنهـا لـم تسـتطع، حتـى اللحظـة، الـتخلص ـ بصـورة إيجابيـة ـ مـن "الهيمنة" (Hegemony)، الفعلية، للنوع الأول.

في ما يستند إليه، يستند قولنا هذا إلى ملاحظتين:

الأولى، ما تزال "الدولة" هي الفاعل الرئيس في مجال العلاقات الدولية؛ إذ أنها هي نبرة الإيقاع الأقوى في صناعة الحدث والقرار.

وبالرغم من التغيرات التي أصابت المجتمع الدولي بظهور فاعليات أخرى، إلا أن صفة "الدولي"، ظلت لصيقة بكل من "النظام الدولي" و"القانون الدولي"، وغيرهما، للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول في ما بينها؛ وبينها (= الدولة)، وبين فاعليات المجتمع الدولي عمومًا[86].

---

(86) حول هذه النقطة، راجع كل من:

ـ د. برهان غليون، "أزمة الدولة القومية.. ومستقبل النظام العالمي"، في: هشام أبو قمرة [وآخرون]، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1988)، ص 227 وما بعدها.

ـ د. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدولية** (العدد 161، يوليو 2005)، ص 44.

الثانية، إن زمن "التنظيم الدولي"[87]، كان قد استند ـ في الأساس ـ إلى "الدولة": فمنظمة الأمم المتحدة وفروعها لا تضم إلا دولًا، بمعنى أن الأفراد المُمَثلين فيها، إنما يُمثلون "مصالح" وسياسات الدول التي أوفدتهم؛ ومحكمة العدل الدولية، لا يُمَثل فيها إلا قضاة مرشحون من دول، ويختارون من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي. كما أن الدائرة الرئيسة لصنع القرار في المنتظم الدولي مكونة من دول؛ وكذا، فإن مصدر إنشاء وتدويل كل المعاهدات والاتفاقات الدولية، في مجالات متعددة، هي الدول (حقوق الإنسان، الطيران المدني.. إلخ). ناهيك عن المنظمات الاقتصادية التي تهيمن عليها الدول، خاصة الدول الصناعية الكبرى، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،

---

(87) نشير، هنا، إلى أننا نُفرِّق بين التنظيم الدولي والنظام الدولي، من منظور أن "الأول" عو عبارة عن أحد الأنظمة الفرعية (Subsystem)، المنبثقة عن "الثاني".. وذلك على عكس بعض الباحثين الذين يرون أن التنظيم الدولي هو أحد الأنظمة الفرعية المنبثقة عن "النظام العالمي".

حول وجهة النظر هذه، انظر كل من:

ـ د. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن.. دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945**، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 202، 1995)، ص 50 وما بعدها.

ـ د. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية والدولية.. دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 28 وما بعدها.

وصندوق النقد والبنك الدوليين (IMF, WB).. وحتى منظمة التجارة "الدولية" (WTO).. وغيرها[88].

من هنا، فإن الاصطلاح الأكثر تعبيرًا، من حيث المفهوم (Conceptually)، عن القواعد والأحكام وأنماط التفاعلات التي تُنظم العلاقات الدولية، حتى الآن، هو أقرب إلى النظام الدولي، منه إلى النظام العالمي؛ وذلك من حيث الفاعليات التي ما تزال تسيطر على حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل النظام. أضف إلى ذلك، أن "الدولة" ما تزال تقدم نفسها على أنها "المؤسسة السياسية" الأخيرة، التي نلج من خلالها واقعًا "سياسيًا – اجتماعيًا"، تتفاعل فيه العلاقات الخارجية بالعلاقات الداخلية، فتقدم إلينا نموذجًا فريدًا بصانع القاعدة والملتزم بتطبيقها[89].

---

(88) لمزيد من التفصيل، انظر:

Taieb Hafsi, "Global Competition and Peripheral Player: A Promising Future", in: Samiha Fawzy [Ed.], **Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region** (Washington, D.C.: The World Bank, 2002), Pp. 48 – 49.

(89) لمزيد من التفصيل، راجع:

حسين معلوم، "الدولة والمناخ العالمي الجديد"، **م. س. ذ.**، ص ص 125 – 127.

بعبارة أخرى، فإن ما يميز النظام الدولي والنظام العالمي، عن بعضهما البعض، هو أنه بينما تكون الدول، كـ"فاعليات"، هي السائدة في الأول، والحاكمة في تشكيل النظام وتحديد سلوكه.. إلا أن الأثر العكسي هو الذي "يمكن" أن يسود في الثاني، على تشكيلاته الفرعية، كـ"فاعليات"، ويوفق بينها جميعًا وبين حركيته الذاتية.. وهذا يعني أنه في حال وجود "نظام عالمي"، سوف لا يتوافر لـ"الدولة" نفس المقدرة الحالية على اتخاذ قرارات مستقلة، يمكن أن تؤثر ـ بشكل مطلق ـ في حركية النظام[90].

وبملاحظة اللحظة العالمية الراهنة، نجد أن ثمة قضايا ومشكلات "جديدة"، فرضت على أطراف المجتمع الدولي ضرورة الالتفات إليها، بعد أن تجاوزت مخاطرها وتداعياتها حدود الدول (الصراعات العرقية، المشكلات البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الأمراض والأوبئة.. إلخ). وأمام هذه المشكلات والقضايا، تتبدى بوضوح "عدم قدرة" الدول، بمفردها، في التغلب عليها.

أضف إلى ذلك، تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، على اختلاف أنواعها؛ بل وتنامي توجهاتها في الضغط على

---

(90) بهذا الخصوص، انظر:

نعوم تشومسكي، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة: د. عاطف معتمد عبد الحميد (القاهرة: نهضة مصر، 2007)، ص ص 263 – 278.

الدول، من أجل تعديل، أو تبني، أو التخلي عن سياسات معينة، ومتابعة ومراقبة مدى انضباط الدول واحترامها لالتزامتها الدولية[91].

وبالنظر إلى الإمكانيات، الضاغطة، التي تمتلكها هذه المنظمات (منها: إصدار التقارير كآلية للتشهير عبر وسائط الاتصال التقليدية والمتطورة)، أصبحت تمتلك المقدرة على أن تُحرِج الدول بشكل جدي، مما اضطر الأخيرة للتعايش معها، والاعتراف بها كـ"أمر واقع"، لابد من أخذه في الحسبان[92].

هذا، فضلًا عما أدى إليه تزاوج قنوات التلفزة مع تقنيات، مثل: اتصالات الأقمار الاصطناعية، بما فيها أقمار البث المباشر،

---

(91) حول تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، وتأثيرها على التوجهات السياسية للدول، راجع كل من:

- جيرمي برشر [وآخرون]، **العولمة من تحت.. قوة التضامن**، تعريب: أسعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 27 - 47.
- د. إدريس لكريني، "التدخل في الممارسلت الدولية.. بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، في: د. سمير أمين [وآخرون]، العولمة والنظام الدولي الجديد، **م. س. ذ.**، ص ص 60 - 62.

(92) انظر:

فرانك ج. لتشنر، جون بولي [تحرير]، **العولمة: الطوفان أم الانقاذ؟.. الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 501.

وشبكات الاتصالات البعيدة التي أصبحت قنوات مهمة لتدفق سيول متنامية من المعلومات عبر الحدود، يتعذر أو يصعب التحكم بها.. إلى توسيع نطاق الموضوعات المغطاة حول العالم.. وهو الأمر الذي ساهم في بروز الإعلام، كـ"قوة ضاغطة"، من حيث قدرته على بلورة رأي عام دولي تجاه قضايا إنسانية مشتركة، قد لا تعكس في مجملها المواقف الرسمية.

أما الحديث عن شبكة المعلومات الدولية (Internet)، ومدى تأثيرها، وصعوبة التحكم في ما يتم نشره من خلالها من معلومات، في كافة المجالات، فهو لا يحتاج إلى تعليق.

لكن، ربما ما يحتاج إلى تعليق، ظاهرتان:

الظاهرة الأولى، وتتمثل في المفارقة بين التطور الهائل الذي عرفته المنظمات الإقليمية والدولية "الحكومية"، على محور الشمال، وبين التراجع والخفوت في أدوار بعض المنابر والمنظمات في الجنوب، كما هو الحال بالنسبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي.. وهو ما يعني أن الدول الكبرى، في الشمال، ما تزال تتمتع بالمقدرة على الهيمنة على المنظمات الحكومية، واستخدامها في فرض سياسات بعينها تجاه بلدان الجنوب لتحقيق مصالحها (المثال الواضح، هنا،

هو مجلس الأمن الدولي، وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين).. هذا، رغم عدم امتلاكها لنفس المقدرة في مواجهة عديد من المنظمات الدولية "غير الحكومية"[93].

الظاهرة الثانية، وتتمثل في المفارقة بين الصورة التي تبدو عليها الشركات "دولية النشاط" راهنًا، وصورتها قبل عقود.. فبعد أن كانت هذه الشركات محط استنكار وتنديد من قبل "الدول النامية"، باعتبارها آلية للهيمنة والاستغلال، إلا أنها، حاليًا، في إطار "اللحظة" التي نعايشها، أضحت تُشكِل مراكز جذب. إذ، أصبح العديد من "بلدان الجنوب" يتنافس في منحها تسهيلات مغرية للاستثمار في أراضيها؛ بل، وبدأت هذه البلدان تنظر إليها باعتبارها تحمل الحلول لأزماتها ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أحيانًا.. وهو الأمر الذي أدى، وسوف يؤدي، إلى تآكل قوة واستقلال هذه البلدان خصوصًا، و"الدول" عمومًا[94].

---

(93) للمزيد من التفصيل، راجع:

هيدلي بل، **تركيبة المجتمع الدولي.. مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: المركز، 2004)، ص ص 312 - 360.

(94) د. إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية.. بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، **م. س. ذ.**، ص ص 62 - 63.

في هذا السياق، لا نغالي إذا قلنا: إن ثمة قوى ضاغطة على الساحة العالمية، بدأت في ممارسة قدرًا من التأثير ـ سوف يزداد خلال السنوات المقبلة ـ على التحركات السياسية للدول، سواء على المستوى الخارجي، أم الداخلي. فإذا أضفنا إلى ذلك، ما سبقت الإشارة إليه، نعني: القضايا والمشكلات "الجديدة" التي تجاوزت مخاطرها وتداعياتها حدود الدول، يتبدى بوضوح "عدم قدرة" الدول، بمفردها، على مواجهة هذه التحديات.

وبالتالي، لم يكن من الغريب أن يتنامى الشعور، ومن ثم الإقرار، بضرورة بلورة أشكال من التنسيق الجماعي لاحتواء هذه التحديات وتلك المخاطر، خاصة وأن بعض تداعياتها تجاوزت مخاطر "الحرب الباردة" نفسها. لذا، أفرزت الممارسة الدولية، الفردية والجماعية، مقاربات وتدخلات متعددة، من حيث: الأشكال (عسكرية، سياسية، اقتصادية)، والأبعاد (إنسانية، بيئية)، والخلفيات والذرائع (مكافحة "الإرهاب"، الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل)؛ هذا، فضلًا عن آليات التنسيق والتعاون "الدولي" الجماعي، وأبرزها: "المؤتمرات الدولية"[95].

---

(95) حول "إدارة القضايا في السياسة العالمية"، انظر:
برايان وايت [وآخرون]، **قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: المركز، 2004)، ص ص 15 ـ 19.

في ما يدل عليه، يدل ذلك على التغير الحاصل، وتوجهاته، خلال "اللحظة العالمية" الراهنة.. إذ، رغم حالة "السيولة" التي تمر بها العلاقات الدولية حاليًا، إلا أن ثمة توجهات ـ تتزايد مؤشراتها وضوحًا ـ نحو "التعولم"، إن في المؤثرات، أو الاهتمامات، أو التحركات.

ولعل هذا ما يؤكد على أن هذه المرحلة، بما تتسم به من "مناخ عالمي جديد"، وإن كانت قد تغلبت فيها العناصر التي تتضمن نوعًا ما من "التسيب" في العلاقات الدولية؛ فهي، في الوقت نفسه، تؤشر إلى تنامي مجموعة من العناصر التي تتضمن نوعًا ما من "الاستقرار" في هذه العلاقات.. بما يعني أننا نعيش، راهنًا، "مرحلة عبور" للعالم من النظام الدولي إلى النظام العالمي، وذلك عبر الانتقال التدريجي نحو "التعولم".

إلا أن هذه النتيجة نفسها، تطرح التساؤل التالي: هل يعني ذلك، صحة المقولة التي بدأت تنساب منذ سنوات، على مستوى الإنتاج الإعلامي، نعني تلك التي مفادها: "إن التقانة، في عصر العولمة، قد أسقطت الجغرافيا، وسوف تسقطها أكثر خلال السنوات القادمة، لأنها ألغت المسافات"(؟!).

إذ، إنه اعتمادًا على محتوى هذه المقولة[96]، وبالأخص في ما يتعلق بـ"تلاشي المسافات"[97]، تواتر الحديث ـ بغير تحفظ ـ عن "كونيه جديدة"، وعن "قرية عالمية واحدة"، وعن اندماج العالم في "كل واحد".. بل، عن إن العالم يتجه نحو حضارة عامة هي "الحضارة العالمية".

---

(96) كأمثلة على هذه المقولة، في الأدبيات العربية، انظر كل من:

ـ د. بدرية البشر، وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي...، **م. س. ذ.**، ص 45.

ـ علي حرب، "الثقافة والعولمة"، **الشاهد** (العدد 159، نوفمبر 1998)، ص 83.

ـ إحسان هندي، "العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدولة"، **معلومات دولية** (دمشق: مركز المعلومات القومي، العدد 58، خريف 1998)، ص 63.

ـ د. برهان غليون، "العرب وتحديات العولمة الثقافية.. مقدمات في عصر التشريد الروحي"، **محاضرة غير منشورة** (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 10 أبريل 1997)، ص 5.

ـ د. سيار الجميل، "العولمة.. اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية"، **المستقبل العربي** (العدد 217، مارس 1997)، ص 53.

(97) راجع:

Wolfgang H. Reinick, “Global Public Policy”, **Foreign Affairs** (Vol. 76, No. 6, November – December 1997), PP. 127 – 140.

(2) حضارة عامة.. خصوصيات حضارية

المدخل إلى اختبار صحة المقولة المشار إليها، مقولة: "إن التقانة قد أسقطت الجغرافيا"، هو الاقتراب من المسألة "الحضارية"، وما يتصل بها من مسائل أخرى كـ"الثقافة" و"المدنية"، وذلك من منظور التداعيات المتوقعة، أو: التي يمكن توقعها، لتحولات اللحظة العالمية الراهنة لجهة الاعتبارات "المجتمعية".

هنا تتداعى التساؤلات متتالية: ما هي الحضارة؟، وما علاقتها بكل من الثقافة والمدنية؟!.. ما دلالاتها المجتمعية؟!، وهل هي عامة بالمجتمع الإنساني ككل، أم خاصة بكل مجتمع؟!.. ثم، وهذا هو الأهم، كيف يبدو من خلالها تفاعل وتأثير العوامل الحاكمة للتطور الإنساني، وهي العوامل التي تتمثل في ثلاثية: الإنسان (المجتمعات وعلاقاتها في الداخل ومع الآخرين)، والمكان (الجغرافيا)، والزمان (التاريخ)..(؟!).

ليس هناك ثمة اتفاق على دلالة كلمات الحضارة والمدنية والثقافة، أو على الفارق بينها، إذ كثيرًا ما تستعمل كمترادفات في الدراسات التاريخية، حتى ليمكننا القول، بأنه: من الواضح أن ثمة افتراضًا عامًا يقضي بأنه لا حاجة بنا إلى تعريف "الحضارة"، ما دام الإنسان قد امتلكها هي نفسها؛ ومن ثم، يحدث كل ما نراه من خلط هائل بين الكلمات.

إن ذلك الخلط المتعمد، من جهة، بين الحضارة والمدنية[98]، بوصفها مجرد التقدم المادي يهدف، في ما يهدف إليه، إلى جعل العالم يألف فكرة نوع من الحضارة، هي الحضارة "الاقتصادية"، أو تحديدًا: "حضارة التصنيع"، كما يهدف إلى إلباس الكلمة بلباس أخرى ذات معنى تاريخي. ومن ثم، تكون محاولة التمييز بين الحضارة والمدنية غير مبررة. لا شيء في تاريخ كلمة "حضارة" يوضح مجرد المحاولة، محاولة الفصل، أو التمييز بالأحرى.

حقًا، إن "حضارة التصنيع" تدين للغرب بالكثير؛ ولكن، متى تكونت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (العظمى) وفرنسا؛ وكذلك، متى تكونت تلك النواحي المكونة لألمانيا، وتلك الأخرى المكونة لإيطاليا(؟!)..

إن "الغرب"، بمفهومه المعاصر، لم يحقق هذه المرحلة من "حضارة التصنيع" إلا لأنه: ورث خبرات زاخرة وتراثًا علميًا تجمع عبر العصور ـ وأحسن استخدامه، وتطويره، قطعًا ـ من عطاءات وشعوب انقرضت في الزمان (السومريين، الفنيقيين،..)، وأخرى تجمدت في المكان (الفرس، العرب،..).

---

(98) كمثال على ذلك، راجع:

ول ديورانت، **قصة الحضارة**، 21 مج، 41 ج (القاهرة: مكتبة الأسرة، مج 1، ج 1 - 2، 2001)، ص 9.

من هذه الوجهة، يمكن التأكيد على أن نسبة الحضارة إلى أمة أو أمم معينة (الغرب تحديدًا)، لتختص بها دون غيرها، وعلى الأمم والشعوب الأخرى التعلق بها لاكتسابها.. كذب على التاريخ، وتزييف للواقع؛ إنه احتكار لا إنساني يدفع بقية البشر إلى "التشيؤ"، وليس ذلك ـ في الواقع ـ إلا نفيًا للحضارة، إذ "يَنفُسها" بعد أن يفرغها من محتواها.

أما عن الخلط المتعمد، من جهة أخرى، بين الحضارة والثقافة.. فهو خلط يمتد إلى سبعينات القرن قبل الماضي (القرن التاسع عشر)، عندما اختار إدوارد بيرنت تايلور (Edward B. Tylor)، أن يقدم لنا، في مطلع كتابه "الثقافة البدائية، 1871"، تعريفه الشهير الشائع[99].. الذي يقول فيه: "الثقافة أو الحضارة، بمعناها الإثنوجرافي الواسع، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع".

---

(99) انظر:

Edward B. Tylor, **Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art, and Custom**, 2 Vols. (London: J. Murray, 1871). (=)

هنا نجد أن تعريف تايلور، رغم أنه لا يتضمن تفرقة بين الحضارة والثقافة، مايزال هو السائد حتى الآن؛ إذ أن الكثير من الكتابات تستخدم هذا التعريف صراحة أو ضمنًا، ومنها، بالطبع، بعض الكتابات العربية[100]، إلى الدرجة التي باتت معها محاولة الإجابة على التساؤل: "ما الحضارة؟"، مشكلة يصعب حلها[101].

(=) نقلاً عن:

د. عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات.. من الحداثة إلى العولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 31.

(100) بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى كل من:

- ألبرت أشفيتسر، **فلسفة الحضارة**، ترجمة: د. عبد الرحمن بدوي (بيروت: دار الأندلس، ط 3، 1983)، ص 34 وما بعدها.

- هربرت ماركيوز، **الحب والحضارة**، ترجمة: مطاع صفدي (بيروت: دار الآداب، 1970)، ص ص 119 - 120.

(101) انظر، كمثال:

محمود أمين العالم، [وآخرون]، "صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟"، **المستقبل العربي** (العدد 238، ديسمبر 1998)، ص 74 وما بعدها.

وحول المقاربات المختلفة للحضارة والثقافة، وعشرات التعريفات التي قدمت لهما، راجع كل من:

- د. السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001.. الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 158 وما بعدها.

- نصر محمد عارف، **الحضارة، الثقافة، المدنية.. دراسة لسيرة المصطلح وسيرة المفهوم**، سلسلة المفاهيم والمصطلحات (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، رقم 1، 1994)، ص 19 وما بعدها.

- د. سامية حسن الساعاتي، **الثقافة والشخصية.. بحث في علم الاجتماع الثقافي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط 2، 1983)، ص 34.

كيف نحل هذه المشكلة.. إذًا(؟!)

لنقل، بداية، إن "الحضارة" في لغتنا وتراثنا العربيين من: "حضر، يحضر، فهو حاضر".. فمن "يحضر"، وكيف "حضر"، ولماذا أصبح "حاضرًا"(؟!).

يتناول أحد الباحثين، مفهوم الحضارة ونقطة بدئها في تراثنا العربي، فيؤكد على أن: "الحضارة.. هي ذلك الطور الأرقى الذي بلغه الإنسان العربي عندما تجاوز حياة البداوة، فاستقر وتوطن، وأصبح حاضرًا في المكان؛ الأمر الذي صحبه امتلاكه لقيم ونظم وعادات وأعراف وأفكار وعلوم مثلت بناءه الحضاري".

ثم، يضيف قائلًا: "ففي مقابل البداوة والترحال، كانت القرية والمدينة حاضرة متحضرة".. إذ أن: "الحضارة والبداوة نمطان متمايزان، بل ومتقابلان في كل الميادين تقريبًا". ويؤكد الباحث هذا المفهوم، بما جاء على لسان شاعرنا العربي أبي الطيب المتنبي، من أن: "الناس للناس من بدو وحاضرة.. بعض لبعض وإن لم يقصدوا فعلوا"؛ وكذلك: "حسن الحضارة مجلوبة بتطرية.. وفي البداوة حسن غير مجلوب"[102].

---

(102) الباحث، هو د. محمد عمارة، انظر:

د. محمد عمارة، **الإسلام والعروبة والعلمانية** (بيروت: دار الوحدة، 1981)، ص 11.

لدينا أسباب تحملنا على ألا نقبل مفهوم الحضارة هذا، على إطلاقه.. من بينها: أن الباحث قد نسب الطور الأرقى إلى "المكان"، عندما استقر الإنسان العربي وتوطن؛ وهنا نسأل: إذا كان هذا "الطور الأرقى" هو "فعل" ذلك الإنسان العربي، فما هو الذي سبق هذا الفعل(؟!).. ومن بينها: إذا كان هذا الاستقرار والتوطن قد صاحبه بناء حضاري، تمثل في "القيم والنظم والعادات..."؛ فالتساؤل هنا: هل "ابتدع" الإنسان العربي هذا البناء الحضاري فاقتصر عليه عندما استقر وتوطن، أم أنه قد "تطور" في "الزمان" فاستطاع أن يبلغ ذلك "الطور الأرقى" عندما استقر وتوطن وأصبح "حاضرًا" في "المكان"، من ناحية؛ ثم، عن طريق "إنماء" تلك "القيم والنظم والعادات..."، التي كانت تعوقه عن تطوره، من ناحية أخرى.. وهكذا امتلك بناءه الحضاري(؟!).

ما يدل على هذا الذي قلناه من قبل، وما نود أن نقوله من بعد، هو ما قاله الباحث نفسه، في موضع آخر من كتاباته.. ففي معرض حديثه عن الإنسان في مصر القديمة، يقول: "لقد بلغ من العلم بالكيمياء حدًا اخترع به الألوان التي لا تزال زاهية حتى يومنا هذا، وفي الطب درجة ضمنت، بالتحنيط، أرقى درجات الخلود النسبي التي تحققت للأجساد عبر التاريخ كله والحضارات جميعها. وفي الهندسة والفلك والميكانيكا، الحد الذي تجسد في الأبنية

المعجزة التي ترمز لها الأهرامات. وفي الزراعة، والصناعة، والتجارة، والفنون، والفلسفات، والأدب، درجات عرفنا من أخبارها طرفًا لا يزال يثير العجب والإعجاب، وجهلنا منها أكثر الكثير"[103].

وتكون هذه هي أولى الخطوات في التعرف على: "ما هي الحضارة؟!"..

فـ"الحضارة"، إذًا، تؤشر إلى: **"نسق معرفي مركب"**.. بمعنى: **"نظام معرفي وليست شخوصًا خارج الإنسان"**؛ إذ، إن كل ما هو خارج الإنسان من تراث "فكري" أو "فني" وصروح (مادية)، هي "آثار" حضارته ودلائلها ورموزها. وبينما يترك كل جيل في كل مجتمع "آثارًا" باقية تجسد الحضارة وتدل عليها وتحكي تاريخها.. تبقى الحضارة "مجموعة من المعارف" لا يجدي حصر عددها، ولا يمكن.

لا يجدي، لأنها مجموعة من المعارف تختلف كثيرًا أو قليلًا، وقد تتناقض، من مجتمع إلى مجتمع؛ وبالتالي، لا تكون محاولة حصرها مجدية ـ حتى إذا كانت ممكنة ـ إلا منسوبة إلى مجتمع

---

(103) انظر:

د. محمد عمارة، **الغزو الفكري.. وهم أم حقيقة؟** (القاهرة: دار الشروق، 1989)، ص ص 38 ـ 39.

معين.. ثم، إن حصرها غير ممكن، لأنها مالا حصر له من المعارف. أقصى ما يمكن أن يقال عنها: إنها معرفة قواعد سلوك مميزة ما بين الصواب والخطأ، في التعامل مع الأشياء والناس والوجود الشامل الأشياء والناس معًا، تنتمي إليها الأديان والمعتقدات والشرائع والتقاليد والأدب والقيم، والمعايير الجمالية للفن والأدب والموسيقى والعمارة، والمعايير الاجتماعية التي تحدد للإنسان في كل مجتمع ما ينبغي أن يكون عليه موقفًا واتجاهًا ومسلكًا، وما يتوقعه من الآخرين، وهي التي تفسر وتبرر وتجمل تلك المعايير [(104)].

في هذا السياق، سياق التعرف على "ما هي الحضارة؟"، يمكن أن نتقدم خطوات عدة في محاولة التوصل إلى تعريفها، أو: تحديد مفهومها؛ ولا بأس في أن ننبه ـ هنا ـ إلى أن معرفة أو تعريف "الحضارة"، ليست مباراة في المقدرة على الصياغة، بل هي ضرورة لازمة لمعرفة الظاهرة الاجتماعية التي تفرض نفسها في أي حديث جاد عن ضرورة المستقبل، خاصة وأننا نعايش قرن جديد، بل ألفية ميلادية جديدة، وفي إطار التداعيات المحتملة

---

(104) راجع:

د. عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 2، 1986)، ص ص 346 - 349.

للثورة العلمية والتقنية التي يشهد العالم، راهنًا، أهم تطبيقاتها في الاتصالات والمعلومات والمرئيات.

يقال، عادة، أن للإنسان علاقتين: إحداهما بالطبيعة، وثانيهما بالمجتمع؛ وتدور الدراسات، عادة، على أحد المحورين، أو عليهما كليهما[105].. وعندنا، فإن هذا القول قاصر، يحتاج لكي يكون مكتملًا، إلى إضافة علاقة الإنسان في الطبيعة وفي المجتمع، بالزمان؛ لأن تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع المجتمع ينتج حصيلة (إنتاج زراعي وصناعي، وأدوات إنتاج، ونقل، ونظم، ومذاهب وعقائد، وعادات، وأخلاق.. إلخ) تتضمنهما وتتجاوزهما.. إذ، هي حلول لمشكلات تصبح بمجرد وقوعها إضافة إليهما؛ "إضافة" ذات نوعية متميزة عن الطبيعة وعن المجتمع كليهما، بما تتضمنه من خلق الإنسان وإبداعه.

وبالتالي، فإن النظر إلى الإنسان، في الطبيعة وفي المجتمع، في الزمان.. هو "نظر" إلى ما يسمى الماضي أو: "التاريخ"، أو: ما يمكن تسميته "الظروف"، لتكون شاملة الطبيعة والمجتمع والإنسان نفسه، وما تحقق بتفاعل كل هذا على مدى الزمان الذي انقضى وأفلت بانقضائه من قابلية الإلغاء.

---

(105) لمزيد من التفصيل، انظر:

د. حسين مؤنس، **الحضارة.. دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، سلسلة عالم المعرفة (عدد 1، يناير 1978)، ص 317 وما بعدها.

ولكن.. ما علاقة ذلك بـ"الحضارة"(؟!).

العلاقة واضحة، إذ تكفي الملاحظة المجردة من أي علم، لنعرف أن تفاعل الناس مع الناس "مع الطبيعة"، ينتج حصيلة "مجتمعبة مادية" (إنتاج زراعي، إنتاج صناعي، أدوات إنتاج، مبان.. إلخ)، وتفاعل الناس مع الناس "في المجتمع"، ينتج حصيلة "مجتمعية معنوية " (أفكار، مذاهب، نظم، قيم، تقاليد، فنون.. إلخ).. وعلى ذلك، فإن النظر إلى هذه الحصيلة من تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع غيره في المجتمع، هو "نظر" إلى ما يسمى "الحضارة".

فإذا أضفنا إلى ذلك استقرار الشعوب على أرض خاصة، بما يعنيه - الاستقرار - من توافر وحدة اللغة ووحدة الأرض المشتركة؛ وبما يعنيه، أيضًا، من أن الطبيعة قد تحددت بأرض معينة متميزة عن غيرها (وليست ممتازة)، وأن الناس قد تحددوا بشعب معين متميز عن غيره (وليس ممتازًا)، كان مؤدى هذا التحديد: إن حصيلة تفاعل الناس مع أرضهم الخاصة، وفي ما بينهم، ستكون متميزة في مضمونها "المادي" (أو: المدنية)، و"المعنوي/الفكري" (أو: الثقافة) عن غيرها، أي تكون متميزة "حضاريًا"[106].

---

(106) راجع:

د. عصمت سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية**، 7 ج (بيروت: دار المسيرة، ج 1، 1979)، ص ص 277 - 278.

الحضارة، إذًا، هي: **"المضمون المعرفي، ماديًا وفكريًا، لحصيلة تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع غيره، في مجتمع معين في مرحلة زمنية معينة"**.

وهي على هذا الوجه، تمثل "جزءًا من تكوين الشخصية"، في كل جيل من كل مجتمع. وبالتالي، يكون الإنسان من كل جيل حاملًا حضارته من الماضي، و"منميها جدليًا"، فناقلها إلى جيل مقبل. فمن خصائص الحضارة، من ثم، انتقالها من جيل إلى جيل، عن طريق اللغة (التي تلعب الدور الأساس في هذا الانتقال)، في ما يقال له "تواصل الأجيال".

ولا عجب، والحال هذه، أن يكون لكل مجتمع حضارته المتميزة، إنه "التمايز" الذي يطلق عليه البعض "الخصوصية الحضارية".. بيد أننا نسارع إلى القول، بأن كون جماعة ما من الناس تمثل مجتمعًا ذا خصائص حضارية متميزة، لا يعني ـ ولا يمكن أن يعني ـ أن هذا المجتمع ليس جزءًا من حركة المجتمع الإنساني كله.

بعبارة أخرى، لا يعني التمايز الحضاري، أبدًا، انعزال هذه الحضارة عن حضارات الأمم الأخرى؛ كما لا يعني، أيضًا، أن تذوب هذه الحضارة في حضارات المجتمعات الأخرى. وما هذا الرصيد الإنساني (الحضاري)، إلا محصلة عطاء روافد

الحضارات المتعددة.. بل، من المفروض، أن حضارة أي مجتمع إنما تُثري نفسها بالاحتكاك والتفاعل مع الخصوصيات الحضارية للمجتمعات الأخرى، وهو ما يمكن تسميته بـ"التفاعل الحضاري"، أو: "الاتصال الحضاري" بالأحرى[(107)].

هنا.. نجد أنفسنا في مواجهة "معضلة نظرية"، حول طبيعة العلاقة التي تجمع بين طرفيها كل من "التمايز" و"الاتصال" الحضاريين.. كجانبين، تتسم بهما الحركة "المجتمعية" من المنظور الحضاري.

(3) معادلة.. "التمايز - الاتصال" الحضاري

المعضلة المثارة، هنا، يمكن تجاوزها بسهولة إذا نحن وضعنا جانبي العلاقة في صورة معادلة، على الشكل التالي[(108)]: إذا كان "الاتصال الحضاري"، على الجانب الثاني، ضرورة يفرضها -

---

(107) قارن بـ:

حسين معلوم، "الشباب العربي وغزو الحضارات"، **م. س. ذ.**، ص ص 69 - 75.

(108) حول هذه المعادلة، راجع:

حسين معلوم، "التوازن واللاتوازن في معادلة "التمايز - الاتصال" الحضاري"، **م. س. ذ.**، ص ص 168 - 182.

إنسانيًا ـ التطور والتجدد والقدرة على مواكبة التقدم في مختلف مجالات المعرفة، فإن "التمايز الحضاري"، على الجانب الأول، ضرورة يفرضها ـ موضوعيًا ـ النسق القيمي كأساس تنبني عليه خصوصية الهوية الوطنية والقومية.

ومع الاعتراف بحقيقة: أن "الاتصال" بين الحضارات يؤدي إلى تبادلها الأثر والتأثير في نواحٍ مختلفة، فإن المعادلة تكون في حالة توازن طالما كانت هناك استمرارية في "تفعيل" العوامل الخاصة بكل من طرفيها. وفي هذه الحالة، فإننا نكون إزاء عملية ما يسمى بـ"التفاعل الحضاري".. أما إذا قام هذا "التفعيل" في أحد أطراف المعادلة، على حساب الطرف الآخر الذي يقابله، فإننا، هنا، نكون إزاء عملية تتسم بعدم الاستقرار، أو: عدم التوازن، أي: ما يمكن تسميته بـ"الخلل الحضاري".

كيف يمكن اكتشاف هذا "الخلل"(؟!).. أو بالأحرى: كيف يمكن الاستدلال على عدم التوازن في المعادلة المشار إليها(؟!).

على الجانب الأول، جانب "التمايز الحضاري"، وما يتضمنه من خصوصية حضارية.. يبدو "الخلل" بوضوح، من خلال الأثر المتحقق من تفعيل العوامل الخاصة بهذا الجانب على حساب "الاتصال".. إنه الأثر الذي يتبدى على صورة "نرجسية" حضارية، و"شوفينية" حضارية، وهما عمليتان ـ متتاليتان ـ تقودان

بالضرورة إلى ما يمكن تسميته بـ"الاستعلاء الحضاري"، أي أن يتم تحويل "التمايز" الحضاري ـ بحق أو دون وجه حق ـ إلى "امتياز" حضاري.

والملاحظة الجديرة بالانتباه، هنا: إن ذلك "الاستعلاء" الحضاري، بما يتضمنه من "مركزية" ـ نرجسية وشوفينية ـ إنما يتحقق إذا ما توافر له اثنين من الشروط: أولهما، أن يكون تفعيل العوامل الخاصة بـ"التمايز" الحضاري، ذا وتيرة أعلى من وتيرة تفعيل العوامل الخاصة بـ"الاتصال" الحضاري، فيتم تحويل "التمايز" إلى "تمركز" حول الذات الحضارية للمجتمع.. وثانيهما، أن تكون "الخصوصية" الحضارية تتمتع بوجود بيئة تساعد على النمو والتقدم الحضاريين، بوتيرة أعلى من "الخصوصيات" الحضارية الأخرى، فيتم فرض "التمركز" الحضاري على المجتمعات المقابلة أو المواجهة، من أجل تحويلها إلى "توابع" حضارية.

المثال الواضح، هنا، على ذلك "الاستعلاء" الحضاري، هو أوروبا.. إذ، تقوم أطروحة التمركز ـ الحضاري ـ الأوروبي على فرضية خاطئة، مؤداها: الزعم بـ"تاريخية حضارية" أوروبية، مستمرة، تمتد من اليونان القديم ثم روما، إلى القرون الوسطى، ثم النهضة الأوروبية، وصولًا إلى المرحلة المعاصرة.

ودونما الدخول في تفصيلات تاريخية، معروفة، فإن هذا الزعم بـ"المركزية" الحضارية الأوروبية، يستند إلى فرضية خاطئة لأكثر من سبب..

منها: إن أوروبا في بداية نهضتها الحديثة، اكتشفت العلوم العربية؛ فكانت بصريات ابن الهيثم أول علم طبيعي حقيقي عرفه الفكر الأوروبي، فشيد عليها علم الفيزياء، الذي انطلق ـ كما هو معروف ـ من البحث التجريبي في الضوء والبصريات(•).

ومنها: إن الفكر الأوروبي كان قد بنى تاريخه ـ الذي نقرأه اليوم على أنه تاريخه الفعلي ـ خلال القرن التاسع عشر، وهو قرن اتسم ببلوغ التوسع الاستعماري مداه، وقيام السيطرة الأوروبية على العالم.. وهي السيطرة التي ساهمت في التمركز الأوروبي

(•) لنا أن نلاحظ، أيضًا، كيف اعتمد الفكر الأوروبي في علم الرياضيات على المصطلح العربي "**الجبر**" (Algebra)، كنظام عام لكافة العمليات الحسابية؛ ومن ثم، جاءت هذه العمليات (الجمع، والطرح، والضرب)، لتعتمد على الاتجاه العربي، أي: من اليمين إلى اليسار.. كما لنا أن نلاحظ، كذلك، كيف بنى الفكر الأوروبي علمي التفاضل والتكامل، اعتمادًا على علم حساب اللوغارتيمات (Logarithm)، المأخوذة تسميته ـ في الأصل ـ من اسم العالِم العربي "محمد بن موسى **الخوارزمي**" [164-235 هـ / 780-850 م]، الذي طوَّر علم الجبر كعلم مستقل عن علم الحساب، وابتكر علم حساب اللوغارتيمات، وأنشأ لها جداول تُعرف باسمه.

حول الذات، فأدت إلى محاولة السيطرة الأوروبية على التاريخ، ليس تاريخ أوروبا فقط، ولكن تاريخ العالم كله[109].

هذا من ناحية "الخلل" على الجانب الأول، جانب "التمايز الحضاري".

على الجانب الآخر، جانب "الاتصال الحضاري"، يبدو "الخلل" بوضوح من خلال الأثر المتحقق من تفعيل العوامل الخاصة بهذا الجانب، على حساب "التمايز".. إنه الأثر الذي يتبدى على صورة "تبعية" حضارية، أو: "تقوقع" حضاري، وهما عمليتان ـ متقابلتان ـ تقودان بالضرورة إلى ما يمكن تسميته بـ"الاضطراب" الحضاري.. أي أن يتم تحويل "التمايز" الحضاري ـ طواعية أو كرهاً ـ إلى "مسخ" حضاري.

والملاحظة الجديرة بالانتباه، هنا: إن "المسخ" الحضاري هذا، يمكن اكتشافه عن طريق متابعة كل من "التقوقع" و"التبعية"، في سياقهما الاجتماعي "المكاني ـ الزماني".

---

(109) قارن بكل من:

ـ د. سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة.. نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989)، ص 92.

ـ د. محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية (رقم 25، 1994)، ص 68، ص 262.

أما عن عملية "التقوقع" الحضاري (التي تبدو ـ ربما ـ أكثر في المضمون المعنوي من "الحضارة"، أي: الثقافة)، بما هي حال التطلع إلى عبق التاريخ والتشبث في مواقع حصينة في "التراث"، كلحظة ماضية تكفي نفسها بنفسها، وبما تحدثه من قطيعة مع ثقافة "الحاضر"، أي حاضرٍ كان.. فهي تعكس "التمايز" الحضاري على صورة "جمود على التقليد"، ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي على الاختراق وتقاوم التجديد.

هذا يعني أن عملية "التقوقع" الحضاري، هي عملية تَمَثُل الأنا التاريخية ثقافيًا، والتمحور حولها، بما يتضمنه ذلك من قفزة على الأبعاد الجغرافية، أو أبعاد المكان.

وأما عن عملية "التبعية" الحضارية.. بما هي حال التطلع نحو فضاء الجغرافيا والتشبث في مواقع حصينة في "العصر"، كلحظة حاضرة تكفي نفسها بنفسها، وبما تحدثه من قطيعة مع حضارة "الماضي"، أي ماضٍ كان.. فهي تجسم "الاختراق" الحضاري (في بعديه الثقافي والمدني)، وقد اكتسح الساحة اكتساحًا ليتحول إلى منظومة للاختراق، أي: للحضارة المبشرة به المكرسة له.. هذا يعني أن عملية "التبعية" الحضارية، هي عملية تَمَثُل الآخر الجغرافي حضاريًا، والتمحور حوله، بما يتضمنه ذلك من قفزة على البعد التاريخي، أو بعد الزمان.

يتبقى بعد هذا وذاك، ما يمكن أن نطلق عليه "الاضطراب" الحضاري.. وهو ما يتبدى بأوضح صورة ممكنة في البون ـ الشاسع ـ المحصور بين كل من "التبعية" و"التقوقع" الحضاريين.. إنها المنطقة المملوءة بالعديد من حالات "الاهتزاز" الحضاري، تلك التي تتدرج من "التسول" (حيث يشحذ "المجتمع" منظومات، فكرية ومادية، جاهزة لا يساهم في إنتاج شيء منها).. إلى "التوفيق" (حيث يجمع "المجتمع" ما بين منظومات هي جد متباينة).. إلخ.

بناءً على ما سبق، يمكن اكتشاف "الخلل"، أو بالأحرى: الاستدلال على عدم التوازن (اللاتوازن)، في معادلة "التمايز ـ الاتصال" الحضاري.. إذ، ومن خلال معرفتنا بأن الحالات الثلاث المتمثلة في: "التبعية"، و"التقوقع"، و"الاضطراب"، ليست في مجموعها سوى الأثر المتحقق من جراء تفعيل العوامل الخاصة بجانب "الاتصال" الحضاري، على حساب الجان الآخر، جانب "التمايز".. يمكننا معرفة أن "الاتصال" الحضاري على هذا الوجه، السلبي، لايعني سوى عملية "اختراق من الخارج" بهدف فرض قيم هذا الخارج على الداخل.

وإذا أردنا إيجاد التسمية الصحيحة التي تشير إلى المدلول الحقيقي للعملية هذه، فلن نجد سوى "الغزو" الحضاري.. إذ

"الغزو" هو: **"محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر"**[110].

"الغزو"، بهذا المعنى، هو ما فعله كل من الإغريق والرومان، كمثال، لفرض قيمهم "الحضارية" بقوة السلاح على البلاد الشاسعة التي غزوها، ففرضوا عليها حكامهم ودياناتهم ونظمهم الاقتصادية.. وهو، أيضًا، ما فعلته أوروبا، كمثال آخر، ابتداء من القرن الخامس عشر في المستعمرات، فحاولت أن تفرض عليها، الحضارة الأوروبية، ولكنها لم تفعل بتلك المحاولة شيئًا أكثر من إشاعة "الاضطراب" في "حضارات" تلك المستعمرات.

هذا الذي حدث، لم يكن مجرد عملية "اتصال" حضاري، أو: عملية تبادل تأثير "قيمي" حر، أو: "تفاعل" متكافئ بين مجتمعين يقفان على مستوى متماثل أو متقارب، من حيث السيادة وحرية القرار واستقلالية المواقف؛ بل، كان انعكاسًا دقيقًا لعملية "غزو" حضاري، بحيث توجهت الحضارة "الغربية" إلى السيطرة على الأنساق الحضارية للمجتمعات المُستَعمَرة، في محاولة منها لفرض قيمها على هذه المجتمعات.

---

(110) انظر:

حسين معلوم، "التوازن واللاتوازن في معادلة "التمايز – الاتصال" الحضاري"، م. س. ذ.، ص 168 وما بعدها.

"الغزو الحضاري"، إذًا، حقيقة وليس "وهمًا".. بل إن ما جرى في الماضي، يمكن أن يكون أقل مما يجرى في عالم اليوم، الذي نعاصره[111]. ومن ثم، فإن مسار "الاختراق من الخارج"، أو بالأصح: "الغزو الحضاري"، إنما يجري من خلال محاولات منظمة وشمولية للإحاطة والحصار، أو الاستيعاب والهضم، أو ـ أخيرًا ـ الهيمنة الشاملة "الفعلية والفعالة".. وهذه هي حقيقة ما يجري اليوم تحت عنوان "الحوار بين الحضارات"، وضرورة "التحديث"، و"العصرنة".

هنا قد يقول قائل: حتى لو سلمنا بأن الغزو الحضاري حقيقة وليس وهمًا، فإن هذه العملية تتم على الجانب الثقافي (المضمون المعنوي للحضارة). وبالتالي، يكون الحديث عن الغزو الثقافي، وليس عن الغزو الحضاري[112].. أي إن المدنية (المضمون

---

(111) قارن بكل من:

ـ د. محمد عمارة، الغزو الفكري.. وهم أم حقيقة؟، **م. س. ذ.**، ص 39 ـ 40.

ـ د. عصمت سيف الدولة، **الشباب العربي والهوية.. مشكلة الانتماء** (تونس: دار البراق، 1991)، ص ص 61 ـ 64.

(112) بخصوص مسألة "الغزو الثقافي"، يمكن الرجوع إلى كل من:

ـ د. محمد سيد محمد، **الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1994)، ص ص 25 ـ 32.

ـ هربرت أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، سلسلة عالم المعرفة (رقم 106، مارس 1999)، ص 18 وما بعدها.

المادي للحضارة)، تخرج من مسار هذه العملية. بيد أن مثل هذا القول يتناسى ـ لا ندري كيف(؟!) ـ علاقة التأثر والتأثير بين الثقافة والمدنية، أو تحديدًا: بين الثقافة والتقانة.

صحيح أننا لسنا في حاجة إلى كبير شرح لتبيان العلاقة بين العلم والتقانة، وبين المنتوج والمعرفة التي من ورائهما.. وصحيح، أيضًا، أننا لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن العلم والتقانة، هما عنصران من عناصر الحضارة، ومعارف ومهارات "إنسانية" تندرج في إطار ما هو مشترك إنساني عام، وبالتالي فهما لا يدخلان في علاقة جوهرية مع الهوية الوطنية والقومية، بمعنى: إن عدم امتلاكهما، والاضطرار، من ثم، إلى استيرادهما، لا ينال، مبدئيًا على الأقل، من الكيان الوطني والقومي، لا على مستوى السيادة ولا على مستوى الهوية..

رغم ذلك، إلا أنه يبقى من الصحيح، كذلك، أنهما عندما يتحولان إلى وسيلة يوظفها أهل حضارة معينة في فرض قيم هذه الأخيرة على المجتمعات الأخرى، بقصد التوسع والهيمنة، فإن الأمر جد مختلف.

هنا، نكون فعلًا إزاء عملية "غزو" حضاري، تقوم بها الحضارة المالكة للعلم والتقانة، على الحضارات التي لا تملكها أو تتوافر عليها بمستوى أدنى؛ وهذا هو الحاصل فعلًا في عالم

اليوم.. فالهيمنة الحضارية من طرف القوى المالكة وسائل فرضها، وهي وسائل متنوعة وجد متطورة، أصبحت ـ من الوجهة الاستراتيجية ـ ضرورية لتكريس وتعميق الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

قولنا الأخير، هذا، إذا ما حاولنا صياغته، قياسًا إلى الطفرة المعلوماتية الراهنة، يشير إلى أن هذه الطفرة سوف تؤدي إلى تركيز "الاستلاب" الحضاري، و ـ ربما ـ تقويض (أو في الحد الأدنى: التقليل من)، الاختلافات الحضارية، عبر محاولة خلق نموذج واحد له آليات تعميمه الواسعة، خاصة إذا لاحظنا: كيف أن "التقانة" كانت على مدى التاريخ محركًا أساسيًا للتغير "الثقافي"، وإفرازًا له في الوقت نفسه[113].

يبدو ذلك بوضوح، إذا تأملنا كيف أن التقانة عمومًا، وتقانة المعلومات على وجه خاص، هي التي جعلت من الثقافة صناعة قائمة بذاتها، لها مرافقها وسلعها وخدماتها.. بل، إننا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا: إن أثر الثقافة في التقانة يكاد يشمل جميع عناصر منظومتها، والعلاقات البينية التي تربط هذه العناصر وبعضها

---

(113) راجع:

حسين معلوم، "معادلة "التمايز ـ الاتصال" الحضاري"، **الفكر العربي** (العدد 93، صيف 1998)، ص ص 187 ـ 190.

البعض، ولا تشمل هذه العناصر الإدارة الثقافية والموارد الثقافية فقط؛ بل، أيضًا، وهذا هو الأهم، بنية المعرفة داخل المجتمع، والأسس والمبادئ التي قامت عليها هذه المعرفة، وقاعدة القيم التي انطلقت منها.

والأمثلة على أثر التقانة في الثقافة عديدة.. ويمكن الإشارة، هنا، إلى أمثلة ثلاثة:

المثال الأول، هو ما أدت إليه تقنيات الطباعة بظهور "آلة جوتنبرج" في منتصف القرن الخامس عشر. لقد أسرعت هذه التقانة في محو الأمية وكسر احتكار المعرفة، وهو الأمر الذي يعد من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تدمير النظام الإقطاعي، ذي السلطة المطلقة للنبلاء ورجال الدين، والتكوين السريع للمراكز الحضرية، والتوسع في النشاط التجاري؛ وهي التغيرات الاجتماعية التي أدت بدورها إلى تصنيع أوروبا وتحول مؤسساتها السياسية جهة الديموقراطية.

وما تجدر الإشارة إليه، هنا، هو مدى التأثير المباشر لتقنية الطباعة على تجربة الفكر الغربي في توجهه نحو العقلانية، وتطور مؤسساته العلمية والتعليمية والثقافية. فالمعرفة في صورتها المطبوعة، لم تساعد، وحسب، على نشر المادة المعرفية؛ بل ساعدت، أيضًا، على تنمية المهارات العقلية من خلال الانفعال

البارد مع النصوص، بعيدًا عن سلطة المتحدث والانفعالات العاطفية التي تصاحب عادة عملية التواصل اللغوي الشفاهي.

المثال الثاني، هو أثر تقنية التصنيع وظهور الرأسمالية في الفكر المسيحي في أوروبا. لقد أدت إنجازات العلم الباهرة، في ما أدت إليه، إلى ظهور نوع من الفكر الفلسفي، قائم على تقديس العلم والعقل والإيمان بقدرة الإنسان على السيطرة الكاملة على الطبيعة، نوع من الفكر: "لا يشك، فقط، في وجود الرب الأعظم (...)، بل يتمادى، أحيانًا، ليبشر بظهور دين بشرى بلا لاهوت ولا كنائس ولا إكليروس".

وما تجدر الإشارة إليه، هنا، ما يعطينا إياه التاريخ الاجتماعي للمجتمع الأمريكي في نهاية القرن قبل الماضي (القرن التاسع عشر)، كحالة مواجهة لتلك السابقة في أوروبا، للعلاقة بين التقانة والدين.. فقد صاحب تحول المجتمع من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة، ظهور ما يمكن تسميته بـ"الأصولية العقائدية"، وخروج كثير من التيارات الدينية الفرعية عن المسار الرئيس، لـ"الديانة المسيحية"، مما أدى إلى تعدد الكنائس وتنوع فصائلها.

المثال الثالث، هو أثر العلم والتقانة، ليس في النتاج الفكري والأدبي، بل وفي نفاذ هذا الأثر إلى صميم العملية الإبداعية نفسها.. وهنا، نجد أن الأدب والدراما والفن على صلة وثيقة بالعلم

والتقانة. إذ، لا يخفى مدى الصلة بين اكتشاف نيوتن ألوان الطيف وظهور المدرسة الانطباعية في فن التصوير، وهو التأثير الذي يعبر عنه بشكل واضح أسلوب "التنقيطية" الذي ابتدعه الفنان الفرنسي "جورج بيير سيورا"، عند ما استبدل بقع الألوان بمزيجها المقابل من نقاط ألوان الطيف.. أيضًا، لا يمكن تجاهل العلاقة بين انتشار العلم التحليلي وقيام المدرسة التجريدية التحليلية على يد "بيكاسو" و"براك".

هذه الأمثلة الثلاثة[114]، في الوقت الذي تؤكد فيه على تأثير التقانة في الثقافة؛ إلا أن هذا، في الوقت نفسه، لا يعني قطعًا أنه تأثير ذو اتجاه واحد.. إذ، لأن التقانة والثقافة طرفا علاقة حركية تبادلية، فإن للثقافة هي الأخرى تأثيرًا على التقانة؛ وليكن شاهدنا هذه المرة، أي على ما للثقافة من أثر على التقانة، هو فن العمارة، كمثال من بين العديد من الأمثلة..

فهذا الفن، يمثل أحد المواضع المثيرة للقاء الثقافة مع التقانة؛ فهو مزيج من فنون التشكيل والنحت وهندسة البناء وتقانة المواد و"ميكانيكا" الإنشاءات.. ولعل أثر سلطة الحاكم "الفرعون الإله"، و"فن الأساطير" (Mythology)، على العمارة المصرية القديمة،

---

(114) انظر:

د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، **م. س. ذ.**، ص ص 286 - 287.

وموقف الإسلام من الفن التشكيلي وأثر ذلك علي العمارة الإسلامية، لدليل آخر علي أثر التقانة في العمارة.

هذا.. وإن كان يوضح العلاقة التبادلية، أو التأثير المتبادل بين كل من التقانة والثقافة.. وإن كان يشير، أيضًا، إلى مقولة: "إن كل مجتمع جدير بالتقانة التي يستحقها"، وهي المقولة التي توضح علاقة الارتباط القوية بين مستوى ارتقاء المجتمع وقوة التقانة التي يفرزها لتغيره بدورها.. فإنه، إضافة إلى هذا وذاك، يؤكد علي أن ما نشاهده اليوم من اختلاف نوعي بين المجتمعات الإنسانية، مرجعه إلى التضخم الهائل في حجم المعلومات، وتوافر الوسائل العلمية القادرة علي التعامل مع مثل هذا الكم من المعلومات، وكذلك الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأخيرة، المعلومات، في جميع الأنشطة الاجتماعية.. وهو الوضع الذي جعل منها (تقانة المعلومات) مصدرًا أساسيًا للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية[(115)].

وهكذا، ففي سياق التأثر والتأثير في ما بين الثقافة والتقانة، أو بالأحرى: بين المضمون "المعنوي" للحضارة ومضمونها "المادي"، يمكن التأكيد على أن ما نشاهده اليوم هو عملية "غزو حضاري" بكل ما في الكلمة من معنى.

---

(115) د. نبيل علي، **المرجع السابق**، ص ص 286 - 287.

ثالثًا...

المناخ العالمي الجديد.. عود على بدء

وماذا بعد(؟!)..

وبعد.. فإن جوهر "الإشكالية" يكمن في أن العالم يعيش، في هذه الآونة، حقيقة لا مفر من تثبيتها في هذا السياق، وهي: إن "الحضارة الغربية" هي الحضارة الأقوى، على كافة الأصعدة العلمية والتقنية والعسكرية والاقتصادية؛ وبالتالي، فهي القادرة على تفعيل العوامل الخاصة بـ"الاتصال" الحضاري، بدرجة تفوق بكثير "الخصوصيات الحضارية" الأخرى المقابلة أو المواجهة.

إن المثال البالغ الدلالة، على ذلك، هو مقولة "النظام العالمي الجديد"، التي أطلقها الرئيس الأمريكي چورچ بوش (الأب)، بعد نجاحه في حرب الخليج الأولى (شتاء 1991)[116].. إذ، وبصرف النظر عن الكثير من القضايا والتساؤلات وتحديد المواقف من هذا

---

(116) بعد نجاحه في حرب الخليج، تحدث چورچ بوش (الأب) عن النظام العالمي الجديد، وذلك بمناسبة زيارته إلى إحدى القواعد العسكرية الأمريكية (في: 13 أبريل 1991)، فقال: "إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلًا عن سيادتنا الوطنية، أو تخليًا عن مصالحنا. إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا. وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان". انظر:

د. شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد.. ملامح ومخاطر** (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص 65.

"النظام.. الجديد"[117]؛ إلا أنه، وفي سياق الإشكالية التي نحن بصددها، يمكن ملاحظة أن القوة الأكثر "قدرة" عالميًا، لم تقدم مشروع "النظام العالمي الجديد"، هذا، باعتباره مُشْكِل على العالم أن يشارك في حله، وإنما باعتباره كيانًا ولد بالفعل، وعلى "الآخرين" ـ بوصفهم متفرجين ـ أن يتكيفوا معه[118].

ولتأكيد طلب مثل هذا التكيف "السلبي"، استند "منظرو" ـ وليس "شُرَّاح" ـ مقولة النظام العالمي الجديد على أربعة معطيات دعائية رئيسة، هي:

ـ الانتصار النهائي للفكرة الليبرالية، ونظامها الاقتصادي (الرأسمالية)، وما يرتبط بذلك من نهاية التاريخ.

---

(117) بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى كل من:

ـ د. ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية"، **عالم الفكر** (االعدد 4/3، يناير ـ يونيو 1995)، ص ص 25 ـ 41.

ـ د. حسنين توفيق إبراهيم، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، عالم الفكر، **المرجع نفسه**، ص ص 45 ـ 55.

(118) حول إمكانية عناصر القدرة (Capability)، في التأثير (Influence)، على سلوك الآخرين وتغييره، انظر:

James Rosenau, “Capabilities and Control in An Interdependent World”, In: R. Matthews, A. Rubinoff, and J. Stein [eds], **International Conflict Management** (Ontario: Prentice Hall, 1989).

ـ هيمنة قطب عالمي واحد على الساحة العالمية، وما يرتبط بذلك من نفي الإمكانيات العملية للمقاومة.

ـ هيمنة التقانة على الحركة التاريخية نحو التقدم، وما يرتبط بذلك من ضرورات "تقنية" لا إنسانية ولا اجتماعية.

ـ وأخيرًا، فكرة "عالمية العالم" ونهاية القوميات، وما يرتبط بذلك من نفي للتعددية وضرورة المشاركة.

ولأن هذه المعطيات الدعائية تشترك، جميعًا، في كونها تحول حقل الممارسة إلى "ثوابت" أحادية الاتجاه، وذات بعد أسطوري "كوني".. يمكن الاستنتاج بأنه كان المقصود، من ورائها، الإعداد والتمهيد للرضوخ الكامل وقبول "الهيمنة"، من خلال إيجاد العائد النفسي المتضمن في طلب مثل هذا التكييف السلبي؛ ومن ثم، الدفع في اتجاه إنتاج وعي يستوعب ـ بإرادته ـ الشروط أو المعطيات الدعائية لهذا "النظام.. الجديد"، من وجهة نظر قوى الهيمنة.. أي: باعتباره أمرًا قدريًا حتميًا، لا يملك "الآخرون" ـ في العالم الفقير والمتخلف والمضطهد، عالم الجنوب ـ له دفعاً.

ولا تعليق لنا، هنا، سوى الإشارة إلى تلك "المفارقة" التي تطبع الوضع الدولي المعاصر، والتي تتجسم في ذلك التناقض

القائم بين ميل الاقتصاد نحو "التعولم"، وبين ميل المجتمعات في كافة أنحاء العالم نحو "التقوقع" في أطر اجتماعية ضيقة، كالنعرات القبلية والطائفية والثقافات الفرعية، وثقافة الجهات والأقليات.

بيد أن الحديث عن هذه المفارقة، عن مظاهرها وأسبابها، وعن التنويعات المختلفة المتصلة بهذه الأسباب أو تلك المظاهر، لا يمكن أن يتجاوز ـ منطقيًا ـ كون المفارقة نفسها ليست سوى مظهر من مظاهر الإشكالية التي تعانيها اليوم الجماعات الوطنية والقومية في كافة أرجاء المعمورة؛ إنها إشكالية "الغزو الحضاري" الذي تقوم به الحضارة الغربية، مرتكزة في ذلك على قوة العلم والتقانة بالمعنى الواسع للكلمة، بقصد فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية، عبر محاولاتها في فرض هيمنتها "الحضارية".

هذا، وإن كان يؤشر إلى ما تتعرض له بلدان "الجنوب"، راهنًا، من ضغوط حضارية غير عادية؛ فهو، في الوقت نفسه، يؤكد على حالة اللاتوازن التي تتسم بها معادلة "التمايز ـ الاتصال" الحضاري، حاليًا في هذه المرحلة.

ولعل ذلك ما يطرح، من جديد، التساؤل حول: ما تأثير ذلك على الدولة.. دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور(؟!).

والواقع، أن التساؤل حول: "الدولة"، يؤشر إلى ضرورة التعرف على "حقيقة" هذه الدولة، في الإطار العام لما نعايشه في الراهن من "مناخ عالمي جديد"، بما يتسم به من ملامح، وبما يتضمنه من مؤثرات؛ ناهيك عما يطرحه (التساؤل)، من ضرورة لملامسة تداعيات هذه المؤثرات وتلك الملامح ـ على "حقيقة الدولة" ـ في المستقبل..

هنا، يبدو أن التساؤل، إياه، سوف يتشكل في صورة تساؤل حول: مصير "مؤسسة الدولة"، أو بالأصح: مصير الدولة كـ"مؤسسة مجتمعية" في هذا الإطار.

رابعًا...

مـــراجـــــع الـــدراســــــــــة

المراجع العربية

أولًا: كتب

(1) د. إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها.. النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2001).

(2) د. أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي.. مؤثرات التبعية ومصر** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992).

(3) د. أسامة الخولي [وآخرون]، **العرب وثورة المعلومات**، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 44، 2005).

(4) د. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية والدولية.. دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

(5) إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي.. العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).

(6) ألبرت أشفيتسر، **فلسفة الحضارة**، ترجمة: د. عبد الرحمن بدوي (بيروت: دار الأندلس، ط 3، 1983).

(7) د. السيد عبد المطلب غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية** (القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1985).

(8) د. السيد ولد أباه، عالم **ما بعد 11 سبتمبر 2001.. الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).

(9) ألفن توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة: لبنى الريدي، 2 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995).

(10) ـــــــــــ، **تحول السلطة.. بين العنف والثورة والمعرفة**، تعريب: فتحي بن شتون، نبيل عثمان (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1992).

(11) باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي** (بيروت: دار الفكر، 2001).

(12) د. بدرية البشر، **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي.. دبي والرياض أنموذجان**، سلسلة أطروحات الدكتوراة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 70، 2008).

(13) برايان وايت [وآخرون]، **قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: المركز، 2004).

(14) د. برهان غليون، د. سمير أمين، **ثقافة العولمة.. وعولمة الثقافة**، حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، 1999).

(15) توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 168، ديسمبر 1992).

(16) چان فرنسوا لويتارد، **الوضع ما بعد الحداثي.. تقرير عن المعرفة**، ترجمة: أحمد حسان (القاهرة: دار شرقيات، 1994).

(17) جميل مطر، د. علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي.. دراسة في العلاقات العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1983).

(18) جيرمي برشر [وآخرون]، **العولمة من تحت.. قوة التضامن**، تعريب: أسعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

(19) د. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.. معايير وقواعد مالية جديدة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 2، 2005).

(20) د. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن.. دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945**، عالم المعرفة (عدد 202، 1995).

(21) حسين معلوم، **المناخ العالمي الجديد.. والاهتزاز في حواجز الدولة** (شبكة المعلومات الدولية: ناشري للنشر الإلكتروني، 2005).

(22) ــــــــــــــ، **تجديد الفكر العربي.. أية مرجعية؟، أي دور لمؤسسات البحث العلمي؟!** (شبكة المعلومات الدولية: ناشري للنشر الإلكتروني، 2004).

(23) ــــــــــــــ، **الليبرالية في الفكر العربي**، سلسلة الدفاتر القومية (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، رقم 1، 1992).

(24) د. حسين مؤنس، **الحضارة.. دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، عالم المعرفة (عدد 1، يناير 1978).

(25) د. خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات**، التقرير النهائي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(26) روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة.. سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

(27) روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: المركز، 2004).

(28) د. زكي العايدي [وآخرون]، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة: سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، 1994).

(29) د. زينب إبراهيم شوربا، **الإبستمولوجيا.. دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث** (بيروت: دار الهادي، 2004).

(30) د. سامية حسن الساعاتي، **الثقافة والشخصية.. بحث في علم الاجتماع الثقافي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط 2، 1983).

(31) د. سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 2، 2004).

(32) د. سميرأمين [وآخرون]، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، سلسلة كتب المستقبل العربي (رقم 38، 2004).

(33) ـــــــــــــــ، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 9، ط 2، 1992).

(34) ـــــــــــــــ، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 1991).

(35) د. سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة.. نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989).

(36) د. سمير نعيم أحمد، **علم الاجتماع القانوني** (القاهرة: دار الوادي للنشر والتوزيع، ط 2، 1982).

(37) د. شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد.. ملامح ومخاطر** (بيروت: دار العلم للملايين، 1992).

(38) د. عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات.. من الحداثة إلى العولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

(39) د. عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (1987).

(40) د. عصمت سيف الدولة، **الشباب العربي والهوية.. مشكلة الانتماء** (تونس: دار البراق، 1991).

(41) ـــــــــــــــــــــــ، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 2، 1986).

(42) ـــــــــــــــــــــــ، **نظرية الثورة العربية**، 7 ج (بيروت: دار المسيرة، ج 1، 1979).

(43) د. علي الدين هلال [وآخرون]، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (1988).

(44) فرانك ج. لتشنر، جون بولي [تحرير]، **العولمة: الطوفان أم الانقاذ؟.. الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

(45) د. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة (رقم 147، مارس 1995).

(46) كينيشي أوهمي، **الاقتصاد العالمي.. المرحلة التالية؟**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).

(47) لستر ثرو، **المتناطحون.. المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة: محمد فريد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 1995).

(48) ـــــــــ، **رأساً برأس.. اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة: د. محمد فريد حجاب (القاهرة: دار الهلال، 1994).

(49) د. محمد أركون، **الاسلام والغرب وأوروبا.. رهانات المعنى وإرادات الهيمنة** (بيروت: دار الساقي، 1996).

(50) د. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية.. دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001).

(51) محمد بن الطيب الباقلاني، **الإنصاف**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر (بيروت: عالم الكتب، 1986).

(52) د. محمد حافظ دياب، **تعريب العولمة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009).

(53) محمد حوات، **العرب والعولمة.. شجون الحاضر وغموض المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).

(54) د. محمد سيد محمد، **الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1994).

(55) د. محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية (رقم 25، 1994).

(56) ـ د. محمد عمارة، **الغزو الفكري.. وهم أم حقيقة؟** (القاهرة: دار الشروق، 1989).

(57) ـــــــــــــ، **الإسلام والعروبة والعلمانية** (بيروت: دار الوحدة، 1981).

(58) محمد محفوظ، **العولمة وتحولات العالم.. إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003).

(59) د. مسعود ضاهر، **اليابان بعيون عربية 1904 - 2004** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

(60) د. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية.. أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001).

(61) د. نبيل علي، **تحديات عصر المعلومات** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2003).

(62) ـــــــــــ، **العرب وعصر المعلومات**، عالم المعرفة (عدد 184، أبريل 1994).

(63) نصر محمد عارف، **الحضارة، الثقافة، المدنية.. دراسة لسيرة المصطلح وسيرة المفهوم**، سلسلة المفاهيم والمصطلحات (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، رقم 1، 1994).

(64) نعوم تشومسكي، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة: د. عاطف معتمد عبد الحميد (القاهرة: نهضة مصر، 2007).

(65) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة.. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: د. رمزي زكي، عالم المعرفة (رقم 238، ديسمبر 1998)،.

(66) هربرت أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، عالم المعرفة (رقم 106، مارس 1999).

(67) هربرت ماركيوز، **الحب والحضارة**، ترجمة: مطاع صفدي (بيروت: دار الآداب، 1970).

(68) هيدلي بل، **تركيبة المجتمع الدولي.. مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: المركز، 2004).

ثانيًا: دوريـــــات

(1) إحسـان هنـدي، "العولمـة وأثرهـا السـلبي علـى سـيادة الدولـة"، **معلومـات دوليـة** (دمشـق: مركـز المعلومـات القـومي، العـدد 58، خريف 1998).

(2) د. أنطوان زحـلان، "العرب والتحدي التقاني.. تقانة المعلومـات"، **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، العدد 269، يوليو 2001).

(3) د. الشـفيع المـالكي، "الديمقراطيـة والعولمـة"، **دراسـات المسـتقبل** (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد 2، ديسمبر 2006).

(4) د. برهـان غليـون، "الـوطن العربـي أمـام تحـديات القـرن الواحـد والعشرين.. تحديات كبيرة وهمم صغيرة"، **المستقبل العربي** (العدد 232، يونيو 1998).

(5) د. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدوليـــة** (القـــاهرة: مركـــز الدراســـات السياســـية والاســـتراتيجية بالأهرام، العدد 161، يوليو 2005).

(6) د. حســنين توفيــق إبــراهيم، "العولمـــة: الأبعـــاد والانعكاســات السياسية"، **عالم الفكر** (الكويت: المجلس الـوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 2، أكتوبر/ديسمبر 1999).

(7) ــــــــــــــــــ، "النظام الدولي الجديد فـي الفكـر العربـي"، **عالم الفكر** (العدد 4/3، يناير - يونيو 1995).

(8) حسين معلوم، "الدولة والمناخ العالمي الجديد"، **شؤون عربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد 107، سبتمبر 2001).

(9) ـــــــــــــ، "ملامح السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة"، **الشاهد** (بيروت: شركة الشاهد للنشر، العدد 189، مايو 2001).

(10) ـــــــــــــ، "إشكالية المناخ العالمي الجديد.. وتحديات إدارة العالم أمريكياً"، **الملف العربي الأوروبي** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، العدد 83، يوليو 1999).

(11) ـــــــــــــ، "معادلة "التمايز - الاتصال" الحضاري"، **الفكر العربي** (العدد 93، صيف 1998).

(12) ـــــــــــــ، "الشرق الأوسط.. على خارطة توسيع الناتو"، **السياسة الدولية** (العدد 129، يوليو 1997).

(13) ـــــــــــــ، "القطب الأمريكي.. محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة"، **السياسة الدولية** (العدد 112، أبريل 1993).

(14) ـــــــــــــ، "تحولات نهاية القرن.. ومستقبل النظام الإقليمي العربي"، **الفكر العربي** (العدد 74، خريف 1993).

(15) ـــــــــــــ، "الشباب العربي وغزو الحضارات"، **الفكر العربي** (العدد 70، أكتوبر - ديسمبر 1992).

(16) د. حميد الجميلي، "الاقتصاد السياسي للعولمة.. ومستقبل الاقتصاد العربي"، **الطريق** (السنة 58، العدد 3، مايو/يونيو 1999).

(17) د. سيار الجميل، "العولمة.. اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية"، **المستقبل العربي** (العدد 217، مارس 1997).

(18) د. صادق جلال العظم، "ما هي العولمة؟"، **الطريق** (العدد 4، السنة 56، 1997).

(19) د. عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر** (العدد 2، أكتوبر/ديسمبر 1999).

(20) د. عصام الخفاجي، "العولمة.. بين خطاب النوستالجيا واللحاق بالمستقبل"، **الطريق** (السنة 57، العدد 3، مايو - يونيو 1998).

(21) علي حرب، "الثقافة والعولمة"، **الشاهد** (العدد 159، نوفمبر 1998).

(22) محمد عبد المنعم شلبي، "البنية الأساسية للنظام العالمي الجديد"، **إضافات** (القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد 2، يناير 1999).

(23) محمود أمين العالم، [وآخرون]، "صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟"، **المستقبل العربي** (العدد 238، ديسمبر 1998).

(24) د. محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال.. دراسة وصفية"، **السياسة الدولية** (العدد 123، يناير 1996).

(25) د. ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية"، **عالم الفكر** (العدد 4/3، يناير - يونيو 1995).

ثالثًا: أبحاث منشورة

(1) الحبيب بلخوجة، "إيجابيات العولمة وسلبياتها"، في: أكاديمية المملكة المغربية، **العولمة والهوية**، سلسلة الدورات (الرباط: الأكاديمية، الدورة الأولى، 1997).

(2) آلن موراي، "الخيار الاستراتيجي في ظل التنافس المعرفي"، في: روبرت ي. غروس [تحرير]، **استراتيجية العولمة**، تعريب: د. إبراهيم يحيي الشهابي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001).

(3) د. برهان غليون، "أزمة الدولة القومية.. ومستقبل النظام العالمي"، في: هشام أبو قمرة [وآخرون]، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1988).

(4) د. جمال عبد الجواد، "المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي"، في: د. هالة سعودي [تحرير]، **الوطن العربي والولايات**

المتحدة الأمريكية (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996).

(5) د. حازم أحمد حسني، "العولمة والمعلوماتية"، في: د. حسن نافعة، د. سيف عبد الفتاح [تحرير]، **العولمة.. قضايا ومفاهيم**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رقم 2، 2000).

(6) د. حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات.. والتطور الديمقراطي في العالم العربي، **كراسات استراتيجية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 139، مايو 2004).

(7) حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة.. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي"، في: د. عبد الباسط عبد المعطي [تحرير]، **التحولات العالمية والتطورات المجتمعية في الوطن العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).

(8) ــــــــــ، "التوازن واللاتوازن في معادلة "التمايز - الاتصال" الحضاري"، في: فخري لبيب [تحرير]، **صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟**، أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن (القاهرة: المنظمة، رقم 173، 1998).

(9) د. سالم توفيق النجفي، "حول مسألة الرأسمالية.. رؤية للقرن الحادي والعشرين"، في: سالم توفيق النجفي [وآخرون]، **الاقتصادات العربية.. وتناقضات السوق والتنمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (رقم 40، 2005).

(10) د.عبد المنعم سعيد، "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: التغير في دور مصر الدولي والإقليمي"، في: د. عبد المنعم المشاط [تحرير]، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995).

(11) د. محمد رضا محرم، "بحوث العلم والتكنولوجيا.. المؤسسات وجهات التمويل"، في: د. محمد السيد سعيد [تحرير]، **الثورة التكنولوجية.. خيارات مصر للقرن 21** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996).

(12) د. محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي"، في: د. كمال المنوفي، د. يوسف الصواني [تحرير]، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي** (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).

رابعًا: أبحـــاث غيـــر منشـــورة

(1) د. برهان غليون، **العرب وتحديات العولمة الثقافيـة.. مقدمات في عصر التشريد الروحي**، محاضرة غير منشورة (أبو ظبـي: المجمع الثقافي، 10 أبريل 1997).

(2) حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشـرق الأوسـط**، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة (غـزة: جامعـة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010).

(3) حسين معلوم، "ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهويـة"، ورقـة مقدمـة إلـى: المـؤتمر الـدولي الـذي نظمتـه منظمـة تضـامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، حـول: **الثقافة فـي القرن 21.. آفاق التجديد واحتمـالات التردي** (القـاهرة: المنظمـة، 6 ـ 7 نـوفمبر 2000).

خامسًا: صحـــف

(1) حسـين معلـوم، "المسألة الديمقراطيـة.. وتناقضـات المنـاخ العـالمي الجديـد"، **الحيـــاة** (لنـدن: 30 مــايو 1996). و: "الدولــة.. واقعهـا ومسألتها في ظل المنـاخ العـالمي الجديد"، **الحيـاة** (لندن: 1 سبتمبر 1997).. و: "ديكتاتوريـــة الصـــورة: والأزمـــة الراهنـــة للنخـــب

السياسية"، **الحياة** (لندن: 21 مارس 1998).. و: "المناخ العالمي الجديد.. المعنى والقوة والهيمنة"، **الحياة** (لندن: 29 مايو 1998)..و: "المناخ العالمي الجديد.. وإشكالية مفهوم القطبية"، **العرب** (لندن: 26 أغسطس 1998).. و: "الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية الهوية في مجال تغير الزمن"، **الحياة** (29 ديسمبر 1998).. و: "إدراك العالم عبر ثقافة الصورة"، **الحياة** (لندن: 11 فبراير 1999).. و: "المناخ العالمي الجديد.. وإشكاليات الصورة"، **الخليج** (الإمارات: 7 مارس 1999).. و: "تناقضات المناخ العالمي الجديد"، **الخليج** (الإمارات: 3 مايو 1999).. و: " ثقافة المجتمع.. والثقافة في المجتمع: المعاني الملتبسة"، **الحياة** (27 يونيو 2001).

سادسًا: موسوعات ومعاجم ◌̃

(1) أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب: د. خليل أحمد خليل، 3 مج (بيروت: منشورات عويدات، مج 2، 1996).

(2) د. عبد الوهاب الكيالي [تحرير]، **موسوعة السياسة**، 7 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 6، 1994).

(3) ول ديورانت، **قصة الحضارة**، 21 مج، 41 ج (القاهرة: مكتبة الأسرة، مج 1، ج 1 - 2، 2001).

المـراجـع الأجنبيـــة

Books

(1) Barnet, Richard J. and John Covanagh, **Global Dreams: Imperial Corporations and The New World Order** (New York: Simon Schuster, 1994).

(2) Easton, David, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Chiffs, N. J.: Prentice - Hall, 1965).

(3) Giddens, A., **Modernity and Self - Identity: Self and Society in the Late Modern Age** (Standford, Ca.: Standford University Press, 1991).

(4) Masuda, Y., “Computobia,” in: T. Foster [Ed], **The Information Technology Revolution** (Oxford: Black Well, 1995).

(5) Parsons, Talcott and Edward A. Shils [eds], **Toward a General Theory Of Action** (New york: Harper and Row, 1962).

(6) Snyder, GH. and P. Diesing, **Conflict among Nations** (Princenton: Princenton University Press, 1977).

(7) Thurow, Lester, **Head to Head.. The Coming Economic Battle Among Japan, Europe and**

America (New York: William Marrow and Co., 1993).

(8) Toffler, Alvin, **Power Shift** (New York: Bantan Books, 1990).

(9) Tylor, Edward B., **Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art, and Custom**, 2 Vols. (London: J. Murray, 1871).

(10)Waters, Malcom, **Globalization** (London: Routledge, 1995).

Articles

(1) Reinick, Wolfgang H., “Global Public Policy”, **Foreign Affairs** (Vol. 76, No. 6, November – December 1997).

(2) Zysman, Johan, “Us Power Trade and Technology”, **International Affairs** (January 1991), P 99.

Published Resources

(1) Hafsi, Taieb, "Global Competition and Peripheral Player: A Promising Future", in:

Samiha Fawzy [Ed.], **Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region** (Washington, D.C.: The World Bank, 2002).

(2) Narasimha, Freddy, D., "Globalization, Past and Present: The Challenges to Labour", in: Jomo K. S., Khoo Khay Jin [Eds.], **Globalization and its Discontents, Revisited** (New Delhi: Tulika Books, 2003).

(3) Rosenau, James, "Capabilities and Control in An Interdependent World", In: R. Matthews, A. Rubinoff, and J. Stein [eds], **International Conflict Management** (Ontario: Prentice Hall, 1989).

Reports

(1) SIPRI Year book 2004: **Armaments, Disarmament and International Security** (Oxford: Oxford University Press, 2004).